عن
الديمقراطية



تأليف

روبرت أ. دال

ترجمة

دكتور أحمد أمين الجمل

عن الديمقراطية

عـن الديمقراطيـة

تـألـيف

روبـرت أ. دال

تـرجمة

دكـتـور أحمد أمين الجمل

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

ISBN 0-300-7627-4

رقـــم الإيداع ٣٧٧٤ / ٢٠٠٠

حقـــوق النشـــر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

ت ٣٥٤٥٠٧٩ فاكس ٣٥٤٠٢٩٥

تم صف وإعداد أفلام هذا الكتاب بإدارة الإنتاج بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

Composition and films

by

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge

(ESDUCK)

1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO

المحتويات

	صفحة
١- هل نحتاج فعلاً إلى دليل	٧
الجزء الأول . البداية	
٢- أين وكيف نشأت الديمقراطية؟ تاريخ موجز	١٣
٣- ماذا عن المستقبل ؟	٢٩
الجزء الثانى . الديمقراطية المثالية	
٤- ما الديمقراطية	٣٧
٥- لماذا تختار الديمقراطية	٤٥
٦- لماذا المساواة السياسية (١) ؟ المساواة فى ذاتها	٦١
٧- لماذا المساواة السياسية (٢) ؟ الكفاءة المدنية	٦٧
الجزء الثالث . الديمقراطية الفعلية	
٨- ما هى المؤسسات السياسية التى تحتاج إليها الديمقراطية كبيرة الحجم؟	٧٩
٩- منوعات (١) : الديمقراطية على مستويات مختلفة	٩٥
١٠- منوعات (٢) : الدساتير	١١١

١١- منوعات (٣) : الأحزاب ونظم الانتخاب ١٢١

الجزء الرابع . الظروف الملائمة وغير الملائمة

١٢- ما هى الظروف الخلفية الملائمة للديمقراطية؟ ١٣٣
١٣- لماذا تلائم رأسمالية السوق الديمقراطية؟ ١٥١
١٤- لماذا تضر رأسمالية السوق بالديمقراطية؟ ١٥٧
١٥- رحلة لم تتم ١٦٣

ملحق أ . عن نظم الانتخاب ١٧١
ملحق ب . الاستيعاب السياسى فى دول مقسمة ثقافياً أو عرقياً ١٧٥
ملحق جـ . عن إحصاء الدول الديمقراطية ١٧٩
ملاحظات ١٨٣
قراءات إضافية ١٨٩
شكر وتقدير ١٩٣

الفصل الأول

هل نحتاج فعلاً إلى دليل؟

لقد شاهد العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين تغيراً سياسياً رائعاً وغير مسبوق. فجميع البدائل الرئيسية للديمقراطية إما اختفت أو تحولت إلى بقايا شاذة، أو تقهقرت من الميدان لتقبع فى آخر معاقلها. وفى بداية القرن، فقد أعداء الديمقراطية القدماء ـ الملكية المركزية، الأرستقراطية الوراثية، الأوليجاركية المبنية على الاقتراع الضيق والمحدود ـ شرعيتهم فى نظر الكثير من بنى الإنسان. والنظم غير الديمقراطية الرئيسية فى القرن العشرين ـ الشيوعية والفاشية والنازية ـ إما اختفت فى خرائب الحروب المفجعة، أو انهارت من الداخل كما حدث للاتحاد السوفييتى. وقد فقدت الدكتاتوريات العسكرية مصداقيتها تماماً نتيجة لفشلها، وخاصة فى أمريكا اللاتينية، وحيث تمكنت من البقاء فقد اتخذت غالباً واجهة ديمقراطية زائفة.

هل يعنى هذا أن الديمقراطية فى النهاية قد كسبت الصراع للحصول على مساندة الناس فى جميع أنحاء العالم؟ بالكاد. فقد استمرت العقائد والحركات المضادة للديمقراطية، ويصحبها عادةً القومية المتعصبة أو الأصولية الدينية. والحكومات الديمقراطية (بدرجات مختلفة من الديمقراطية) توجد فى أقل من نصف دول العالم التى تضم أقل من نصف سكان العالم. فخمس سكان العالم يعيشون فى الصين التى لم تمارس الحكم الديمقراطى طوال تاريخها المجيد عبر أربعة آلاف سنة. وفى روسيا التى تحولت إلى الحكم الديمقراطى فى العقد الأخير من القرن فقط، كانت الديمقراطية

هشة ولا تحظى إلا بدعم قليل. وحتى فى الدول التى قامت فيها الديمقراطية من زمن بعيد، وحيث كان يبدو أنها مستقرة، يرى بعض المراقبين أن الديمقراطية تمر بأزمة، أو على الأقل تعانى من إجهاد شديد بسبب تدهور ثقة المواطنين فى أن القادة المنتخبين، والأحزاب السياسية، وموظفى الحكومة، يمكنهم التعامل بنجاح أو بشكل مقبول مع موضوعات مثل البطالة المزمنة، والفقر، والجريمة، وبرامج الخدمة الاجتماعية، والهجرة، والضرائب، والفساد.

لنفترض أننا نقسم دول العالم التى يقرب عددها من المائتين إلى فئة ذات حكومات غير ديمقراطية، وأخرى ذات حكومات ديمقراطية حديثة، وتلك التى لديها حكومات ديمقراطية ذات تاريخ طويل ومستقرة نسبياً. من المسلم به، أن كل مجموعة تضم فئات شديدة الاختلاف. ومع ذلك فإن التبسيط بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام يساعدنا فى أن نرى من منظور ديمقراطى، أن كل مجموعة تواجه تحدياً مختلفاً. فبالنسبة للدول غير الديمقراطية، يكمن التحدى فيما إذا كانت تستطيع التحول إلى الديمقراطية. أما الدول ذات الديمقراطية الحديثة فالتحدى الذى يواجهها هو عما إذا كان من الممكن دعم الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الحديثة، وكيفية هذا الدعم، أو كما يقول بعض علماء السياسة ترسيخها حتى تتحمل اختبار الزمن والصراع السياسى والأزمات. أما بالنسبة للديمقراطيات الأقدم فإن التحدى هو إتقان وتعميق ديمقراطيتها.

ومع ذلك فيحق لك أن تتسائل: ماذا نعنى بالديمقراطية؟ ما الذى يفرق بين حكومة ديمقراطية وحكومة غير ديمقراطية؟ وإذا كانت دولة غير ديمقراطية تتحول إلى الديمقراطية، فإلى أى شىء تتحول؟ ومتى يمكننا أن نقول إنها قد أحدثت التحول؟ أما عن ترسيخ الديمقراطية، فما الذى يتم ترسيخه فعلاً؟ وما الذى يعنيه الحديث عن تعميق الديمقراطية فى دولة ديمقراطية؟ وإذا كانت الدولة ديمقراطية فعلاً فكيف يمكن أن تكون أكثر ديمقراطية؟.. وهكذا.

لقد كانت الديمقراطية موضوع نقاش لحوالى ألفين وخمسمائة سنة، وهى فترة تكفى لتقديم مجموعة ضخمة من الأفكار عن الديمقراطية التى يمكن أن يوافق عليها كل الناس أو جميعهم تقريباً. ولكن هذا، لحسن الحظ أو لسوئه لم يحدث.

ولم ينجح خمسة وعشرون قرناً من المناقشة والجدل والدعم والهجوم والتجاهل والتطبيق والممارسة والتدمير، وفى بعض الأحوال إعادة إنشاء الديمقراطية، على ما يبدو، فى الوصول إلى اتفاق على بعض الأسئلة الأساسية عن الديمقراطية.

ومن السخرية، أن تاريخ الديمقراطية المديد قد ساهم فعلاً فى الخلط والاختلاف، لأن

الديمقراطية كانت تعنى أشياء مختلفة لأقوام مختلفة فى أزمنة وأمكنة مختلفة. ومن المؤكد أن الديمقراطية، خلال فترات طويلة من تاريخ البشرية، قد اختفت عملياً، وإن بقيت بالكاد كفكرة أو ذكرى لدى قلة قيمة. وحتى قرنين مضيا من الزمان - أو يمكن أن نقول عشرة أجيال - كان التاريخ يعانى نقصاً شديداً من أمثلة حقيقية من الديمقراطية. وقد كانت الديمقراطية موضوعاً لتنظير الفلاسفة أكثر منها نظاماً سياسياً يتبناه الناس ويمارسونه. وحتى فى الحالات النادرة التى كان يوجد فيها فعلا ديمقراطية أو جمهورية، لم يكن لأغلب البالغين حق للمساهمة فى الحياة السياسية.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية فى مدلولها العام موغلة فى القدم، إلا أن الديمقراطية التى سأناقشها أساساً فى هذا الكتاب هى وليدة القرن العشرين. ونحن اليوم نفترض أن الديمقراطية يجب أن تكفل لكل مواطن بالغ تقريباً حق التصويت. ومع ذلك فحتى أربعة أجيال مضت - حوالى ١٩١٨، أو نهاية الحرب العالمية الأولى - وفى كل ديمقراطية مستقلة أو جمهورية قامت حتى ذلك التاريخ، كان نصف البالغين مستبعدين بصورة دائمة من الحقوق الكاملة للمواطنة. وهؤلاء طبعاً هن النساء.

وهنا إذن نجد فكرة تلفت النظر. فإذا قبلنا أن حق التصويت لجميع البالغين هو من متطلبات الديمقراطية، فسيكون هناك فى كل دولة ديمقراطية تقريباً أفراد أكبر سناً من النظام الديمقراطى لحكومتهم. فالديمقراطية فى مفهومنا الحديث قد لا تكون شابّة ولكنها ليست مسنّة.

وقد تبادر بالاعتراض: ألم تكن الولايات المتحدة ديمقراطية من الثورة الأمريكية وما بعدها «ديمقراطية فى جمهورية» كما سماها إبراهام لنكولن ؟ ألم يطلق الكاتب الفرنسى اللامع، ألكسيس دى توكفيل على كتابه الشهير، بعد زيارته للولايات المتحدة فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، عنوان «الديمقراطية فى أمريكا»؟ وألم يطلق الأثينيون على نظامهم فى القرن الخامس قبل الميلاد اسم الديمقراطى؟ وماذا كانت الجمهورية الرومانية إن لم تكن نوعاً من الديمقراطية؟ وإذا كانت الديمقراطية تعنى أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة، فكيف يمكننا أن نتفق على مدلولها الآن؟.

ومادمت قد بدأت، فيمكنك أن تستمر : لماذا نرغب فى الديمقراطية أصلاً؟ وما مدى ديمقراطية «الديمقراطية» فى الدول التى نسميها ديمقراطية الآن: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، النرويج، استراليا، وغيرها كثير؟ وفوق هذا، هل يمكن تفسير اعتبار هذه الدول ديمقراطية فى حين أن غيرها كثير ليست كذلك؟ يمكن للأسئلة أن تستمر وتستمر.

والإجابة على السؤال الوارد فى عنوان هذا الفصل، إذن، واضحة تماماً. فإذا كنت مهتماً

بالبحث عن أجوبة لبعض الأسئلة الأساسية عن الديمقراطية، فإن هذا الدليل يمكن أن يساعدك فى ذلك.

وخلال هذه الجولة القصيرة لن تجد بالطبع إجابات عن جميع الأسئلة التى تحب أن تسألها. وللاحتفاظ برحلتنا قصيرة نسبياً ويمكن تناولها، سنتجاوز العديد من المسالك التى تشعر أنه يجب استكشافها. ربما كانت واجبة بالفعل، كذلك، لذلك أرجو أن تقوم فى نهاية جولتنا باستكشافها بمعرفتك. ولمساعدتك فى ذلك، سأقدم فى آخر الكتاب قائمة مختصرة بالكتب ذات الصلة لتقرأها.

ستبدأ رحلتنا من البداية: بدايات الديمقراطية.

الجــزء الأول

البــدايــة

الفصل الثانى

أين وكيف نشأت الديمقراطية ؟

تاريخ موجز

لعلك تذكر أننى بدأت القول بأن الديمقراطية كانت موضوع نقاش متقطع لفترة ألفين وخمسمائة عام. وقد تعجب عما إذا كانت الديمقراطية قديمة لهذه الدرجة؟ وقد يعتقد كثير من الأمريكيين، وربما غيرهم أيضاً، أن الديمقراطية بدأت منذ مائتى عام فى الولايات المتحدة، وقد يرى آخرون ممن يعرفون جذورها الكلاسيكية أنها بدأت قديماً فى اليونان أو روما . فأين بدأت فعلاً وكيف تطورت؟

قد يسعدنا أن ننظر إلى الديمقراطية على أنها تتقدم بصورة دائمة إلى حد ما منذ اختراعها، إذا صح هذا التعبير، فى اليونان القديمة من ألفين وخمسمائة عام، وتنتشر تدريجياً خارج هذه البداية بالغة الصغر حتى يومنا هذا، الذى وصلت فيه إلى جميع القارات، وشملت جزءاً كبيراً من البشرية.

صورة جميلة ولكنها زائفة لسببين على الأقل.

أولاً، وكما يعلم كل مطلع على تاريخ أوروبا، فإن الحكومة الشعبية بعد ظهورها فى القرون الأولى فى اليونان وروما اتجهت إلى الانحطاط ثم الاختفاء. وحتى إذا سمحنا لأنفسنا بمجال واسع فيما يمكن أن نعتبره من الحكومات «شعبية» أو «ديمقراطية» أو «جمهورية»، فإن نشوءها وانهيارها وانحطاطها لا يمكن تصويره على أنه ارتفاع مستمر إلى قمة بعيدة لا يعتريها إلا فترات

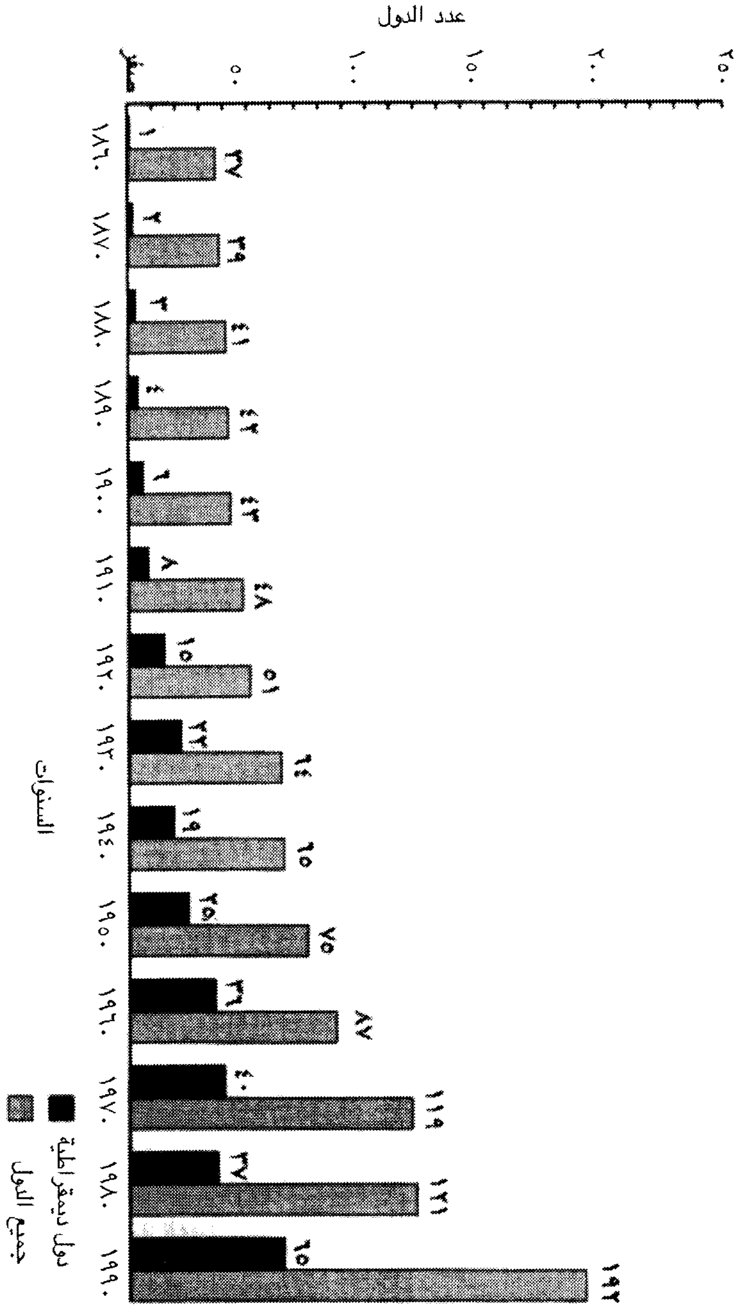
قصيرة من الهبوط هنا أو هناك. فالواقع أن مسار تاريخ الديمقراطية قد يشبه طريق مسافر يعبر صحراء مستوية، وتكاد تكون لا نهائية لا يعترضها إلا بعض التلال حتى يبدأ الطريق فى النهاية تسلقه الطويل إلى الذُّرى الحالية (الشكل ١).

وثانياً، قد يكون من الخطأ افتراض أن الديمقراطية قد تم اختراعها بصورة كاملة كما اخترعت الآلة البخارية مثلاً. وعندما يجد علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون أن آلات أو ممارسات متشابهة ظهرت فى أوقات وأماكن مختلفة، فإنهم يرغبون عادةً فى معرفة كيف حدثت هذه الظواهر المنفصلة. هل انتشرت الآلات والممارسات بالانتقال من مخترعيها الأصليين إلى مجموعات أخرى، أم أنها اخترعت بشكل مستقل فى المجموعات المختلفة؟ وغالباً ما يكون الوصول إلى الإجابة صعبا، وربما كان مستحيلاً. نفس الوضع ينطبق على نشوء الديمقراطية فى العالم. إلى أى مدى يمكن تفسيرها ببساطة على أنها انتقال من مصادرها الأولى، أو تفسيرها على أنها اخترعت بشكل مستقل فى أوقات وأماكن مختلفة إن كان ذلك قد حدث؟

وعلى الرغم من أنه فيما يتعلق بالديمقراطية يحيط بالإجابة قدر كبير من عدم التأكد، فإن استقرائى للسجل التاريخى تتلخص أساساً فى الآتى: يمكن تفسير انتشار الديمقراطية ـ أو لعله قدر كبير منها ـ بانتقال الأفكار والممارسات الديمقراطية، ولكن الانتشار لا يمكن أن يقدم كل التفسير. فالديمقراطية، شأنها شأن النار أو الرسم أو الكتابة، يبدو أنها اخترعت أكثر من مرة فى أكثر من مكان. وعلى أى حال، فإذا كانت الظروف مواتية لاختراع الديمقراطية فى وقت ومكان ما (فى أثينا مثلاً حوالى ٥٠٠ ق م) ألا يمكن لظروف مواتية مشابهة أن تكون قد وجدت فى مكان آخر؟.

إننى أفترض أن الديمقراطية يمكن أن تخترع بصورة مستقلة، ويعاد اختراعها حيثما وجدت الظروف الملائمة. وهذه الظروف الملائمة قد وجدت، كما أعتقد، فى أوقات مختلفة وفى أماكن مختلفة. وبنفس القدر الذى يشجع فيه وجود الأرض الصالحة للزراعة والأمطار الكافية على ظهور الزراعة، فإن وجود ظروف ملائمة معينة قد ساعد دائماً على الاتجاه نحو ظهور حكومة ديمقراطية. فعلى سبيل المثال، ربما يكون شكل من الديمقراطية قد وجد للحكومات القبلية قبل التاريخ المدون بزمن طويل، بسبب وجود ظروف ملائمة.

لنضع فى الاعتبار هذا الاحتمال : لنفترض أن بعض الناس يشكلون مجموعة محددة «نحن» و«هم»، أنفسنا وأنفسهم، قومى وقومهم، قبيلتى وقبائل أخرى. لنفترض أيضاً أن هذه المجموعة ـ القبيلة مثلاً ـ مستقلة إلى حد بعيد عن السيطرة الخارجية؛ فإن أفراد القبيلة يمكنهم إلى حد ما



الشكل ١ : الدول الديمقراطية (ذات حق الاقتراع للذكور وحق الاقتراع العام) ١٨٥٠–١٩٩٥

إدارة شئونهم دون تدخل من جهة خارجية. ولنفترض أخيراً، أن عدداً كبيراً من أعضاء المجموعة، شيوخ القبيلة مثلاً، ينظرون إلى أنفسهم على أنهم متساوون فى تأهيلهم أن يكون لهم رأى فى حكم المجموعة. وفى هذه الظروف أعتقد أن الاتجاهات الديمقراطية يمكن أن تظهر. إن الاتجاه إلى المشاركة الديمقراطية ينشأ مما يمكن أن نسميه «منطق المساواة».

وخلال الفترة الطويلة التى عاش فيها بنو الإنسان معاً فى مجموعات صغيرة، تحصل على قوتها من الصيد وجمع الجذور والفواكه وغيرها من خيرات الطبيعة، لا شك أنهم فى بعض الأوقات، وربما عادة، قد وضعوا نظاماً يشارك فيه عدد كبير من الأعضاء يدفعهم منطق المساواة ــ من كبار السن والأكثر خبرة على أى حال ــ فى اتخاذ القرارات التى يحتاجون إليها كمجموعة، ومما يؤكد ذلك بشكل واضح الدراسات عن المجتمعات القبلية الأمية. وعبر آلاف السنين إذن ربما كان نوع من الديمقراطية البدائية هو أكثر النظم السياسية اتساقاً مع «الفطرة».

ومع ذلك، فنحن نعرف أن هذه الفترة الطويلة قد وصلت إلى نهاية. فعندما بدأ الناس فى الاستقرار لفترات طويلة فى مجتمعات محددة، بسبب الزراعة والتجارة أساساً، فإن نوع الظروف الملائمة للمشاركة العامة فى الحكومة، والتى أشرت إليها آنفاً ــ هوية المجموعة، تدخل خارجى قليل، افتراض المساواة ــ يبدو أنها أصبحت نادرة. وأصبحت أشكال من الهيراركية والسيطرة أكثر «فطرية». ونتيجة لذلك اختفت الحكومات الشعبية بين الناس الذين استقروا لآلاف السنين. لقد حل محلها الملكيات أو الاستبدادية أو الارستقراطية أو الأوليجياركية، تعتمد : جميعها على شكل من أشكال التسلسل أو الهيراركية.

ثم يبدو أنه حوالى ٥٠٠ ق م ظهرت فى عدة أماكن ظروف ملائمة، وبدأ قليل من المجموعات الصغيرة فى وضع نظم للحكومة تقدم فرصاً كبيرة إلى حد ما للمساهمة فى قرارات المجموعة. ويمكن أن نقول إن الديمقراطية البدائية قد أعيد اختراعها فى شكل أكثر تقدماً. إن أكثر التصورات حسما ظهرت فى أوروبا، ثلاثة على شاطئ البحر المتوسط، والأخرى فى شمال أوروبا.

البحر المتوسط:

لقد نشأت فى اليونان وروما فى العصور الكلاسيكية حوالى ٥٠٠ ق م نظم الحكومة التى تتيح المشاركة الشعبية من جانب عدد كبير من المواطنين على أسس ثابتة، بحيث استمرت لعدة قرون مع بعض التغييرات العارضة.

اليونان : لم تكن اليونان الكلاسيكية دولة بمعناها الحديث، أى مكان يعيش فيه جميع الإغريق داخل دولة واحدة ذات حكومة واحدة. بل على العكس من ذلك، كانت اليونان تتكون من عدة مئات من الدول المستقلة، يحيط بكل منها منطقة ريفية. وعلى العكس من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وغيرها من الدول الحديثة التى تسمى بالدول القومية، والتى سادت إلى حد كبير العالم الحديث، كانت الدول ذات السيادة فى اليونان هى دول المدينة (city-states). وكانت أشهر دولة مدينة فى العصور الكلاسيكية وما بعدها هى أثينا. ففى ٥٠٧ ق م أخذ الأثينيون بنظام للحكومة الشعبية استمر زهاء قرنين حتى خضعت المدينة لأقوى جيرانها فى الشمال، مقدونيا. (وبعد ٣٢١ ق م تثاقلت الحكومة الأثينية تحت سيطرة مقدونيا لعدة أجيال ثم خضعت المدينة بعد ذلك للرومان).

لقد كان الإغريق وربما الأثينيون ـ هم الذين صاغوا تعبير الديمقراطية أو الديمقراطيا من الكلمة اليونانية ديموس demos أى الشعب، وكراتوس kratos، يحكم. ومما يثير الانتباه أنه بينما كانت كلمة ديموس فى أثينا تعنى عادةً جميع أهالى أثينا، فإنها كانت تعنى فى بعض الأحوال عامة الشعب، أو حتى الفقراء فقط. ويبدو أن كلمة ديمقراطية كانت تستخدم فى بعض الأحيان من جانب نقادها الأرستقراطيين كنوع من الألقاب لإظهار احتقارهم لعامة الشعب، الذين تخلصوا من سيطرة الأرستقراطيين السابقة على الحكومة. وعلى أى الأحوال، كان لفظ «ديمقراطيا» يطلق من جانب الأثينيين وغيرهم من الإغريق على حكومة أثينا بالتحديد، وعلى مدن أخرى كثيرة فى اليونان أيضاً [1].

ومن بين الديمقراطيات الإغريقية كانت ديمقراطية أثينا أكثرها أهمية بفارق كبير، كما كانت أكثر شهرة قديماً وحديثاً لتأثيرها الذى لا يدانى على الفلسفة السياسية، واعتبرت فيما بعد مثالاً ممتازاً لمشاركة المواطنين، أو كما قد يقول بعض الناس ديمقراطية المشاركة.

لقد كانت حكومة أثينا معقدة إلى درجة أنه لا يمكن وصفها بشكل كاف هنا. ففى قلبها أو مركزها كانت توجد «جمعية» يحق لجميع المواطنين المشاركة فيها. وكانت الجمعية تنتخب موظفين رئيسيين قليلين، جنرالات مثلاً، على الرغم من أن هذا يبدو غريباً لنا. ولكن الطريقة الأساسية للاختيار من بين المواطنين للمهام العامة الأخرى كانت عن طريق القرعة، التى يتمتع فيها المواطنون المؤهلون بفرص متساوية للاختيار، وطبقاً لبعض التقديرات، كان للمواطن العادى فرصة معقولة لاختياره عن طريق الاقتراع مرة فى حياته ليعمل كأهم موظف حاكم فى الحكومة.

وعلى الرغم من أن بعض المدن الإغريقية اشتركت معاً لتكوين حكومات نيابية بدائية من أجل

تحالفاتها وروابطها واتحاداتها (للدفاع المشترك أساساً)، فإن ما نعرفه عن هذه النظم النيابية قليل. فهى لم تترك تقريباً أى أثر على الأفكار والممارسات الديمقراطية، كما أنها من المؤكد لم تترك أى أثر على الديمقراطيات النيابية فيما بعد. كذلك فإن النظام الأثينى لاختيار المواطنين للخدمة العامة عن طريق القرعة لم يصبح قط بديلاً مقبولاً للانتخابات كطريقة لاختيار النواب.

وعلى ذلك فإن المؤسسات السياسية الإغريقية، رغم أنها كانت مبتكرة فى زمانها، تم تجاهلها أو حتى رفضها خلال نشوء الديمقراطيات النيابية الحديثة.

روما : فى حوالى الوقت الذى ظهرت فيه الحكومة الشعبية فى اليونان، فإنها ظهرت أيضاً فى شبه الجزيرة الإيطالية فى مدينة روما. ولكن الرومان اختاروا أن يطلق على نظامهم الجمهورية (ريببلك ــ من ريس res أى شيء أو شأن باللاتينية وببليكوس publicus أى الجمهور): أو بعبارة مبسطة فإن الديمقراطية هى الشيء الذى ينتمى للشعب (سأعود إلى هاتين الكلمتين ديمقراطية وجمهورية).

لقد كان حق المشاركة فى حكم الجمهورية فى بادئ الأمر قاصراً على النبلاء أو الأرستقراط. ولكن فى تطور، سنشاهده مرة أخرى، وبعد كفاح طويل، حصل عامة الناس أيضاً على هذا الحق. وكما كان الوضع فى أثينا، كان حق المشاركة قاصراً على الرجال، وهو ما كان عليه الحال تماماً فى جميع الديمقراطيات والجمهوريات التالية حتى القرن العشرين.

ومن بداياتها كمدينة ذات حجم متواضع، توسعت الجمهورية الرومانية عن طريق الضم والغزو توسعاً كثيراً إلى ما وراء حدود المدينة القديمة. ونتيجة لذلك أصبحت الجمهورية تحكم فى كل إيطاليا وإلى أبعد من ذلك. والأكثر من هذا أن الجمهورية منحت الجنسية الرومانية، ذات القيمة الكبيرة، لأفراد الشعوب التى أخضعتها، والذين أصبحوا بذلك ليسوا مجرد رعايا بل مواطنين رومانيين لهم كل حقوق ومزايا المواطن.

وعلى الرغم من الحكمة والكرم اللذين تنطوى عليهما هذه المنحة، فلو حكمنا على روما من منظور الوقت الراهن سنكتشف نقصاً ضخماً: فروما لم تطوّع قط مؤسسات حكومتها الشعبية للزيادة الكبيرة فى أعداد المواطنين وبعدهم الجغرافى عن روما. ومن الغريب من وجهة نظرنا الحالية، فإن الجمعيات التى كان من حق المواطنين الرومانيين المشاركة فيها، استمرت تجتمع، كما كان الحال من قبل، داخل مدينة روما ــ فى نفس الساحة العامة (Forum) التى مازال السائحون يشاهدون خرائبها الآن. ولكن بالنسبة للمواطنين الرومانيين الذين يعيشون فى الأراضى الشاسعة للجمهورية؟ كانت المدينة أبعد جداً من أن يصلوا إليها بدون جهد أو نفقة غير عاديين، ونتيجة لذلك

كانت أعداد متزايدة وغالبة من المواطنين محرومين عملياً من المشاركة فى جمعيات المواطنين فى مركز نظام الحكم الرومانى. ويمكن تشبيه ذلك كما لو كانت الجنسية الأمريكية قد منحت لجميع المواطنين فى الولايات المختلفة نتيجة لاتساع الدولة، على الرغم من أن أفراد الجمهور فى الولايات الجديدة لا يمكنهم ممارسة حقهم فى التصويت فى الانتخابات العامة إلا بالحضور إلى واشنطن العاصمة.

وعلى الرغم من أن الرومان كانوا مبتكرين وعمليين إلى حد بعيد، فإنهم لم يخترعوا أو يتبنوا حلاً يبدو واضحاً لنا اليوم: نظام عملى لحكومة نيابية مبنى على ممثلين منتخبين ديمقراطياً.

وقبل أن نسارع باستنتاج أن الرومان كانوا أقل منا ابتكاراً أو قدرة، يجب أن نذكر أنفسنا أن المبتكرات والمخترعات التى اعتدنا عليها، تبدو واضحة لنا بحيث نعجب من أسلافنا لماذا لم يأخذوا بها من قبل. وأغلبنا يعتبر من الأمور المسلمة أن العصور السابقة مازالت تحتاج لاستكشاف. كما أن الأجيال القادمة قد تعجب لماذا غفلنا عن مبتكرات يعتبرونها من المسلمات. وبسبب ما نعتبره من المسلمات، ألا يمكن أن نكون نحن مثل الرومان غير مبتكرين بشكل كاف فى تعديل مؤسساتنا السياسية؟.

وعلى الرغم من أن الجمهورية الرومانية استمرت لفترة أطول كثيراً من الديمقراطية الأثينية وأطول من أى ديمقراطية حديثة، فإنها أصابها الوهن بعد حوالى ١٣٠ ق م بسبب القلاقل الداخلية، والحروب، والنزعة العسكرية، والفساد، والتدهور فى الروح المدنية القوية التى كانت قائمة من قبل بين مواطنيها. والقليل الذى تبقى من الممارسات الجمهورية الحقة تلاشى مع دكتاتورية يوليوس قيصر. وبعد اغتياله فى ٤٤ ق م، أصبحت الجمهورية التى كان يحكمها مواطنوها، إمبراطورية يحكمها الأباطرة.

وبسقوط الجمهورية، اختفى حكم الشعب تماماً فى جنوب أوروبا. وباستثناء النظم السياسية فى قبائل صغيرة متناثرة، اختفى من وجه الأرض لقرابة ألف عام.

إيطاليا: كما تعود أصناف منقرضة بعد تغير ضخم فى المناخ، عاد حكم الشعب للظهور فى العديد من مدن شمال إيطاليا حوالى ١١٠٠ م. ومرة أخرى، نشأت حكومات شعبية فى دول مدينة صغيرة نسبياً وليس فى مناطق أو دول كبيرة. وكنمط متبع فى روما ومتكرر خلال ظهور الحكومات النيابية الحديثة، كانت المساهمة فى الهيئات الحاكمة فى دول المدينة قاصرة على أعضاء عائلات الطبقة العليا: النبلاء، وكبار ملاك الأراضى، ومن على شاكلتهم. ولكن بمرور الوقت، بدأ سكان المدن الأدنى فى المستوى الاجتماعى الاقتصادى فى المطالبة بحق المشاركة. وكان أفراد مانسميه

الآن بالطبقات الوسطى ـ حديثى الثراء، صغار التجار، رجال البنوك، العمال المهرة المنتظمون فى نقابات، الجنود المشاة بقيادة الفرسان ـ ليسوا أكثر عدداً من الطبقات العليا المسيطرة ولكنهم كانوا يستطيعون أيضاً تنظيم أنفسهم. والأكثر من هذا أنه كان يمكنهم التهديد بانتفاضات عنيفة، وتنفيذها إذا لزم الأمر. ونتيجة لذلك، حصل سكان المدن على حق المشاركة فى حكومة المدينة.

وعلى مدى قرنين أو أكثر ازدهرت هذه الجمهوريات فى عدد من مدن إيطاليا. وكان العديد من الجمهوريات، مثل فلورنسا والبندقية، مراكز للثراء الطائل. والإبداع الرائع، والفن والعمارة الفاخرة، وتصميمات المدن التى لا تضاهى، والشعر والموسيقى الرائعة، والحماس فى إعادة اكتشاف العالم القديم لروما واليونان. وانتهى ما أطلق عليه الأجيال التالية القرون الوسطى، وبدأ الانبثاق الذى لا يصدق للابتكار الرائع، «عصر النهضة».

ومع ذلك فمن سوء الحظ لتطور الديمقراطية، حدث بعد حوالى منتصف القرن الرابع عشر، أن استسلمت الحكومات الجمهورية فى بعض المدن الكبرى بشكل متزايد لأعداء حكومة الشعب الدائمين: التدهور الاقتصادى، الفساد، الأوليجاركية، الحروب، الفتوحات، واستيلاء حكام مستبدين على السلطة، سواء كانوا ملوكاً أو أمراء أو جنوداً. ولم يقتصر الأمر على ذلك. فمن وجهة نظر الاتجاهات السياسية، كانت دولة المدينة محكوماً عليها كأساس للحكومة الشعبية بظهور منافس له قوات متفوقة بشكل كاسح: الدولة القومية أو الدولة. وكان مصير المدن والبلدان أن تنضم تحت لواء هذا الكيان الأكبر والأقوى. لتصبح فى أحسن الأحوال وحدات تابعة للحكومة.

على الرغم من المجد الذى كان لها، أصبحت دولة المدينة لا محل لها.

كلمات عن كلمات

لعلك لا حظت أننى أشرت إلى الحكومات الشعبية فى اليونان وروما وإيطاليا. وللتعبير عن حكوماتهم الشعبية اخترع الإغريق تعبير «ديمقراطية». وأخذ الرومان عن لغتهم اللاتينية وأسموا حكومتهم «جمهورية»، وأعطى الإيطاليون فيما بعد هذا الاسم للحكومات الشعبية فى بعض دول مدنهم. وقد تتساءل عما إذا كانت «ديمقراطية» و«جمهورية» يشيران إلى نوعين مختلفين جذرياً من النظم الدستورية. أو على الأحرى هل يعكس اللفظان الفروق فى اللغات التى جاءت منها أصلاً؟

لقد أدخل جيمس ماديسون الارتباك على الإجابة الصحيحة فى ١٧٨٧ فى بحث مؤثر كتبه ليحصل على المساندة للدستور الأمريكى حديث العهد. وقد فرق ماديسون، الذى كان من المؤسسين الرئيسيين لهذا الدستور، ورجل دولة على دراية استثنائية بالعلوم السياسية فى وقته، بين «ديمقراطية

خالصة أعنى بها مجتمعاً يتكون من عدد قليل من المواطنين، الذين يجتمعون ويديرون الحكومة بأنفسهم، «وبين» جمهورية أعنى بها حكومة تأخذ بنظام للتمثيل».

إن هذه التفرقة ليس لها أساس من التاريخ السابق. فلم يكن فى روما أو البندقية مثلاً «نظام للتمثيل». وفى الواقع كانت الجمهوريات الأولى جميعها تدخل فى تعريف ماديسون «للجمهورية». والأكثر من هذا أن المصطلحين استخدما بشكل متبادل فى الولايات المتحدة خلال القرن الثامن عشر. كما أننا لا نجد التفرقة التى بينها ماديسون فى أعمال الفيلسوف السياسى الفرنسى الشهير مونتسكيو، الذى كان ماديسون شديد الإعجاب به، وأثنى عليه مراراً. وكان على ماديسون نفسه أن يعلم أن التفرقة المقترحة ليس لها أساس تاريخى ثابت، لذلك يجب أن نستنتج أنه وضعها لإضعاف الثقة بالنقاد الذين كانوا يجادلون فى أن الدستور المقترح ليس «ديمقراطياً» بشكل كاف.

وأياً كان الأمر (فالموضوع غير واضح) فإن الحقيقة المجردة أن اللفظين «ديمقراطية» و «جمهورية» (على الرغم من ماديسون) لا يشيران إلى اختلافات فى أنواع الحكومة الشعبية. وما يعكسانه، منعاً للارتباك مستقبلاً، هو الفرق بين اليونانية واللاتينية، وهما اللغتان اللتان اشتقا منهما.

أوروبا الشمالية:

سواء أطلقنا على نظم الحكومة الشعبية فى اليونان وروما وإيطاليا اسم ديمقراطيات أو جمهوريات، فإنها جميعاً كانت تفتقر إلى العديد من المميزات الأساسية للحكومات النيابية الحديثة. كانت بلاد الإغريق القديمة - شأنها شأن إيطاليا القرون الوسطى وعصر النهضة - تتكون من حكومات شعبية محلية ولكنها كانت تفتقر إلى حكومة قومية فعالة. لقد كان لروما ما يمكن أن يسمى حكومة محلية واحدة مبنية على مشاركة الجماهير، ولكن بدون برلمان قومى يتكون من نواب منتخبين.

ومن منظور العصر الحاضر، كانت هناك ثلاث مؤسسات سياسية أساسية على الأقل غائبة بشكل واضح من كل هذه النظم : برلمان قومى يتكون من نواب منتخبين، حكومات محلية يختارها الشعب، والتى تخضع فى النهاية للحكومة القومية. لقد كان نظام «يجمع بين الديمقراطية على المستويات المحلية وبرلمان ينتخبه الشعب فى المستوى الأعلى لم يخترع بعد».

لقد بدأت هذه المجموعة المتآلفة من المؤسسات السياسية فى بريطانيا واسكانديناوه

والأراضى الواطئة وسويسرا وغيرها فى شمال البحر المتوسط.

وعلى الرغم من أن أنماط التطور السياسى اختلفت اختلافا كبيراً فى هذه المناطق، فإن صورة مبسطة ستبدو على شكل مثل هذا. فى المحليات المختلفة يبدأ الرجال الأحرار والنبلاء فى المشاركة المباشرة فى الجمعيات المحلية. يضاف إليها جمعيات إقليمية وقومية، تتكون من نواب بعضهم أو كلهم منتخبين.

الجمعيات المحلية : سأبدأ بالفايكنجز، ليس فقط لأسباب عاطفية، ولكن لأن تجربتهم لا تحظى بشهرة كبيرة رغم أنها ذات دلالة. لقد قمت بزيارة المزرعة النرويجية التى تبعد ٨٠ ميلاً شمال شرق تروندهايم، التى هاجر منها جدى لأبى (والتى من دواعى سرورى مازالت تدعى دال فيستر، أو غرب دال). وفى بلدة ستاينكجر القريبة منها مازال يمكنك أن ترى حلقة من الحجارة الكبيرة على شكل قارب، حيث كان رجال الفايكنج الأحرار يتقابلون بصورة منتظمة من حوالى ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ ميلادية لعقد جمعية قضائية تدعى فى لغة الشمال «تنج» [وبالمناسبة فإن الكلمة الإنجليزية ثنج مأخوذة من كلمة من الإنجليزية القديمة تعنى ثنج (أى شىء) كما تعنى اسمبلى (أى جمعية)]. ويمكن العثور على أماكن مشابهة، بعضها أقدم، فى الأماكن المجاورة[2].

وبحلول ٩٠٠ ميلادية كانت جمعيات من الفايكنجز الأحرار تجتمع، ليس فقط فى منطقة تروندهايم، ولكن فى أماكن أخرى كثيرة فى اسكانديناوه أيضاً. وكما فى ستاينكجر، كانت «التنج» تعقد فى حقل مفتوح محاط بأحجار رأسية كبيرة. وفى اجتماعات «التنج» كان الرجال الأحرار يحلون الخلافات، ويناقشون ويقبلون أو يرفضون القوانين، ويتبنون أو ينبذون تغييراً مقترحاً فى العقيدة (كما حدث عندما قبلوا المسيحية بدلاً من عقيدة الشمال القديمة)؛ كما كانوا ينتخبون أو يتفقون على ملك ـ الذى غالباً ما كان يطلب منه أن يقسم على الولاء للقوانين التى يوافق عليها «التنج».

لم يكن الفايكنجز يعرفون إلا القليل، وكان اهتمامهم أقل بالممارسات السياسية الديمقراطية والجمهورية التى حدثت منذ ألف عام فى اليونان وروما. وانطلاقاً من منطق المساواة التى كانوا يطبقونها على الرجال الأحرار، يبدو أنهم أنشأوا جمعيات من تلقاء أنفسهم. ومما يشهد على أن فكرة المساواة كانت حية وقوية بين رجال الفايكنج الأحرار فى القرن العاشر، ما أجاب به بعض الفايكنج من الدنمارك عندما كانوا يبحرون فى نهر فى فرنسا عندما سألهم رسول من ضفة النهر «ما اسم رئيسكم»، فأجابوا «لا يوجد، نحن جميعاً متساوون»[3].

ولكن علينا أن نتجنب الميل إلى المبالغة. فالمساواة التى كان يفاخر بها الفايكنجز كانت تطبق

على الرجال الأحرار فقط، كما كانوا يتفاوتون أيضاً فى الثراء والمنزلة. وتحت طبقة الرجال الأحرار كان هناك العبيد. لقد كان الفايكنجز يملكون عبيداً، شأنهم شأن الإغريق والرومان، بل الأوروبيين والأمريكيين بعد ذلك بقرون: من الأعداء الذى يأسرونهم فى المعارك، أو الضحايا سيئى الحظ للغارات على الشعوب المجاورة، أو ببساطة ما يشترون من أفراد فى تجارة العبيد القديمة والشائعة. وعلى العكس من الرجال الذين ولدوا أحراراً، كان من يحرر من العبيد يبقى معتمداً على سادتهم السابقين. وإذا كان العبيد طبقة تحت الرجال الأحرار، فإن هؤلاء كان فوقهم طبقة أرستقراطية من العائلات الغنية من ملاك الأراضى عادة، وبحكم الوراثة. وعلى القمة كان هناك ملك يحد من سلطته أنه منتخب، والتزامه بإطاعة القوانين، وحاجته للاحتفاظ بولاء النبلاء، ودعم الرجال الأحرار.

وعلى الرغم من هذه القيود الشديدة على المساواة، فإن طبقة الرجال الأحرار ـ المزارعين الأحرار وأصحاب الملكيات الصغيرة والفلاحين ـ كانت كبيرة بشكل يكفى لفرض نفوذ ديمقراطى دائم على المؤسسات السياسية والتقاليد.

وفى أماكن أخرى عديدة من أوروبا، كانت الظروف المحلية أيضاً فى بعض الأوقات تشجع على ظهور المشاركة الشعبية فى الحكومة. فالأودية المرتفعة فى جبال الألب مثلاً كانت تهيئ مقداراً من الحماية والاستقلال الذاتى للرجال الأحرار العاملين بالأنشطة الرعوية. وكما جاء فى وصف كاتب حديث لإقليم «ريتيا» (الذى أصبح كانتون «جراوبوندن» السويسرى) حوالى سنة ٨٠٠ ميلادية» كان المزارعون الأحرار .. يجدون أنفسهم فى موقف مساواة فريد،. يجمعهم معاً منزلة مشتركة ... وحقوقهم المشتركة فى استخدام (مراعى الجبال) بحيث أوجدوا إحساساً بالمساواة يختلف تماماً عن الحركة الهيراركية شديدة الإحساس بالوضع الطبقى فى إقطاع القرون الوسطى. وقد أصبحت هذه الروح المميزة مسيطرة فى ظهور الديمقراطية فى الجمهورية الريتية[4]».

من الجمعيات إلى البرلمانات: عندما غامر الفايكنجز بالاتجاه غرباً صوب أيسلندا نقلوا ممارساتهم السياسية، وفى بعض المناطق أعادوا إنشاء «التنج». ولكنهم فعلوا أكثر من ذلك : فإرهاصا بظهور البرلمانات القومية فى مناطق أخرى فيما بعد، أنشأوا فى ٩٣٠ ميلادية نوعاً من «فوق التنج» يدعى «آلثنج» أو جمعية وطنية، والتى استمرت مصدراً للقانون الأيسلندى لمدة ثلاثة قرون، حتى تم للنرويج فى النهاية إخضاع الأيسلنديين [5].

وفى الوقت نفسه، تكونت فى النرويج والدنمارك والسويد جمعيات إقليمية، ثم تحولت، كما

حدث فى أيسلندا، إلى جمعيات وطنية. وعلى الرغم من أن نمو سلطة الملك فيما بعد إضافة إلى البيروقراطيات المركزية تحت سيطرته، قد قللت من أهمية هذه الجمعيات الوطنية، إلا أنها تركت بصمتها على التطورات التالية[6].

ففى السويد على سبيل المثال، أدى تقليد المشاركة الشعبية فى جمعيات فترة الفايكنج بحلول القرن الخامس عشر إلى بشير ببرلمان نيابى حديث عندما بدأ الملك فى الدعوة إلى اجتماعات مندوبين من القطاعات المختلفة فى المجتمع السويدى : النبلاء، ورجال الدين، والمواطنين، والناس العاديين. وقد تطورت هذه الاجتماعات فيما بعد إلى «ريكسداج» أو البرلمان السويدى[7].

وفى البيئة التى تختلف بشكل جذرى فى هولندا والفلاندرز، ساعد التوسع فى التصنيع والتجارة والتمويل فى ظهور طبقات حضرية وسطى تتكون من الأفراد الذين يملكون موارد اقتصادية ضخمة. ولم يكن فى وسع الحكام المتعطشين دائماً للإيرادات أن يتجاهلوا هذه الذخيرة الغنية، أو يفرضوا عليها ضرائب بدون موافقة ملاكها. وللحصول على الموافقة كان الحكام يدعون إلى اجتماعات لممثلين عن المدن والطبقات الاجتماعية الأكثر أهمية. وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات أو البرلمانات، أو «الطبقات» كما كانت تدعى عادةً، لم تتحول مباشرة إلى المجالس التشريعية الوطنية المعروفة فى العهد الحاضر، فإنها أرست تقاليد وممارسات وأفكاراً شجعت بقوة على هذا التحول.

وفى الوقت نفسه، ظهر فى الوجود تدريجياً من بدايات مجهولة برلمان نيابى سيؤثر فى مستقبل القرون أكبر الأثر على فكرة وممارسة الحكومة النيابية. لقد كان هذا برلمان انجلترا فى العصور الوسطى. ولم يكن البرلمان نتيجة لقصد وتخطيط بقدر ما كان تطوراً خفياً، وإنما نشأ من الجمعيات التى كانت تدعى دورياً، وفى ظل ضغط الحاجة خلال حكم إدوارد الأول من ١٢٧٢ إلى ١٣٠٧.

إن كيفية تطور البرلمان من هذه البدايات قصة طويلة ومعقدة لا يمكن تلخيصها هنا. ولكن بحلول القرن الثامن عشر، على أى حال، كان التطور قد أدى إلى نظام دستورى، كانت فيه سلطة كل من الملك والبرلمان تحدها سلطة الآخر، وفى داخل البرلمان، كانت سلطة الارستقرطية الوراثية فى مجلس اللوردات تعادلها سلطة الشعب فى مجلس العموم، وكانت القوانين التى يصوغها الملك والبرلمان ينفذها قضاة كانوا فى الغالب، وإن لم يكن دائماً، مستقلين عن الملك والبرلمان على السواء.

وخلال القرن الثامن عشر، كان هذا النظام الرائع فيما يبدو، من وضع القيود والتوازنات بين

القوى الاجتماعية الكبرى فى الدولة والفصل بين السلطات داخل الحكومة، موضع إعجاب على نطاق واسع فى أوروبا. وقد أثنى عليه مع آخرين الفيلسوف السياسى الفرنسى الشهير مونتسكيو، كما كان موضع إعجاب واضعى الدستور فى أمريكا الذين كان أغلبهم يتوقون إلى أن يخلقوا فى أمريكا جمهورية تحتفظ بفضائل النظام الانجليزى بدون رذائل الملكية. والجمهورية التى ساعدوا فى تكوينها ستصبح فى الوقت المناسب نوعاً من النموذج لجمهوريات أخرى عديدة.

تحقيق الديمقراطية:
على الطريق، ولكن فقط على الطريق

إذا نظرنا إلى الماضى، بكل ما يتيحه النظر إلى الماضى من مزايا، يمكننا أن نتبين بسهولة أنه فى أوائل القرن الثامن عشر ظهرت فى أوروبا أفكار وممارسات سياسية ستصبح فيما بعد عناصر هامة للعقائد والمؤسسات الديمقراطية. وسألخص هذه العناصر بلغة أكثر حداثة وتجريداً من لغة الناس فى ذلك الوقت.

بتشجيع من الظروف والفرص المحلية فى مناطق عديدة فى أوروبا ــ وخاصة اسكانديناوه والفلاندرز وهولندا وسويسرا وبريطانيا ــ حث منطق المساواة على إنشاء «جمعيات محلية» حيث يستطيع الرجال الأحرار المشاركة فى الحكم، إلى حد ما على الأقل. إن فكرة احتياج الحكومات إلى موافقة المحكومين، والتى كانت أساساً مطلباً فى فرض الضرائب، نمت تدريجياً إلى مطلب للقوانين عموماً. وفى المناطق الأكبر من أن تستوعبها الجمعيات الأولية للرجال الأحرار، كما هو الحال فى المدن الكبرى أو الأقاليم أو الدول، كانت الموافقة تتطلب التمثيل فى الكيان الذى يفرض الضرائب ويضع القوانين. وعلى تباين حاد مع الممارسة الأثينية، لم يكن تحقيق التمثيل بالقرعة أو الاختيار العشوائى، وإنما بالانتخاب. والحصول على موافقة المواطنين الأحرار فى دولة أو أمة أو دولة ــ أمة يتطلب وجود مجالس تشريعية منتخبة أو برلمانات على عدة مستويات: محلية، أو قومية، وربما إقليمية، ومستويات أخرى وسيطة أيضاً.

لقد هيأت هذه الأفكار السياسية الأوروبية الأساس الذى يمكن أن ينطلق منه التحول إلى الديمقراطية. ومن بين الدعاة إلى مزيد من الديمقراطية، قدمت المرويات عن الحكومات الشعبية فى اليونان وروما والمدن الإيطالية الكلاسيكية مزيداً من المصداقية لدعوتهم. لقد أظهرت هذه الخبرات

التاريخية أن الحكومات التى تخضع لإرادة الشعب أكثر من آمال خادعة. فهى كانت قائمة بالفعل فى وقت من الأوقات، واستمرت لعدة قرون قبل أن تنتهى.

ما الذى لم يتحقق: إذا كانت الأفكار والتقاليد والتاريخ والممارسات التى وصفناها تقدم وعداً بتحقيق الديمقراطية، فلقد كانت على أحسن الأحوال مجرد وعد. فمازالت هناك قطع أساسية ناقصة.

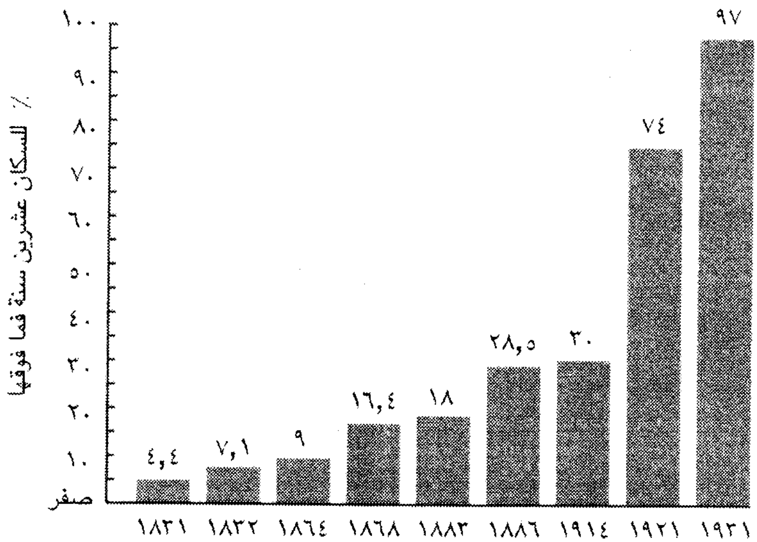
أولاً، حتى فى الدول ذات البدايات الأكثر وضوحاً، كانت حالات عدم المساواة الكبيرة تمثل عقبات كبيرة فى طريق الديمقراطية: فالاختلافات فى الحقوق والواجبات والنفوذ والسلطة بين العبيد والرجال الأحرار، والأغنياء والفقراء، وملاك الأراضى والفلاحين، والسيد والخادم، والرجال والنساء، والعمال والمتدربين، والصناع المهرة وأصحاب المصانع، وسكان المدن ورجال البنوك، والسادة الإقطاعيين والمستأجرين، والنبلاء وعامة الشعب، والملوك ورعاياهم، وموظفى الملك ومن يتعاملون معهم. وحتى الرجال الأحرار كانوا غير متساوين بشكل ملحوظ فى مركزهم، وثروتهم، وعملهم، والتزاماتهم، ومعرفتهم، وحريتهم، ونفوذهم، وسلطتهم. وفى اماكن كثيرة كانت زوجة الرجل الحر تعتبر بحكم القانون والعرف والممارسة ملكاً له. وهنا، وكما يحدث دائماً وفى كل مكان، ارتطم منطق المساواة بالحقائق المؤلمة لعدم المساواة.

ثانياً ، حتى فى الأماكن التى وجدت بها جمعيات وبرلمانات فقد كانت بعيدة جداً عن استيفاء المستويات الدنيا من الديمقراطية. فلم تكن البرلمانات فى أغلب الأحوال ندا للملك، وستمضى قرون قبل أن تنتقل السيطرة على الوزراء من الملك إلى البرلمان، أو يحل رئيس جمهورية مكان الملك. وقد كانت البرلمانات ذاتها قلاعاً للمزايا، وخاصة فى المجالس المخصصة للأرستقراطية وكبار رجال الدين. وكان النواب الذين انتخبهم «الشعب» لا يملكون فى أحسن الأحوال إلا سلطة جزئية فى إصدار القوانين.

ثالثاً، لم يكن ممثلو الشعب يمثلون كل الشعب فعلاً: فالرجال الأحرار كانوا من جهة رجالاً. وباستثناء حالات الملكة الأنثى، كان نصف المجتمع البالغ مستبعداً من الحياة السياسية. ولكن ذلك كان صحيحاً أيضاً للعديد من الذكور، بل أغلب الذكور فى الحقيقة. وحتى عام ١٨٣٢، كان حق الانتخاب فى بريطانيا العظمى يشمل ٥٪ من السكان فوق سن العشرين. وفى ذلك العام تطلب الأمر وقوع صراع عاصف لتوسيع حق التصويت إلى أكثر قليلاً من ٧٪ (شكل ٢)! وفى النرويج على الرغم من المظهر الواعد للمشاركة الشعبية فى التنجز فى عصر الفايكنج، كانت النسبة أفضل قليلاً .

الشكل ٢ : الناخبون فى بريطانيا العظمى، ١٨٣١ ـ ١٩٣١

(بيانات دائرة المعارف البريطانية [١٩٧٠] انظر «البرلمان»)



رابعاً، حتى مجىء القرن الثامن عشر وما بعده، لم تكن الأفكار الديمقراطية منتشرة على نطاق واسع، أو حتى مفهومة تماماً. ففى جميع الدول كان منطق المساواة فعالاً بين فئة قليلة فقط وحتى فئة مميزة. وحتى تفهم ما تتطلبه جمهورية ديمقراطية من مؤسسات سياسية كان معدوماً تقريباً. ففى الخطابة والصحافة كانت حرية التعبير مقيدة بشكل خطير، وخاصة إذا كانت تمارس لنقد الملك. وكانت المعارضة السياسية تفتقد الشرعية والصبغة القانونية، ولم يكن أوان فكرة «معارضة جلالة الملك المخلصة» قد حان. وكانت الأحزاب السياسية تدان على نطاق واسع على أنها خطيرة، وغير مرغوب فيها. وكانت الانتخابات تعانى من التزوير سيىء السمعة من جانب عملاء التاج.

وقد اعتمد تقدم الأفكار والممارسات الديمقراطية على وجود ظروف ملائمة معينة لم تكن موجودة بعد، وطالما كان قليل من الناس فقط يؤمنون بالديمقراطية ومستعدين للحرب فى سبيلها، فإن الامتيازات القائمة ستحافظ على وجودها بمساعدة الحكومات غير الديمقراطية. وحتى إذا آمن عدد أكبر كثيراً من الناس بالأفكار والأهداف الديمقراطية، فثمة ظروف أخرى

ستظل مطلوبة إذا كان المستهدف هو تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية. وفيما بعد، فى الجزء الرابع، سأصف بعض أهم هذه الظروف.

وفى الوقت نفسه، فإننا نحتاج أن نتذكر أنه بعد البدايات الواعدة التى بيناها فى هذا الفصل، لم تتقدم الديمقراطية إلى العلا حتى الوقت الراهن. لقد كانت هناك نهضات وعثرات، وحركات مقاومة، وحركات عصيان، وحروب أهلية، وثورات. وعبر عديد من القرون تسبب ظهور الملكيّات المركزية فى حدوث انتكاسات لحركات التقدم السابقة ـ ومع ذلك، ومما يثير العجب، أن هذه الملكيّات ذاتها ربما تكون قد ساعدت فى خلق بعض الظروف الملائمة لتحقيق الديمقراطية على المدى الطويل.

وإذا نظرنا إلى الماضى، إلى قيام واندحار الديمقراطية، يبدو واضحاً أننا لا نستطيع الاعتماد على قوى التاريخ لضمان تقدم الديمقراطية دائماً ـ وحتى بقائها، طالما كانت فترات اختفاء الحكومات الشعبية من الأرض تذكرنا بذلك.

والديمقراطية على ما يبدو وليدة الحظ إلى حد ما. ولكن فرصها تعتمد أيضاً على ما نفعله نحن، وحتى إذا كنا لا نستطيع أن نعتمد على قوى التاريخ الحميدة لتشجيع الديمقراطية، فإننا لسنا مجرد ضحايا لقوى غاشمة ليس لنا سيطرة عليها. وبالتفهم الكافى لما تتطلبه الديمقراطية وبإرادة تحقيق متطلباتها، يمكن أن نعمل على الحفاظ على الأفكار والممارسات الديمقراطية، بل وعلى تقدمها.

الفصل الثالث

ماذا عن المستقبل؟

عندما نناقش الديمقراطية، ربما لا يكون هناك ما يثير الارتباك أكثر من الحقيقة البسيطة أن «الديمقراطية» تشير إلى مثل أعلى وإلى حقيقة واقعة فى نفس الوقت. وغالباً ما نفشل فى توضيح الفرق.

على سبيل المثال :

إذا قال ألن، «أعتقد أن الديمقراطية هى أفضل أشكال الحكومة».

أجابت بيث: «إنك مجنون إذا صدقت أن ما يسمى بالحكومة الديمقراطية فى هذا البلد هى أفضل ما يمكن أن نحصل عليه. إننى لا أعتقد أن فيها من الديمقراطية شيئاً».

لا شك أن «ألن» يتحدث عن الديمقراطية كمثل أعلى فى حين أن «بيث» تشير إلى حكومة قائمه فعلاً يقال عنها عادةً إنها ديمقراطية. وما لم يوضح كل من «ألن» و «بيث» المعنى الذى يتحدثان عنه، فسيستمران فى التخبط، يتحدث كل منهما عن عكس ما يعنيه الآخر. ومن خبرتى الواسعة أعرف مدى سهولة أن يحدث ذلك ـ ويؤسفنى أن أضيف، حتى بين العلماء ذوى المعرفة العميقة بالأفكار والممارسات الديمقراطية.

ويمكننا تجنب هذا النوع من التخبط بمجرد توضيح أى المعنيين نقصد :

فيضيف «ألن»: «إننى لا أعنى حكومتنا القائمة. وإذا كان الأمر كذلك فإننى أميل إلى موافقتك».

فتجيب «بيث»: إذا كنت تتحدث عن الحكومات المثالية، فإننى أعتقد أنك على صواب تماماً، فأنا أعتقد أنه كمثل أعلى تعتبر الديمقراطية أفضل أشكال الحكومة. وهذا هو السبب فى أننى أتمنى أن تكون حكومتنا أكثر ديمقراطية مما هى عليه فعلاً».

لقد دخل الفلاسفة فى مناقشات لا تنتهى عن الفرق بين حكمنا على الأهداف والغايات والقيم وغيرها، وبين حكمنا على الحقيقة والواقع وما إلى ذلك. فنحن نصدر أحكامنا على النوع الأول عند الرد على أسئلة مثل «ماذا على أن أفعل؟ وما هو الصواب الذى على أن أفعله؟»، فى حين نصدر أحكامنا على النوع الثانى عند الرد على أسئلة مثل «ما الذى أستطيع عمله؟ ما هى الخيارات المتاحة أمامى؟ وما هى العواقب المحتملة إذا اخترت أن أعمل «س» بدلاً من «ص»؟ . العنوان المريح للأول هو أحكام القيم (أو الأحكام الأخلاقية)، وللثانى الأحكام الواقعية.

كلمات عن كلمات:

على الرغم من أن الفلاسفة قد دخلوا فى مناقشات لا تنتهى عن طبيعة أحكام القيم والأحكام الواقعية والخلاف بين نوع من الحكم والآخر، فإننا لا نحتاج أن نشغل أنفسنا هنا بهذه الموضوعات الفلسفية، لأننا فى حياتنا اليومية قد اعتدنا إلى حد معقول على التفرقة بين الأشياء الواقعية والأشياء المثالية. ومع ذلك فعلينا أن نضع فى الاعتبار أن التفرقة بين أحكام القيم والأحكام الواقعية أمر مفيد، بشرط ألا نسرف فى ذلك. فإذا أكدنا على أن «الحكومة يجب أن تعطى اهتماماً متساوياً لخير وصالح كل فرد يرتبط بما تتخذه من قرارات» أو أن «السعادة هى أعلى درجات الخير»، فنحن نقترب من أن نصدر أحكام قيم «خالصة» بالقدر الذى نستطيع. وكمثال للطرف المخالف، أى افتراض واقعى خالص، نجد قانون نيوتن الشهير عن الجاذبية العامة، الذى يؤكد أن القوة بين أى جسمين تتناسب طرديا مع حاصل ضرب الكتلتين، وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما. وفى الممارسة، تشتمل كثير من التأكيدات، أو تتضمن عناصر من هذين النوعين من الأحكام. ويكاد هذا أن يكون الحال دائماً فى الأحكام المتعلقة بالسياسة العامة. فعلى سبيل المثال، إذا قال أحد: «يجب على الحكومة أن تضع برنامجاً للتأمين الصحى الشامل» فإنه فى الواقع يؤكد أن (١) الصحة هدف جيد، (٢) على الحكومة أن تعمل على تحقيق ذلك، و (٣) التأمين الصحى الشامل هو أفضل الوسائل للوصول إلى هذا الهدف. وعلاوةً على ذلك، نحن نصدر عدداً كبيراً من الأحكام الواقعية مثل (٣) التى تمثل أفضل حكم نستطيع أن نصدره فى مواجهة كثير من الشكوك. فهذه ليست استنتاجات «علمية» بالمعنى الدقيق. فهى تعتمد غالباً على مزيج من الأدلة الثابتة والأدلة غير المؤكدة، وعدم وجود

دليل، والشك. ومثل هذه الأحكام تسمى فى بعض الأوقات «عملية» أو «تعقلية». وختاماً فإن هناك نوعاً هاماً من الأحكام العملية يوازن مكاسب قيمة أو فرد أو مجموعة فى مقابل التكلفة لقيمة أو فرد أو مجموعة آخرين. وعند وصف أوضاع من هذا النوع سأقتبس فى بعض الأوقات تعبيراً كثيراً ما يستخدمه الاقتصاديون، ونقول: إن علينا أن نختار بين مختلف «المبادلات» المحتملة من بين غاياتنا. وعندما نستمر سنصادف جميع هذه الصور المختلفة لأحكام القيم والأحكام الواقعية.

أهداف الديمقراطية وحقائقها:

على الرغم من أنه من المفيد التفرقة بين المُثل والواقع، فإننا نحتاج أن نفهم أيضاً كيفية ارتباط مُثل وأهداف الديمقراطية مع واقعها. سأعرض هذه الارتباطات بصورة أوفى فى الفصول القادمة. وفى نفس الوقت دعونا نستخدم الجدول (الشكل ٣) كدليل تقريبى لما سيأتى.

إن كل واحد من البنود الأربعة تحت «مثالى» «واقعى» يعتبر سؤالاً أساسياً:

ما هى الديمقراطية؟ ماذا تعنى الديمقراطية؟ وبصيغة أخرى، ما هى المقاييس التى يجب أن نستخدمها لتقرير ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية، وإلى أى مدى؟.

أعتقد أن مثل هذا النظام يجب أن يستوفى خمسة معايير، وأن النظام الذى يستوفيها سيكون ديمقراطية كاملة، فى الفصل الرابع سأشرح أربعة من هذه المعايير، وفى الفصلين ٦، ٧ سأبين لماذا نحتاج إلى معيار خامس. ولكن علينا أن نتذكر أن المعايير تصف نظاماً ديمقراطياً مثالياً أو كاملاً. وأظن أنه ليس بيننا من يعتقد أننا يمكننا أن نصل فعلاً إلى نظام ديمقراطى كامل، نظراً للقيود الكثيرة التى يفرضها علينا واقع الحياة. ومع ذلك فإن المعايير تقدم لنا المقاييس التى يمكن أن نقارن بها ما تحقق، وما بقى من نقص فى النظم السياسية الفعلية ومؤسساتها، ويمكن أن ترشدنا إلى الحلول التى يمكن أن توصلنا إلى درجة أقرب من الوضع المثالى.

لماذا نختار الديمقراطية؟ ما هى الأسباب التى يمكن أن نقدمها لإيماننا بأن الديمقراطية هى أفضل نظام سياسى؟ ما هى القيم التى تخدمها الديمقراطية على أكمل وجه؟

عند الرد على هذه الأسئلة من الضرورى أن نتذكر أننا لا نتساءل فقط عن السبب فى أن الناس الآن تؤيد الديمقراطية، أو لماذا أيدوها فى الماضى، أو كيف ظهرت النظم الديمقراطية. قد يحبذ الناس الديمقراطية لعدة أسباب. فبعضهم على سبيل المثال يحبذون الديمقراطية بدون تفكير كثير عن السبب فى ذلك؛ ففى الزمان والمكان الذى يعيشون فيه، ربما يكون تأييد الديمقراطية

الشكل ٣ : العناصر الأساسية :

مثالى		واقعى	
الأهــداف والمُــثــل :		الحكومـات الديمـقراطية فـى الواقع	
ما هى الديمقراطية؟	لماذا الديمقراطية؟	ما هى المؤسسات السياسية التى تتطلبها الديمقراطية؟	ما هى الظروف التى تشجع الديمقراطية؟
الفصل الرابع	الفصول ٥ – ٧	الجزء الثالث	الجزء الرابع

باللسـان مـجرد تصـرف تـقليدى أو عـادى. وقـد يسـاند بعضــهم الديمقراطيـة لأنهم يعتـقدون أنه مع حكومـة ديمقـراطيـة سيكون لديهم فـرص أفـضل لتـحقـيق الثـراء، أو لأنهم يعتـقـدون أن السـياسـة الديمقراطية ستفتح أمامهم مستقبلاً سياسياً، أو لأن شخصاً يعجبون به يقول لهم ذلك.. وهكذا.

هل هناك أسباب لدعم الديمقراطية تكون أكثر ارتباطاً بشكل عام أو عالمى؟ أعتقد أنه يوجد. وسنناقش ذلك فى الفصول من ٥ إلى ٧.

وإذا أردنا أن نحـقق المعايير المـثالية على أفـضل وجه. آخـذين فى الاعتـبار القـيود والاحتمالات فى واقع الحياة، فما هى المؤسسات السياسية اللازمة؟

كمـا سنرى فى الفـصل القـادم، فـقـد أطلق اسم الديمقـراطيـات أو الجـمـهـوريات فى أوقـات وأماكن مـختلفة على نظم سياسـية ذات مؤسسـات سيـاسيـة تـختلف بشكل ملحـوظ. وفى الفصل السـابق صـادفنا سببـاً لاختلاف المؤسسـات السيـاسيـة: لقد تكيفت مع خلافات ضـخـمة فى حـجم ومستـوى الوحدات السـياسيـة ـ فى عدد السكان، ومساحة الأرض، أو كليـهما . فبـعض الوحـدات السـيـاسـيـة، مـثل قريـة إنجليـزية، تكـون صـغـيرة فى المسـاحـة وعـدد السـكان، وغـيرهـا مـثل الصـين أو البـرازيل أو الولايات المتـحدة ضـخـمة جداً فيـهمـا مـعـاً . وقد تحقق بلدة أو مدينة صـغـيرة معـايير الديمقراطية بشكل مقبول بدون بعض المؤسسات التى قد تكون لازمة فى دولة كبيرة مثلاً.

ومع ذلك، فـمنذ القرن الثـامن عـشـر طبـقت فكرة الديمقـراطيـة على دول بأكـملـهـا : الولايات المتـحدة، وفـرنسـا، وبـريطانيـا العظمى، والنرويج، واليابان، والهند .... والمؤسسـات السـيـاسـيـة التى

بدت لازمة أو مرغوباً فيها للديمقراطية فى بلدة أو مدينة من المستوى الصغير تبين أنها غير كافية تماماً فى المستوى الأكبر جداً لدولة حديثة. والمؤسسات السياسية الملائمة فى مدينة ستكون غير كافية إطلاقاً، حتى للدول التى تعتبر صغيرة على المستوى العالمى، مثل الدنمارك أو هولندا. ونتيجة لذلك، ظهرت فى القرنين التاسع عشر والعشرين مجموعة جديدة من المؤسسات تشبه المؤسسات السياسية فى الديمقراطيات والجمهوريات السابقة من بعض الوجوه، ولكن إذا نظرنا إليها فى مجموعها، بدت نظاماً سياسياً جديداً كلية.

لقد قدم الفصل الثانى وصفاً مختصراً لهذه التطورات التاريخية. وفى الجزء الثالث سأصف بشكل أكمل المؤسسات السياسية للديمقراطيات الفعلية، وكيف تختلف من أوجه هامة.

كلمة تحذير: إذا قلنا إن مؤسسات معينة ضرورية لا يعنى أنها كافية لتحقيق الديمقراطية الكاملة. ففى كل دولة ديمقراطية توجد فجوة كبيرة بين الديمقراطية الواقعية والمثالية. وهذه الفجوة تشكل تحدياً لنا: هل يمكن أن نعثر على طرق تجعل الدول «الديمقراطية» أكثر ديمقراطية؟

فإذا كانت الدول الديمقراطية نفسها ليست ديمقراطية بشكل كامل، فماذا يمكن أن نقول عن دول تفتقر إلى بعض أو كل المؤسسات السياسية للديمقراطية الحديثة ـ أى الدول غير الديمقراطية؟ كيف يمكن أن نجعلها أكثر ديمقراطية؟ أو حتى ديمقراطية فقط؟ وفى الواقع، لماذا أصبحت بعض الدول أكثر ديمقراطية بالنسبة لغيرها؟ تقودنا هذه الأسئلة إلى أسئلة أخرى. ما هى الظروف فى دولة ما (أو أى وحدة سياسية أخرى) التى تشجع ظهور وثبات المؤسسات الديمقراطية؟ وعلى العكس، ما هى الظروف التى يحتمل أن تمنع أو تعوق ظهورها وثباتها؟

هذه الأسئلة لها أهمية كبرى فى عالمنا المعاصر. ولدينا لحسن الحظ فى نهاية القرن العشرين إجابات أفضل كثيراً من التى كان يمكن الحصول عليها من أجيال قليلة ماضية، وإجابات أفضل جداً من أى وقت مضى فى التاريخ المسجل. سأشير فى الجزء الرابع إلى ما نعرفه عن هذه الإجابات على هذه الأسئلة الحاسمة والقرن العشرون يقترب من نهايته.

من المؤكد أن الإجابات التى نملكها لا تخلو من شك. ومع ذلك فهى تقدم نقطة بداية أكثر ثباتاً للبحث عن حلول لم نكن نملكها من قبل.

من أحكام قيم إلى أحكام عملية:

قبل الانتهاء من الجدول (الشكل ٣) أريد أن ألفت الانتباه إلى تحول هام عندما ننتقل من

اليمين إلى اليسار. وفى الإجابة على سؤال «ما هى الديمقراطية»؟ نصدر أحكاماً تكاد تعتمد كلياً على قيمنا، أو ما نعتبره هدفاً جيداً أو صائباً أو مرغوباً فيه. وعندما ننتقل إلى سؤال «لماذا الديمقراطية»؟ فإن إجابتنا مازالت تعتمد بقوة على القيم المثالية، ولكنها تعتمد أيضاً على معتقداتنا عن الارتباطات والقيود والاحتمالات ذات الصلة فى واقع الحياة من حولنا ـ أى أنها أحكام عملية. وهنا يزيد اعتمادنا على تفسير الدليل والحقائق وفحوى الحقائق. وعندما نحاول أن نقرر ما هى المؤسسات السياسية التى تحتاجها الديمقراطية فعلاً، فإننا نعتمد بصور أكبر على الأدلة والأحكام العملية. وإن كان ما يعنينا هنا أيضاً يعتمد جزئياً على أحكامنا السابقة عن معنى وقيمة الديمقراطية. وفى الواقع يرجع السبب فى احتمال الاهتمام بشكل المؤسسات السياسية فى واقع الحياة إلى أن قيم الديمقراطية ومعاييرها هامة لنا.

وعندما نصل إلى الجانب الأيسر من الجدول، ونحاول أن نحدد الظروف التى تشجع على ظهور وثبات المؤسسات الديمقراطية، فإن أحكامنا تكون عملية بشكل مباشر، وتعتمد كلية على تفسيرنا للدليل المتاح لنا. فعلى سبيل المثال، هل تساهم المعتقدات الديمقراطية بشكل ملحوظ فى بقاء المؤسسات السياسية الديمقراطية، أم لا تساهم؟ وإن كان السبب هنا أيضاً فى أن الأحكام العملية هامة وذات صلة بالنسبة لنا لأننا نهتم بالديمقراطية وقيمها.

سيأخذنا طريقنا إذن من استكشاف المُثل والأهداف والقيم فى الجزء الثانى إلى الأوصاف الأكثر عملية للمؤسسات السياسية الديمقراطية فى الجزء الثالث. ومن ثم سنصبح فى وضع يمكننا من الانتقال فى الجزء الرابع إلى وصف الظروف الملائمة وغير الملائمة للمؤسسات السياسية الديمقراطية، حيث تصبح أحكامنا ذات طبيعة عملية بشكل كامل تقريباً. وأخيراً سأصف فى الفصل الأخير بعض التحديات التى تواجهها الديمقراطيات فى السنوات القادمة.

الجـــزء الثانى

الديمقراطية المثالية

الفصل الرابع

ما الديمقراطية ؟

نحن جميعاً لنا أهداف لا نستطيع أن نصل إليها بأنفسنا. وإن كنا نستطيع أن نصل إلى بعضها بالتعاون مع الآخرين الذين يشاركون فى نفس الأهداف.

لنفترض إذن أنه لبلوغ غايات معينة مشتركة، اتفقت أنت وعدة مئات من الأفراد الآخرين على تكوين جمعية. ويمكن أن نستبعد كنه الأهداف المحددة للجمعية، حتى نركز بالتحديد على السؤال الوارد فى عنوان هذا الفصل: ما الديمقراطية؟.

لنفترض أيضاً أنه فى أول اجتماع، اقترح العديد من الأعضاء أن الجمعية ستحتاج إلى دستور. وصادفت وجهة نظرهم قبولاً حسناً. ولما كان من المعتقد أنك تمتلك بعض القدرات فى مثل هذه الأمور، فإن أحد الأعضاء يقترح دعوتك لصياغة دستور على أن تقدمه فى اجتماع لاحق لينظر الأعضاء فيه. وتم تبنى هذا الاقتراح بترحيب عام.

وفى قبولك لهذا العمل ستقول شيئاً شبيهاً بما يأتى:

«أعتقد أننى أفهم أهدافنا المشتركة، ولكننى غير متأكد من كيفية قيامنا باتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، هل نرغب دستوراً يعهد للعديد من أكفائنا وأكثرنا معلومات بسلطة اتخاذ جميع قراراتنا الهامة؟ وهذا الوضع إلى جانب أنه يكفل اتخاذ قرارات حكيمة، فإنه سيوفر على الآخرين كثيراً من الوقت والجهد».

ويرفض الأعضاء بأغلبية ساحقة مثل هذا الحل. ويجادل أحد الأعضاء ـ الذى ـ سأطلق عليه اسم المتحدث الرئيسى ـ كما يلى :

«بالنسبة لأهم الموضوعات التى سوف تتعامل معها الجمعية، ليس من بيننا من هو أكثر حكمة من الآخرين بحيث تسود آراؤه بصورة تلقائية. وحتى إذا كان بعض الأعضاء لديهم معلومات أكثر فى موضوع ما فى وقت معين، فإننا جميعاً نستطيع أن نتعلم ما نريد أن نعرفه. ولا شك أننا سنحتاج أن نناقش الموضوعات، ونتبادل الرأى فيها فيما بيننا قبل أن نصل إلى قرار. فتبادل الرأى ومناقشته ثم اتخاذ القرارات بشأن السياسات، أحد أسباب إنشاء هذه الجمعية. ولكننا جميعاً مؤهلون بشكل متساو للاشتراك فى مناقشة الأمور ثم اتخاذ القرار بشأن السياسات التى يجب أن تتبعها جمعيتنا. وعلى ذلك يجب أن يبنى دستورنا على هذا الفرض. ويجب أن يضمن لنا جميعاً حق المشاركة فى اتخاذ قرارات الجمعية. وبصراحة، لما كنا جميعاً مؤهلين بشكل متساو، فيجب أن نحكم أنفسنا بطريقة ديمقراطية».

وتسفر المناقشات التالية عن أن وجهات النظر المقدمة من المتحدث الرئيسى تتفق مع الرأى الغالب. ومن ثمَّ توافق أنت على صياغة دستور يتفق مع هذه الافتراضات.

وعندما تبدأ فى القيام بمهمتك، سرعان ما تكتشف أن جمعيات ومنظمات مختلفة، ممن تسمى نفسها «ديمقراطية»، اتبعت دساتير كثيرة مختلفة. وحتى فيما بين الدول «الديمقراطية» ستجد أن الدساتير تختلف من وجهات هامة. وكمثال فإن دستور الولايات المتحدة يتضمن وجود رئيس تنفيذى قوى فى رئاسة الجمهورية، وفى نفس الوقت وجود مجلس تشريعى قوى فى الكونجرس، وكل منهما مستقل إلى حد ما عن الآخر. وعلى العكس من ذلك، فضلت أغلب الدول الأوروبية نظاماً برلمانياً يتم فيه اختيار الرئيس التنفيذى ـ أى رئيس الوزراء ـ بمعرفة البرلمان. ونستطيع أن نشير إلى اختلافات هامة أخرى كثيرة. فليس هناك، على ما يبدو، دستور «ديمقراطى» وحيد (وهذا موضوع سأعود إليه فى الفصل العاشر).

وعندئذ تتساءل عما إذا كانت هذه الدساتير المختلفة لها سمات مشتركة تبرر دعواها بأنها «ديمقراطية». وعما إذا كان بعضها أكثر ديمقراطية من الأخرى؟ فماذا تعنى الديمقراطية؟ ستجد للأسف أن التعبير يستخدم فى عدد مهول من الطرق. وستقرر بحكمة أن تتجاهل هذا النوع الميؤوس منه من التعاريف، لأن مهمتك أكثر تحديداً : وضع مجموعة من القواعد والمبادئ، أى دستور يحدد كيفية اتخاذ قرارات الجمعية. ويجب أن يستقيم دستورك مع مبدأ أساسى واحد: إنه يجب أن يعامل جميع الأعضاء (فى ظل الدستور) كما لو كانوا

جميعاً مؤهلين بشكل متساو للمشاركة فى عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات التى ستتبعها الجمعية. وعلى ذلك، فأيا ما كان الأمر بالنسبة للأمور الأخرى، فإنه من حيث توجيه المؤسسة، يعتبر جميع الأعضاء متساوين سياسياً.

معايير العملية الديمقراطية:

هل يمكن، من خلال الأجمة الكثيفة التى يصعب اقتحامها من الأفكار عن الديمقراطية، أن نتبين بعض المعايير التى يجب أن تتضمنها عملية توجيه المؤسسة، حتى نستوفى مطلب تساوى جميع الأعضاء فى المشاركة فى قرارات الجمعية بشأن سياساتها؟ أعتقد أنه يوجد خمسة من هذه المعايير على الأقل (شكل ٤).

المشاركة الفعالة. قبل أن تتخذ المؤسسة سياسة ما، يجب أن يكون لجميع الأعضاء فرص متساوية وفعالة لبيان وجهة نظرهم للأعضاء الآخرين فيما يجب أن تكون عليه السياسة.

المساواة فى التصويت . عندما يحين أخيراً وقت اتخاذ القرار، يجب أن يكون لكل عضو فرصة متساوية وفعالة للإدلاء بصوته، ويجب أن تحسب الأصوات على أنها متساوية.

الفهم المستنير . مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت، يجب أن يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات الملائمة وآثارها المحتملة.

السيطرة فى جدول الأعمال . يجب أن يكون للأعضاء فرصة مطلقة ليقرروا كيف تدرج الموضوعات فى جدول الأعمال، وأى الموضوعات تدرج إذا رأوا ذلك. وبهذه الطريقة لا تغلق العملية الديمقراطية التى تتطلبها المعايير الثلاثة السابقة، وتظل سياسات الجمعية مفتوحة دائماً للتغيير بمعرفة الأعضاء إذا ما رأوا ذلك .

تضمين البالغين. يجب أن يكون لجميع البالغين، أو أغلبهم على الأقل، الحقوق الكاملة للمواطنين التى تشير إليها المعايير الأربعة الأولى. وقبل القرن العشرين كان هذا المعيار غير مقبول لدى كثير من دعاة الديمقراطية. ولتبرير هذا المعيار يجب أن نفحص السبب فى ضرورة معاملة الآخرين كمساوين لنا سياسياً. وبعدأن نبحث هذا الموضوع فى الفصلين السادس والسابع، سأعود إلى معيار التضمين.

الشكل ٤ : ما الديمقراطية ؟

تتيح الديمقراطية فرصا لما يأتى:
١ – المشاركة الفعالة
٢ – المساواة فى التصويت
٣ – الحصول على فهم مستنير
٤ – ممارسة السيطرة النهائية على جدول الأعمال
٥ – تضمين البالغين.

ويمكن، فى نفس الوقت، أن نتساءل عما إذا كانت المعايير الأربعة الأولى مجرد اختيارات عشوائية من بين احتمالات كثيرة. هل توجد لدينا أسباب وجيهة لتبنى هذه المقاييس بعينها للعملية الديمقراطية؟.

لماذا هذه المعايير ؟

الإجابة باختصار هى : كل منها ضرورى إذا كان الأعضاء (مهما يكن عددهم محدوداً) سيكونون متساوين سياسياً فى تحديد سياسات الجمعية. وبصيغة أخرى، لن يكون الأعضاء متساوين سياسياً إلى المدى الذى تنتهك فيه أى من المتطلبات.

فعلى سبيل المثال، إذا أتيح لبعض الأعضاء فرص أكبر من الآخرين للتعبير عن وجهة نظرهم، فالأكثر احتمالاً أن تسود سياساتهم. وفى الحالة القصوى، بتقليص فرص مناقشة ما يقترح لجدول الأعمال، فقد يكون لأقلية ضئيلة فى الواقع تحديد سياسات الجمعية. ومعيار المشاركة الفعالة مقصود به ضمان عدم الوصول لهذه النتيجة.

أو لنتصور أن أصوات مختلف الأعضاء سيتم إحصاؤها بشكل غير متساو. فلنفترض مثلاً أن الأصوات تكتسب وزناً طبقاً لكمية الممتلكات التى يملكها العضو، والأعضاء يمتلكون كميات مختلفة جداً من الممتلكات. وإذا كنا نعتقد أن جميع الأعضاء مؤهلون بشكل متساو للمشاركة فى قرارات المؤسسة، فلماذا يكون إحصاء أصوات بعض الأعضاء أكثر من أصوات الآخرين؟

وعلى الرغم من أن المعيارين الأولين يبدوان واضحين، فقد تتساءل عما إذا كان معيار

الفهم المستنير ضروريا أو ملائماً. فما دام جميع الأعضاء متساوين فما ضرورة هذا المعيار؟ وإذا كان الأعضاء غير مؤهلين بشكل متساو، فلماذا يصاغ الدستور على افتراض أنهم متساوون؟

ومع ذلك، وكما قال المتحدث الرئيسي، فمبدأ المساواة سياسياً يفترض أن الأعضاء مؤهلون بشكل كاف ومتساو للمشاركة في اتخاذ القرارات، بشرط أن تتوفر لهم فرص كافية للتعرف على الموضوعات المعروضة على الجمعية عن طريق التساؤل والمناقشة والتروي. والمعيار الثالث يقصد به ضمان توفر هذه الفرص لكل عضو. وقد قدمت فكرته في ٤٣١ ق م من جانب القائد الأثيني بركليس في خطبة شهيرة في ذكرى قتلى حروب المدينة: «إن مواطنينا العاديين، على الرغم من أنهم مشغولون بمتابعة الصناعة، فإنهم قضاة عدول في الأمور العامة، ... وبدلاً من النظر إلى المناقشات على أنها عقبة كؤود في طريق العمل، فإننا نعتقد أنها مطلب أولي لا يمكن الاستغناء عنه لاتخاذ أي إجراء معقول على الإطلاق»[1].

وإذا أخذنا المعايير الثلاثة الأولى معاً فإنها قد تبدو كافية. ولكن لنفترض أن بعض الأعضاء يعارضون سراً فكرة معاملة الجميع كمتساوين سياسياً في توجيه شئون الجمعية. إنهم يقولون لك إن مصالح أصحاب الممتلكات الأكبر هي في الواقع أكثر أهمية من مصالح الآخرين. وعلى الرغم من أنهم يجادلون بأنه من الأفضل إعطاء وزن أكبر لأصوات أصحاب الملكيات الكبيرة، بحيث يمكن أن يفوزوا دائماً، فإن هذا مستبعد تماماً. وعلى ذلك فالمطلوب هو حكم يمكنهم من أن ينتصروا بصرف النظر عما يتخذه أغلبية الأعضاء في تصويت حر وعادل.

ولتقديم حل عبقري، يقترحون دستوراً يستوفي المعايير الثلاثة الأولى تماماً، وإلى هذا الحد يبدون ديمقراطيين تماماً. ولكن لإلغاء مفعول هذه المعايير يقترحون أنه في الاجتماعات العامة تقتصر مناقشات وتصويت الأعضاء على الموضوعات التي أدرجت بالفعل في جدول الأعمال بمعرفة لجنة تنفيذية، وعضوية اللجنة التنفيذية متاحة لأكبر أصحاب الأملاك فقط. فبالسيطرة على جدول الأعمال يمكن أن تطمئن هذه العصبة الصغيرة إلى أن الجمعية لن تعمل قط ضد مصالحهم، لأنها لن تسمح بتقديم أي اقتراح يؤدي إلى ذلك.

وبعد التفكير، سترفض هذا الاقتراح لأنه ينتهك مبدأ المساواة السياسية الذي كلفت بالحفاظ عليه. وستتجه بعكس ذلك إلى البحث عن ترتيب دستوري يحقق المعيار الرابع، وتضمن بذلك أن السيطرة في النهاية ستكون للأعضاء في مجموعهم.

ولتحقيق المساواة السياسية للأعضاء في توجيه شئون الجمعية، يجب إذن استيفاء المعايير

الأربعة. ويبدو أننا اكتشفنا المعايير التى يجب استيفاؤها للجمعية إذا أريد أن تدار بعملية ديمقراطية.

بعض الأسئلة الحاسمة:

هل أجبنا الآن على سؤال «ما الديمقراطية»؟ هل كان ذلك لأن السؤال كان من السهل الإجابة عليه! وعلى الرغم من أن الإجابة التى قدمتها تعتبر مبدأ جيداً للبدء، إلا أنها تثير عدداً أكبر كثيراً من الأسئلة.

وأول ما نبدأ به هو، حتى إذا كانت المعايير يمكن تطبيقها بشكل مفيد على «حكومة » جمعية تطوعية صغيرة، فهل يمكن تطبيقها فعلاً على حكومة دولة ما؟.

كلمات عن كلمات:

لما كان لفظ «دولة» يستخدم بشكل غير دقيق وغير واضح، فلأبدأ ببيان ما أعنى به باختصار. إننى بلفظ «دولة» أعنى نوعاً محدداً جداً من الجمعيات يمكن تمييزه بالمدى الذى يمكن ضمان الالتزام بأحكامها من جانب كل من تدعى أن لها حق الحكم والتشريع عليهم، عن طريق وسائل القهر العليا المتاحة لها. وعندما يتحدث الناس عن «الحكومة» فإنهم يعنون عادةً حكومة الدولة التى يعيشون فى ظل سلطتها الحاكمة . وعلى مر التاريخ، مع استثناءات قليلة، مارست الدول سلطتها على قوم يشغلون أقاليم محددة (وفى بعض الأحوال غير محددة أو متنازع عليها). وعلى ذلك يمكن أن نفكر فى الدولة على أنها كيان إقليمى. وعلى الرغم من أنه فى بعض الأوقات والأماكن لم تكن المساحة التى تشغلها الدولة أكبر من مدينة، إلا أنه فى القرون القريبة تفرض الدول عادةً سلطتها على بلدان بأكملها.

قد يجد بعض الناس الكثير مما يعترضون عليه فى محاولتى المختصرة لتقديم معنى كلمة «دولة». وربما يتطلَب ما كتبه الفلاسفة السياسيون والقانونيون عن مفهوم الدولة ورقاً يحتاج إنتاجه إلى غابة صغيرة. ولكننى أعتقد أن ما قلته يخدم أهدافنا؟[2].

لنعد إذن إلى سؤالنا. هل نستطيع تطبيق هذه المعايير على حكومة دولة؟ لا شك أننا نستطيع. فقد كان التركيز الأساسى للأفكار الديمقراطية من زمن طويل، على الدولة. وعلى الرغم من أن

أشكالاً أخرى من الجمعيات، وخاصة بعض المنظمات الدينية، لعبت دوراً فى الأفكار والممارسات الديمقراطية فى تاريخ لاحق، فمنذ بدايات الديمقراطية فى اليونان وروما القديمتين، كانت المؤسسات السياسية التى نفكر فيها عادةً على أنها خاصة بالديمقراطية، قد نشأت أساساً كوسيلة لجعل حكومة الدول ديمقراطية.

ربما يجدر بنا تكرار الإشارة إلى أنه كما هو الحال فى الجمعيات الأخرى، فإن أية دولة لم تمتلك حكومة تتفق بصورة كاملة مع معايير عملية ديمقراطية. ولا ينتظر أن يحدث ذلك. ولكن كما أرجو أن أبين، فإن المعايير تهيئ مقاييس مفيدة لإنجازات واحتمالات الحكومة الديمقراطية.

وهناك سؤال ثان : هل من المعقول أن نعتقد أن جمعية ما يمكن أن تحقق هذه المعايير بصورة كاملة؟ ونضع السؤال فى صيغة أخرى، هل يمكن أن تكون أى جمعية حقيقية ديمقراطية بصورة كاملة؟ وفى عالم الواقع هل يحتمل أن يكون لكل عضو فى جمعية فعلاً فرص متساوية للمشاركة والحصول على تفهم مستنير للموضوعات والتأثير فى جدول الأعمال؟

ربما لا يكون ذلك. ولكن إذا حدث، فهل هذه المعايير مفيدة؟ أم أنها مجرد سراب وآمال طوباوية مستحيلة؟ والإجابة ببساطة إنها مفيدة كأحسن ما تكون المقاييس المثالية. وإنها أكثر مناسبة وفائدة من غيرها. فهى تقدم مقاييس لأداء جمعيات حقيقية تدعى أنها ديمقراطية. ويمكن أن تعمل كمرشد لتشكيل وإعادة تشكيل نظم راسخة ودساتير وممارسات ومؤسسات سياسية. ولكل من يتطلع إلى الديمقراطية يمكن أن تقدم أسئلة ذات صلة وتساعد فى البحث عن إجابات.

ولما كان إثبات حالة الطعام يكمن فى تناوله، فسأحاول فى الفصول الباقية أن أبين كيف تستطيع المعايير أن ترشدنا نحو حلول لبعض المشاكل المحورية فى نظرية وتطبيق الديمقراطية.

وسؤال ثالث: إذا سلمنا أن المعايير قد تعمل كأدلة مفيدة، فهل هى كل ما نحتاجه لتشكيل مؤسسات سياسية ديمقراطية؟ وإذا كان قد طلب منك، كما تقدم، أن تضع دستوراً ديمقراطياً وتقترح المؤسسات الفعلية لحكومة ديمقراطية، فهل تستطيع أن تنتقل من المعايير إلى التخطيط؟ من الواضح أنك لا تستطيع. فالمعمارى الذى لا يملك إلا المعايير التى يقدمها العميل ـ بشأن الموقع والحجم والشكل العام وعدد وأنواع الغرف، والتكلفة والتوقيت، وما إلى ذلك ـ لا يمكنه أن يضع الخطط إلا بعد أن يأخذ فى الاعتبار عدداً كبيراً من العوامل المعينة. وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات السياسية.

إن تفهم معاييرنا الديمقراطية على أحسن وجه، وتطبيقها على جمعية معينة، ووضع الممارسات والمؤسسات السياسية التى تحتاج إليها، ليس بالطبع أمراً سهلاً. ولأداء ذلك يجب أن

نغوص بعمق فى حقائق السياسة. حيث تحتاج اختياراتنا أحكاماً نظرية وعملية لا تحصى. ومن بين الصعوبات الأخرى، أننا عندما نحاول تطبيق العديد من المعايير ـ وهى أربعة على الأقل فى هذه الحالة ـ فمن المحتمل أن نكتشف أنها قد تتضارب مع بعضها البعض، ويجب أن نتخذ قرارات بشأن التبادل بين القيم المتضاربة، وذلك كما سنتبين عند دراستنا للدساتير الديمقراطية فى الفصل العاشر.

وأخيراً، فهناك سؤال أساسى آخر: إن وجهات نظر المتحدث الرئيسى قد قُبلت على ما يبدو بدون اعتراض. ولكن لماذا تكون كذلك؟ لماذا يجب أن نعتقد أن الديمقراطية مطلوبة وخاصة فى حكم جمعية فى أهمية الدولة؟ وإذا كانت الرغبة فى الديمقراطية تفترض مسبقاً الرغبة فى المساواة السياسية، فلماذا نعتقد فى شىء يبدو فى ظاهره محالاً؟ بيد أنه إذا لم نعتقد فى المساواة السياسية، فكيف نستطيع أن ندعم الديمقراطية؟ بيد أنه إذا كنا نؤمن بالمساواة السياسية بين المواطنين فى دولة ما، ألا يتطلب هذا أن نتبنى أمراً مثل المعيار الخامس ـ المواطنة الشاملة؟

سننتقل الآن إلى هذه الأسئلة المتحدية.

الفصل الخامس

لماذا نختار الديمقراطية؟

لماذا يجب أن ندعم الديمقراطية؟ وبمعنى أدق، لماذا يجب أن ندعم الديمقراطية فى حكم الدولة؟ لنتذكر أن الدولة نوع فريد من الجمعيات تمتلك حكومتها قدرة غير عادية لتحقيق الاستجابة لقواعدها باستخدام القوة والقهر والعنف، من بين وسائل أخرى. ألا توجد طرق أخرى لحكم الدولة؟ وهل يكون نظام الحكومة غير الديمقراطى أفضل؟

كلمات عن كلمات

خلال هذه الفصل سأستخدم مصطلح «الديمقراطية» بمرونة للإشارة إلى حكومات فعلية، وليست مثالية، تتوافق مع المعايير الواردة فى الفصل السابق إلى مدى كبير ولكن ليس توافقاً كاملاً. وفى بعض الأوقات سأستخدم أيضاً تعبير «حكومة شعبية» كمصطلح شامل لا يضم نظم القرن العشرين الديمقراطية فقط، ولكن يضم أيضاً النظم التى تعتبر ديمقراطية إلا أنها تستبعد أجزاء كبيرة من السكان البالغين من التصويت أو غيره من أشكال الممارسة السياسية.

حتى مجىء القرن العشرين، كان أغلب العالم ينادى بتفوق النظم غير الديمقراطية، سواء فى النظرية أو الممارسة. وحتى عهد قريب كانت أغلبية الجنس البشرى الراجحة ـ وفى بعض الأوقات،

الشكل ٥ : لماذا نختار الديمقراطية ؟

الديمقراطية تقدم نتائج مرغوب فيها :

١ ـ تجنب الاستبداد
٢ ـ الحقوق الأساسية
٣ ـ الحرية العامة
٤ ـ تحقيق الذات
٥ ـ المسئولية الأخلاقية
٦ ـ التنمية البشرية
٧ ـ حماية المصالح الشخصية الأساسية
٨ ـ المساواة السياسية

وبالإضافة إلى ذلك تقدم الديمقراطيات الحديثة:

٩ ـ التماس السلام
١٠ ـ الرخاء

جميعه ـ تخضع لحكام غير ديمقراطيين. وقد حاول رؤساء النظم غير الديمقراطية أن يبرروا حكمهم بالاستشهاد بالدعوى القديمة الدائمة بأن أغلب الناس غير أكفاء للمشاركة فى حكم الدولة. وسيكون أغلب الناس فى حالة أفضل، طبقاً لهذا الرأى، إذا اكتفوا بترك أمور الحكم المعقدة لمن هم أحكم منهم ـ أقلية على الأكثر، وربما شخص واحد فقط. وفى الممارسة، لم تكن هذه التبريرات كافية، وعندما يتوقف الجدل يبدأ القهر. ولم يوافق أغلب الناس بصراحة على أن يحكموا برؤساء يولّون أنفسهم، لقد كانوا مكرهين على ذلك. وهذا الرأى القديم ـ والممارسة ـ لم يمت بأى حال حتى يومنا هذا. فمازال الصراع حول الحكومة بواسطة «فرد أو أقلية أو الأكثرية» مستمراً بشكل أو بآخر.

وفى مواجهة هذا التاريخ الطويل، لماذا يجب علينا أن نعتقد أن الديمقراطية طريقة أفضل لحكم الدولة أكثر من أى بديل غير ديمقراطى؟ دعنا نعد الأسباب.

للديمقراطية بالمقارنة بأى بديل معقول عشر مزايا على الأقل (شكل ٥).

١- الديمقراطية تساعد على تجنب الحكم القاسى والشرير من الحاكم الفرد

ربما كانت أكبر مشكلة أساسية ومستمرة فى السياسة هى تجنب حكم الفرد. فخلال التاريخ المسجل، بما فيه وقتنا الحاضر، كان القادة الذين يحركهم جنون العظمة، وجنون الشك، والمصالح الشخصية، واعتناق الأفكار، والنزعة القومية، والمعتقدات الدينية، والاعتقاد بالامتياز الفطرى أو مجرد العاطفة والنزوة، يستغلون طاقات الدولة الاستثنائية للقهر والعنف لخدمة أهدافهم الخاصة. إن التكلفة البشرية نتيجة لحكم الطغاة تنافس نتائج المرض والمجاعة والحرب.

لنأخذ أمثلة قليلة من القرن العشرين. فى ظل حكم جوزيف ستالين فى الاتحاد السوفييتى (١٩٢٩ - ١٩٥٣) اعتقل عدة ملايين من الأشخاص لأسباب سياسية، فى الأغلب نتيجة لجنون الشك لدى ستالين خوفاً من التآمر ضده. والذين ماتوا فى معسكرات العمل، أو أعدموا لأسباب سياسية، أو ماتوا فى المجاعة (١٩٣٢ - ٣٣) التى حدثت نتيجة لإجبار ستالين للفلاحين على الانضمام للمزارع التى تديرها الدولة، يقدر عددهم بعشرين مليوناً. وعلى الرغم من أن عشرين مليون ضحية أخرى لحكم ستالين تمكنوا من البقاء إلا أنهم عانوا بقسوة[1]. أو لنتأمل أدولف هتلر، الحاكم الأوتوقراطى لألمانيا النازية (١٩٣٣ - ١٩٤٥). باستبعاد عشرات الملايين من ضحايا الحرب العالمية الثانية من مدنيين وعسكريين، كان هتلر مسئولاً مسئولية مباشرة عن وفاة ستة ملايين يهودى فى معسكرات الاعتقال إلى جانب أعداء عديدين من البولنديين والغجر والشواذ وأعضاء بعض المجموعات الأخرى التى كان يرغب فى استئصالها. وفى ظل طغيان رئاسة بول بوت فى كامبوديا (١٩٧٥ - ١٩٧٩) قتل الخمير الحمر ربع سكان كمبوديا : وهى حالة يمكن أن نقول عنها إنها إبادة ذاتية للجنس. وقد بلغت خشية بول بوت من الطبقات المثقفة أنها كادت تستأصل : كان ارتداء نظارات أو نعومة الأيدى بمثابة حكم بالموت.

ومن المؤكد أن تاريخ الحكم الشعبى ليس خالياً من العيوب الخطيرة. فمثل جميع الحكومات عملت بعض الحكومات الشعبية بظلم أو قسوة تجاه أناس خارج حدودهم، أناس يعيشون فى دول أخرى ـ أجانب أو مستعمرين أو غيرهم. ومن هذه الجهة لم يكن تصرف الحكومات الشعبية تجاه الأجانب أسوأ من الحكومات غير الديمقراطية، وغالباً كان تصرفهم أفضل. وفى بعض الأحوال، كما فى الهند، ساهمت السلطة الاستعمارية بطريقة متعمدة أو عن غير قصد فى خلق المعتقدات والمؤسسات الديمقراطية. ومع ذلك فيجب ألا نغفر الظلم الذى تظهره الدول الديمقراطية تجاه الأجانب، لأنها بتصرفها هذا تتعارض مع مبدأ أخلاقى أساسى يساعد، كما سنرى فى الفصل

التالى، لتبرير المساواة السياسية بين المواطنين فى الدولة الديمقراطية. والحل الوحيد لهذا التناقض قد يكون فى قانون عالمى لحقوق الإنسان يطبق بفعالية فى كل أنحاء العالم. ورغم أهمية هذه المشكلة وحلها، فإنها تخرج عن مجال هذا الكتاب الصغير.

والأكثر تحدياً للأفكار والممارسات الديمقراطية هو الضرر الذى توقعه الحكومات الشعبية على الأفراد الذين يعيشون فى نطاق سلطتها، والملزمين بإطاعة قوانينها مع حرمانهم من حقوق المشاركة فى الحكم. وعلى الرغم من أن هؤلاء الناس محكومون فإنهم لا يحكمون. ومن حسن الحظ أن حل هذه المشكلة واضح، وإن لم يكن دائماً سهل التطبيق : يجب أن تمتد الحقوق الديمقراطية إلى أعضاء الجماعات المستبعدة. وقد تم تبنى هذا الحل فى الواقع على نطاق واسع فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما ألغيت القيود السابقة على حق التصويت، وأصبح حق التصويت الشامل للبالغين نمطاً ثابتاً للحكومات الديمقراطية[2].

ولكن ربما نستدرك بالقول، ألا يمكن للحكومات الديمقراطية أن توقع الضرر على أقلية من المواطنين الذين يملكون حق التصويت ولكن أصوات الأغلبية تغلبهم. أليس هذا ما نعنيه «باستبداد الأغلبية»؟

كنت أود أن تكون الإجابة سهلة. ولكنها مع الأسف أكثر تعقيداً مما يمكن أن تفترض. والتعقيد يأتى من أن كل قانون أو سياسة عامة، سواء اتخذته أغلبية ديمقراطية، أو أقلية حاكمة أو دكتاتور رحيم، من المؤكد أن يوقع بعض الضرر على بعض الناس. والأمر ببساطة، ليس فى أن حكومة ما يمكن أن تصوغ جميع قوانينها بحيث لا يضر أى منها بمصالح أى مواطن. ولا يمكن لأى حكومة، حتى الحكومة الديمقراطية، أن تدعى ذلك. والموضوع هو ما إذا كان على المدى البعيد يمكن للعملية الديمقراطية أن تسبب ضرراً أقل لحقوق مواطنيها الأساسية ومصالحهم من أى بديل غير ديمقراطى. ويكفى أن الحكومات الديمقراطية تمنع الأرستقراطية الفاسدة من أن تحكم حتى تكون أكثر استجابة لهذا المطلب من الحكومات غير الديمقراطية.

ومع ذلك، لأن الديمقراطيات أقل استبداداً إلى مدى بعيد من النظم غير الديمقراطية، لا يملك المواطنون الديمقراطيون أن يكونوا راضين. فنحن لا نستطيع عقلاً أن نبرر جريمة أقل لأن الآخرين يرتكبون جرائم أكبر. وحتى الدولة الديمقراطية التى تتبع الإجراءات الديمقراطية إذا تسببت فى ظلم فإنه لا يزال ... ظلماً. إن قوة الأغلبية لا تجعل الأغلبية على حق[3].

ومع ذلك فهناك أسباب أخرى للاعتقاد بأن الديمقراطيات يحتمل أن تكون أكثر عدلاً وأكثر احتراماً لمصالح البشر من غير الديمقراطيات.

٢- الديمقراطية تضمن لمواطنيها عدداً من الحقوق الأساسية لا تقدمها النظم غير الديمقراطية، ولا تستطيع أن تقدمها.

فالديمقراطية ليست فقط عملية حكم. ولما كانت الحقوق عناصر أساسية فى المؤسسات السياسية الديمقراطية، فإن الديمقراطية بطبيعتها نظام للحقوق أيضاً. فالحقوق من بين كتل البناء الأساسية فى العملية الديمقراطية للحكومة.

لنتذكر، للحظة، المعايير الديمقراطية التى جاء وصفها فى الفصل السابق. أليس من الواضح أنه لاستيفاء هذه المعايير يجب أن يضمن النظام السياسى حقوقاً معينة لمواطنيه؟ لننظر إلى المشاركة الفعالة : لاستيفاء هذا المعيار، أليس من الواجب أن يكون للمواطنين حق المشاركة، وحق التعبير عن آرائهم فى الأمور السياسية، وأن يسمعوا ما يريد المواطنون الآخرون أن يقولوه، وأن يناقشوا الأمور السياسية مع مواطنين آخرين؟ أو لننظر إلى ما يتطلبه معيار المساواة فى حق التصويت: يجب أن يكون للمواطنين حق التصويت، وأن تعد أصواتهم بنزاهة. وبالمثل مع مقاييس الديمقراطية الأخرى : فمن الواضح أن المواطنين يجب أن يكون لهم حق دراسة البدائل، وحق المشاركة فى تقرير مايدرج فى جدول الأعمال، وكيفية إدراجه.. وهكذا.

وبالاصطلاح، لا يوجد بين النظم غير الديمقراطية من يسمح لمواطنيه (أو رعاياه) بهذه المجموعة من الحقوق السياسية. وإذا كان لأى نظام سياسى أن يفعل ذلك فإنه يصبح، بالاصطلاح، ديمقراطياً.

ومع ذلك فإن الخلاف ليس موضوعاً تافهاً وحسب حول المصطلحات. فلاستيفاء متطلبات الديمقراطية فإن الحقوق المتأصلة فيها يجب أن تكون متاحة فعلاً للمواطنين. والوعد بالحقوق الديمقراطية كتابة، أو فى القانون أو فى وثيقة الدستور ليس كافياً. بل يجب أن تطبق الحقوق، وتكون متاحة بفعالية للمواطنين عند التطبيق. وإذا لم تكن كذلك، يكون النظام السياسى غير ديمقراطى بنفس القدر، برغم ما يزعمه حكامه، والتزين بلباس «الديمقراطية» ليس إلا واجهة لحكمهم غير الديمقراطى.

ونظراً لما فى الأفكار الديمقراطية من جاذبية، فإن الطغاة من حكام القرن العشرين قد ألبسوا حكمهم بمظاهر «الديمقراطية» و «الانتخابات». ومع ذلك فلنتصور أن جميع الحقوق اللازمة للديمقراطية فى مثل هذه الدولة أصبحت بطريقة ما متاحة للمواطنين بصورة واقعية. وتكون الدولة حينئذ قد تحولت إلى الديمقراطية ـ كما حدث بمعدل مرتفع خلال النصف الأخير من القرن العشرين .

وقد تريد أن تعترض عند هذه النقطة، إن حرية الكلام مثلاً لا تحدث لمجرد أنها جزء من مصطلح الديمقراطية. من الذى يهتم بالمصطلحات؟ ستقول إنه من المؤكد أن الارتباط يجب أن يكون شيئاً أكثر من المصطلح. وأنت طبعاً على صواب. فالمؤسسات التى تتيح وتحمى الحقوق والفرص الديمقراطية الأساسية ضرورية للديمقراطية: ليس لأنها ببساطة ظروف منطقية لازمة، ولكن لأنها ظروف عملية لازمة لوجود الديمقراطية.

ومع ذلك فقد تتساءل، أليس هذا مجرد نظرية وأفكار تجريدية ولعبة المنظّرين والفلاسفة وغيرهم من المثقفين؟ وقد تضيف، إنه من المؤكد، أنه من الغباء أن نفكر فى أن دعم قليل من الفلاسفة يكفى لخلق الديمقراطية والمحافظة عليها. وستكون طبعاً، على صواب. وفى الجزء الرابع سنفحص بعض الظروف التى تزيد من فرص المحافظة على الديمقراطية، ومن بين هذه الظروف انتشار الإيمان بالديمقراطية بشكل واسع بين المواطنين والقادة، بما فيها الإيمان بالحقوق والفرص اللازمة للديمقراطية.

ومن حسن الحظ أن الحاجة لهذه الحقوق والفرص ليست من الخفاء بحيث تتجاوز قدرة الفهم لدى المواطنين العاديين وقادتهم السياسيين. ففى أواخر القرن الثامن عشر كان من الواضح للأمريكيين العاديين مثلاً، أنهم لا يمكنهم الحصول على جمهورية ديمقراطية بدون حرية التعبير. وقد كان من أوائل ما اتخذه توماس جيفرسون من إجراءات عند توليه الرئاسة فى ١٨٠٠، إنهاء قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة التى صدرت فى عهد سلفه جون آدامز، والتى كانت ستخنق التعبير السياسى. والقيام بذلك لم يكن بسبب معتقداته الشخصية فقط، ولكن كما يبدو، بسبب المعتقدات المنتشرة بين المواطنين الأمريكيين العاديين فى عهده. وإذا فشل المواطنون فى تفهم ما تتطلبه الديمقراطية من حقوق أساسية، أو إذا فشلوا فى دعم المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية التى تحمى هذه الحقوق، فإن ديمقراطيتهم تكون حينئذ فى خطر.

ولحسن الحظ أن هذا الخطر يتناقص بالفائدة الثالثة للنظم الديمقراطية.

٣- الديمقراطية تضمن لمواطنيها مدى واسعاً للحرية الشخصية أكثر من أى بديل محتمل لها.

بالإضافة إلى الحقوق والحريات والفرص اللازمة تماماً كى تصبح الحكومة ديمقراطية، فمن المؤكد أن المواطنين فى ديمقراطية ما يتمتعون بمجموعة عريضة من الحريات. فالإيمان بضرورة الديمقراطية لا يقوم بمعزل عن المعتقدات الأخرى. وهى بالنسبة لأغلب الناس جزء من مجموعة من

المعتقدات. ومما تتضمنه هذه المجموعة الاعتقاد بأن حرية التعبير مثلاً مطلوبة لذاتها، ففى عالم القيم والخير، تحتل الديمقراطية مكاناً حاسماً. ولكنها ليست وحدها، الخير. وحرية التعبير شأنها شأن الحقوق الأخرى الأساسية فى العملية الديمقراطية، لها قيمتها الخاصة بها لأنها وسيلة للمسئولية الأخلاقية والحكم الأخلاقى والحياة الصالحة.

والأكثر من هذا، أن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر طويلاً إلا إذا عمل مواطنوها على خلق ثقافة سياسية مساندة، بل فى الواقع، ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات. فالعلاقة بين نظام الحكومة الديمقراطى والثقافة الديمقراطية التى تساندها علاقة معقدة، وسنعود إلى هذا فى الفصل الثانى عشر. ويكفى هنا أن نقول إن الثقافة الديمقراطية من المؤكد أن تركز على قيمة الحرية الشخصية، وبذلك تقدم الدعم لحقوق وحريات إضافية. وما قاله رجل الدولة الإغريقى بريكليس عن الديمقراطية الأثينية فى ٤٣١ ق م ينطبق بنفس القدر على الديمقراطية الحديثة «إن الحرية التى نتمتع بها فى حكومتنا تمتد أيضاً إلى حياتنا العادية»[4].

ولا شك أن التأكيد على أن الدولة الديمقراطية تقدم مدى أوسع من الحريات أكثر من أى بديل محتمل، يمكن أن يتحداه من يعتقد أننا جميعاً سنكسب حرية أكبر إذا ألغيت الدولة كلية : وهى الدعوى المتهورة للفوضويين[5]. ولكن إذا حاولت أن تتخيل عالماً بدون دولة على الإطلاق، حيث يحترم كل شخص الحقوق الأساسية للآخرين، وكل الأمور التى تحتاج إلى قرارات جماعية يتم تسويتها سلمياً بالاتفاق الإجماعى، فإنك سوف تستنتج، كما سيفعل أغلب الناس، أن ذلك مستحيل. فسيصبح إكراه بعض الأفراد من جانب أفراد آخرين أو مجموعات أو منظمات أمراً محتملاً جداً. وعلى سبيل المثال من جانب أفراد أو مجموعات أو منظمات تهدف إلى سرقة الآخرين من ثمرة عملهم، أو استعباد أو السيطرة على من هم أضعف منهم، وأن يفرضوا حكمهم على الآخرين، أو فى الواقع إعادة خلق الدولة المسيطرة بهدف تحقيق سيادتهم. ولكن إذا كان إلغاء الدولة سيؤدى إلى عنف وفوضى لا تحتمل ـ أى «الفوضوية» بمعناها الشائع ـ فإن الدولة الفاضلة ستكون أفضل من الدولة السيئة التى يحتمل أن تأتى فى أعقاب الفوضوية.

وإذا رفضنا الفوضوية وافترضنا الحاجة إلى الدولة، فإن الدولة ذات الحكومة الديمقراطية ستقدم مجالاً أوسع للحرية من أى نظام آخر.

٤ - الديمقراطية تساعد الناس على حماية مصالحهم الشخصية الأساسية.

يحتاج كل شخص، أو تقريباً كل شخص، إلى أشياء محددة: البقاء، والغذاء، والمأوى،

والصحة، والحب، والاحترام، والأمن، والعائلة، والأصدقاء، والعمل المرضى، والترفيه، وغير ذلك. وربما يختلف النمط المحدد لاحتياجاتك عن النمط المحدد للآخرين. وستحتاج كأغلب الناس الآخرين أن تمارس بعض السيطرة على العوامل التى تحدد مبدأ ومدى تحقيق رغباتك - بعض حرية الاختيار، وفرصة لتشكيل حياتك طبقاً للأهداف، والأشياء المفضلة، والأذواق، والقيم، والارتباطات، والمعتقدات الخاصة بك. والديمقراطية تحمى هذه الحرية والفرص أكثر من أى نظام سياسى بديل سبق ابتكاره. ولا يوجد من قدم الحجة بقوة أكثر من جون ستيورات مل.

فقد كتب أن مبدأ «الحقيقة والتطبيق العالميين كأى مقترحات عامة يمكن وضعها بشأن شئون الإنسان، هو أن حقوق ومصالح كل شخص تكون آمنة من الانتهاك إذا كان الشخص نفسه قادراً ومؤهلاً بفطرته على حمايتها .. إن الناس آمنون من شرور الآخرين بدرجة تتناسب مع امتلاكهم للقوة لحماية أنفسهم وقيامهم بذلك»، ويستطرد قائلاً: إنك لا تستطيع أن تحمى حقوقك ومصالحك من إساءة تصرف الحكومة، ومن الذين يؤثرون أو يسيطرون عليها، إلا إذا كنت تستطيع المشاركة الكاملة فى تحديد سلوك الحكومة. ويستنتج من ذلك أن «لا شىء يمثل الغاية القصوى مثل السماح للجميع بالمشاركة فى سلطة سيادة الدولة»، أى حكومة ديمقراطية[6].

لقد كان مل بدون شك على حق. فمن المؤكد أنك إذا كنت ضمن الناخبين فى دولة ديمقراطية فإنك لا تستطيع أن تكون على يقين من حماية جميع مصالحك بشكل كاف، ولكن إذا كنت مستبعداً فثق أن مصالحك ستضار بشكل خطير بالإهمال أو الضرر المباشر. فالتضمين أفضل من الاستبعاد! والديمقراطية ترتبط بالحرية بشكل فريد عن طريق آخر.

٥ - الحكومة الديمقراطية هى وحدها التى تعمل على إتاحة الفرصة القصوى للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات، أى أن يعيشوا فى ظل قوانين من اختيارهم .

لا يستطيع إنسان طبيعى أن يستمتع بحياة مرضية إلا بالحياة بالاشتراك مع أشخاص آخرين. ولكن الحياة بالاشتراك مع الآخرين لها ثمن: إنك لا تستطيع دائماً أن تفعل ما تشاء. فبترك حياة الطفولة خلفك، تعلمت حقيقة أساسية للحياة: ما ترغب فى عمله قد يتعارض فى بعض الأوقات مع ما قد يرغب الآخرون فى عمله. كما تعلمت أن المجموعة أو المجموعات التى ترغب أن تنتمى إليها تتبع قواعد أو ممارسات معينة ينبغى عليك كعضو أن تطيعها . وعلى ذلك، فمالم تستطع ببساطة أن تفرض رغباتك بالقوة، فعليك أن تجد وسيلة لحل خلافاتك بطريقة سليمة وربما بالاتفاق.

وبذلك يظهر سؤال ثبت أنه يثير ارتباكاً عميقاً فى كل من النظرية والتطبيق. كيف تستطيع أن تختار القواعد التى تضطرك مجموعتك على إطاعتها؟ ولما كانت الدولة تمتلك قدرة استثنائية على فرض قوانينها قهراً، فإن السؤال يكتسب أهمية بالنسبة لوضعك كمواطن (أو من الرعايا) فى الدولة. كيف تستطيع أن تجمع بين حريتك فى اختيار القوانين التى ستفرضها الدولة، ومع ذلك، فبعد اختيارها، لا تكون لك حرية الخروج عليها؟

إذا كنت أنت وغيرك من المواطنين على اتفاق دائماً، يصبح الحل سهلاً، فيمكن ببساطة أن توافقوا بالإجماع على القوانين . والواقع أنه فى مثل هذه الأحوال قد لا تكون فى حاجة إلى قوانين، إلا باحتمال أن تكون للتذكرة، فبطاعة القواعد تكون مطيعاً لنفسك. إن المشكلة فى الواقع الفعلى سوف تختفى، وقد يؤدى التناغم التام بينك وبين زملائك إلى أن يصبح حلم الفوضوية حقيقة. ولكن للأسف، تبين الخبرة أن الإجماع الحقيقى غير المفروض والدائم نادر فى الشئون الإنسانية، فالإجماع الدائم والكامل هدف لا يمكن الوصول إليه. وعلى ذلك يستمر سؤالنا الصعب.

إذا كنا لا نستطيع بشكل معقول أن نتوقع أن نعيش فى تناغم كامل مع جميع الناس، فقد نحاول بدلاً من ذلك أن نصوغ عملية للوصول إلى قرارات بشأن القواعد والقوانين، تحقق معايير معقولة محددة.

- يجب أن تضمن العمليات أنه قبل صدور القانون يكون لك وللمواطنين الآخرين جميعاً فرصة للتعريف بوجهة نظركم.
- ستتاح لك الفرص للمناقشة، والتفكير، والتفاوض، والوصول إلى حل وسط يؤدى فى أحسن الأحوال إلى قانون يجده كل فرد مرضياً.
- فى الوضع الأكثر احتمالاً بعدم إمكان الوصول إلى الإجماع، فإن القانون المقترح الذى يحظى بأكبر عدد من المؤيدين هو الذى يصدر.

إن هذه المعايير، كما ترى، أجزاء من العملية الديمقراطية النموذجية التى وصفت فى الفصل السابق. وعلى الرغم من أن هذه العملية لا يمكن أن تضمن أن جميع الأعضاء سيعيشون ملتزمين تحت قوانين من اختيارهم، فإنها توسع تحقيق الذات إلى أقصى حدود معقولة لها. وحتى إذا كنت من بين أقلية الأعضاء الذين كانوا يفضلون الخيار الذى رفضته أغلبية مواطنيك، فإنك قد

تقرر مع ذلك أن العملية أكثر عدلاً من أى عملية يمكن أن تأمل تحقيقها. وأنت بهذا تمارس حريتك فى تحقيق الذات باختيارك الحر أن تعيش فى ظل دستور ديمقراطى بدلاً من بديل غير ديمقراطى.

٦ - إن الحكومة الديمقراطية هى وحدها التى تستطيع أن تقدم أكبر فرصة لممارسة المسئولية الأخلاقية.

ماذا يعنى القول إنك تمارس المسئولية الأخلاقية؟ إنها تعنى فى اعتقادى أنك تتبنى مبادئك الأخلاقية، وتتخذ القرارات التى تعتمد على هذه المبادئ، ولكن بعد الاشتراك فى عملية ذهنية من التأمل والتفكير والتمحيص والأخذ فى الاعتبار كل البدائل وما يترتب عليها. أن تكون مسئولاً أخلاقياً، يعنى أن يكون لك حكم ذاتى فى مجال الخيارات الأخلاقية المحتملة.

إن هذا أكثر مطلباً مما يمكن أن نأمل أن نحققه فى أكثر الأوقات. ولكن إلى المدى المحدود الذى يمكنك فيه أن تعيش فى ظل قوانين من اختيارك، فإن مجال مسئوليتك الأخلاقية يكون محدوداً أيضاً. كيف يمكن أن تكون مسئولاً عن قرارات لا تستطيع السيطرة عليها؟ فإذا كنت لا تستطيع أن تؤثر فى سلوك موظفى الحكومة، فكيف يمكن أن تكون مسئولاً عن سلوكهم؟ وإذا كنت خاضعاً للقرارات الجماعية، كما هو من المؤكد، وإذا كانت العملية الديمقراطية تعظم فرصك للحياة لأن تعيش فى ظل قوانين من اختيارك، فإنها تمكنك أيضاً من التصرف كشخص مسئول أخلاقياً ـ إلى مدى لايستطيع أى بديل غير ديمقراطى أن يحققه.

٧ - تستطيع الديمقراطية أن تعزز التنمية البشرية بشكل أكمل من أى بديل محتمل.

إن هذا ادعاء جرىء وأكثر إثارة للجدل من أى من المعايير الأخرى. فهو كما تلاحظ تأكيد عملى، وادعاء يتعلق بالحقائق. ومن ناحية المبدأ، يجب أن نكون قادرين على اختبار الادعاء بوضع طريقة ملائمة لقياس «التنمية البشرية» ومقارنة التنمية البشرية بين قوم يعيشون فى نظم ديمقراطية وغير ديمقراطية. ولكن هذا العمل ينطوى على صعوبة هائلة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الشواهد القائمة تؤيد هذا الافتراض، فربما كان يجب علينا أن نعتبره تأكيداً كبير الاحتمال ولكنه غير ثابت.

وكل فرد تقريباً يكون لديه آراءه بشأن الصفات البشرية المرغوب أو غير المرغوب فيها، صفات يجب تنميتها إذا كانت مرغوباً فيها، وتجنبها إذا كانت غير مرغوب فيها. ومن بين الصفات المرغوب

فيها والتى قد يرغب أكثرنا فى تنميتها، نجد الأمانة والإنصاف والشجاعة والمحبة. وكثير منا يعتقد أيضاً أن الأشخاص البالغين كاملى النمو يجب أن تكون لديهم القدرة فى العناية بأنفسهم والعمل على رعاية مصالحهم غير معتمدين على غيرهم للقيام بذلك. ويعتقد أغلبنا أنه من المرغوب فيه أن يتصرف البالغون بمسئولية، وأن يوازنوا بين بدائل التصرف كأفضل ما يستطيعون، وأن يضعوا العواقب فى الاعتبار، وأن يراعوا حقوق وواجبات الآخرين إلى جانب مراعاتها لأنفسهم. ويجب أن يمتلكوا القدرة على المشاركة فى مناقشات حرة ومفتوحة مع الآخرين بشأن المشاكل التى يواجهونها معاً.

ومنذ الولادة يمتلك أغلب الناس القدرة الكامنة لتنمية هذه الصفات. ويتوقف ما يتحقق فعلاً على ظروف كثيرة، من بينها طبيعة النظام السياسى الذى يعيش فيه الفرد. والنظم الديمقراطية وحدها هى التى تهيئ الظروف التى يمكن أن تحقق الصفات التى ذكرتها نمواً كاملاً. وجميع النظم الأخرى تقلل المجال الذى يمكن للبالغين أن يتصرفوا فيه لحماية مصالحهم، ومراعاة مصالح الآخرين، ويتحملوا مسئولية القرارات الهامة، ويشاركوا بحرية مع غيرهم فى البحث عن أفضل قرار، وبعض النظم تقلل هذا المجال بشكل عنيف. إن الحكومة الديمقراطية لا تكفى لضمان تنمية الناس لهذه الصفات، ولكنها أساسية.

٨ - إن الحكومة الديمقراطية هى وحدها التى يمكن أن تشجع على درجة عالية نسبياً من المساواة السياسية.

إن من أهم أسباب تفضيل حكومة ديمقراطية هى أنها يمكن أن تحقق المساواة السياسية بين المواطنين إلى مدى أكبر كثيراً من أى بديل محتمل. ولكن لماذا نعلق أهمية على المساواة السياسية؟ لأن الإجابة أكثر من واضحة، وفى الفصلين التاليين سأشرح السبب فى أن المساواة السياسية مرغوب فيها، ولماذا تكون تابعة بالضرورة إذا قبلت العديد من الافتراضات التى قد يكون أغلبنا مؤمناً بها. كما سأبين أننا إذا قبلنا المساواة السياسية فإننا يجب أن نضيف المعيار الديمقراطى الخامس الوارد فى الشكل ٤.

إن مزايا الديمقراطية التى سبق مناقشتها تنطبق على الديمقراطيات السابقة والحالية. ولكن كما رأينا فى الفصل الثانى، فإن بعض المؤسسات السياسية للنظم الديمقراطية التى نألفها اليوم من نتاج القرون الحديثة، وأحدها فى الواقع، وهو حق الانتخاب الشامل للبالغين، من نتاج القرن العشرين أساساً. يبدو أن هذه النظم النيابية الحديثة ذات حق الانتخاب الشامل للبالغين لها

ميزتان إضافيتان لا يمكن نسبتهما بالضرورة إلى جميع الديمقراطيات والجمهوريات السابقة.

٩ - الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تخوض حروباً فيما بينها.

إن هذه الميزة الاستثنائية للحكومات الديمقراطية لم يسبق التنبؤ بها أو توقعها إلى حد كبير. ومع ذلك فإن البرهان قد أصبح قاطعاً فى العقد الأخير من القرن العشرين. فمن بين أربعة وثلاثين حرباً دولية فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٨٩ لم تقع أى منها بين دول ديمقراطية. والأكثر من هذا أنه «لم يكن هناك كذلك توقع ملحوظ أو استعداد للحرب فيما بينهم»[7]. والملاحظة تصدق أيضاً على ما قبل ١٩٤٥. فخلال القرن التاسع عشر، لم تدخل الدول ذات الحكومات النيابية والمؤسسات الديمقراطية الأخرى، والتى منح فيها جزء كبير من الذكور من السكان حق الانتخاب، فى حروب مع بعضها.

لقد دخلت الحكومات الديمقراطية الحديثة طبعاً، فى حروب مع دول غير ديمقراطية، كما فعلت فى الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما فرضت حكماً استعمارياً بالقوة المسلحة على الشعوب المغلوبة. كما تدخلت أحياناً فى الحياة السياسية لدول أخرى إلى حد إضعاف أو إسقاط حكومة ضعيفة. فحتى ١٩٨٠ مثلاً، كان للولايات المتحدة سجل حافل بتقديم الدعم لدكتاتوريات عسكرية فى أمريكا اللاتينية، وفى ١٩٥٤ كان لها دور فى الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالحكومة المنتخبة حديثاً فى جواتيمالا.

ومع ذلك فالحقيقة الملحوظة أن الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تدخل فى حرب فيما بينها. والأسباب ليست واضحة تماماً. وربما كان المستوى الرفيع للتجارة الدولية فيما بين الديمقراطيات الحديثة يمهد لها سبيل الصداقة بدلاً من الحرب[8]. ولكنه من الصحيح أيضاً أن المواطنين والقادة الديمقراطيين يتعلمون فنون الحل الوسط. يضاف إلى ذلك أنهم يميلون إلى النظر للشعوب فى الدول الديمقراطية الأخرى على أنهم أقل تهديداً، وأكثر شبهاً بهم، وأكثر أهلاً للثقة. وأخيراً فإن ممارسة وتاريخ المفاوضات السلمية، والمعاهدات والتحالفات والدفاع المشترك ضد الأعداء غير الديمقراطيين، يدعم الاستعداد للبحث عن السلام بدلاً من خوض الحروب.

وعلى ذلك فإن العالم الأكثر ديمقراطية يعد أيضاً بأن يكون عالماً أكثر سلاماً.

١٠ - الدول ذات الحكومات الديمقراطية تتجه إلى أن تكون أكثر رخاء من الدول ذات الحكومات غير الديمقراطية.

إلى ما قبل قرنين مضيا، كان الافتراض الشائع بين فلاسفة السياسة أن الديمقراطية

كانت أكثر ملاءمة للشعب الفقير: والثراء، كما كان يظن، كان علامة على الارستقراطيات والأوليجاركيات والملكيات ولكن ليس الديمقراطية. ولكن الخبرة من القرنين التاسع عشر والعشرين قد أظهرت العكس تماماً. فالديمقراطيات كانت ثرية، وغير الديمقراطيات بالنسبة لها فقيرة فى الأغلب.

وقد كانت العلاقة بين الرخاء والديمقراطية واضحة بشكل خاص فى النصف الثانى من القرن العشرين. وتفسير ذلك يرجع إلى حد ما إلى التجاذب بين الديمقراطية النيابية واقتصاد السوق، حيث لا تخضع الأسواق فى الأغلب لتنظيم شديد، وللعمال حرية الانتقال من مكان أو عمل إلى آخر، والمصانع المملوكة للقطاع الخاص تتنافس على المبيعات والموارد، ويستطيع المستهلكون أن يختاروا من بين البضائع والخدمات المقدمة من موردين متنافسين. وفى نهاية القرن العشرين، وعلى الرغم من أن الدول التى تتبع اقتصاد السوق لم تكن جميعها ديمقراطية، إلا أن جميع الدول ذات النظم السياسية الديمقراطية كانت تتبع اقتصاد السوق.

وفى خلال القرنين الماضيين قدم اقتصاد السوق بصفة عامة، رخاء أكثر من أى بديل له. وبذلك انقلبت الحكمة القديمة على رأسها. ولما كانت جميع الدول الديمقراطية الحديثة تتبع اقتصاد السوق، والدولة ذات اتجاه السوق تزدهر فى الأغلب، فإن الدولة الديمقراطية الحديثة من الأرجح أن تكون دولة غنية.

والديمقراطيات تمتلك عادة مزايا اقتصادية أخرى فوق أغلب النظم غير الديمقراطية. فالدول الديمقراطية من ناحية تعزز تعليم الشعب، والقوة العاملة المثقفة تساعد على الابتكار والنمو الاقتصادى. يضاف إلى ذلك أن حكم القانون يدعم بقوة أكثر فى الدول الديمقراطية، فالمحاكم أكثر استقلالاً، وحقوق الملكية أكثر أمناً؛ والاتفاقات التعاقدية تطبق بفعالية أكبر، والتدخل التحكمى فى الحياة الاقتصادية من جانب الحكومة والسياسيين أقل احتمالاً. وأخيراً فإن الاقتصاديات الحديثة تعتمد على الاتصالات، والقيود على الاتصالات فى الدول الديمقراطية أقل جداً. والتماس وتبادل المعلومات أيسر وأقل خطورة عنه فى أغلب النظم غير الديمقراطية.

والخلاصة أنه برغم الاستثناءات الجديرة بالملاحظة على الجانبين، فإن الدول الديمقراطية الحديثة تميل عادة لتقديم بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق مزايا اقتصاد السوق والتنمية الاقتصادية من حكومات الدول غير الديمقراطية.

ومع ذلك، فإنه إذا كان الارتباط بين الديمقراطية الحديثة واقتصاديات السوق له مزايا

للطرفين، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل ثمناً هاماً تفرضه اقتصاديات السوق على الديمقراطية. ولأن اقتصاد السوق يولد عدم مساواة اقتصادية، فإنه قد يقلل أيضاً احتمالات تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين المواطنين فى دولة ديمقراطية. وسنعود إلى هذه المشكلة فى الفصل الرابع عشر.

سيكون من الخطأ الجسيم أن تطلب الكثير من أى حكومة، بما فيها الحكومة الديمقراطية. فالديمقراطية لا تستطيع أن تضمن لمواطنيها السعادة أو النجاح أو الصحة أو السلام أو الإنصاف. فالوصول إلى هذه الغايات يفوق طاقة أى حكومة بما فيها الحكومة الديمقراطية. والأكثر من هذا فعند الممارسة توقفت الديمقراطية دائماً عن الوصول إلى مُثلها. وكما كان الحال فى جميع المحاولات السابقة لتحقيق حكومة أكثر ديمقراطية، فإن الديمقراطية الحديثة تعانى أيضاً من العديد من أوجه النقص.

ومع ذلك، فعلى الرغم من عيوبها، يجب ألا يغيب عنا الفوائد التى تجعل الديمقراطية، مرغوباً فيها أكثر من أى بديل محتمل لها.

١ – الديمقراطية تساعد على منع حكومة الحكام المستبدين القساة والشريرين.

٢ – الديمقراطية تمنح مواطنيها عدداً من الحقوق الأساسية لا تمنحها ولا تستطيع أن تمنحها النظم غير الديمقراطية.

٣ – الديمقراطية تضمن لمواطنيها مجالاً أوسع من الحرية الشخصية أكثر من أى بديل محتمل لها.

٤ – الديمقراطية تساعد الناس على حماية مصالحهم الأساسية.

٥ – الحكومة الديمقراطية وحدها هى التى يمكن أن تقدم فرصة عظمى للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات ـ أى أن يعيشوا فى ظل قوانين من اختيارهم.

٦ – الحكومة الديمقراطية وحدها هى التى يمكنها تقديم فرصة عظمى لممارسة المسئولية الأخلاقية.

٧ – الديمقراطية تعزز التنمية البشرية بشكل أكبر من أى بديل محتمل.

٨ – الحكومة الديمقراطية وحدها هى التى تقدم درجة أعلى نسبياً من المساواة السياسية.

٩ - الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تدخل فى الحروب فيما بينها.

١٠ - الدول ذات الحكومات الديمقراطية تميل لأن تكون أكثر رخاء من الدول ذات الحكومات غير الديمقراطية.

ولهذه المزايا جميعاً فإن الديمقراطية تمثل لأغلبنا اختياراً أفضل كثيراً من أى بديل محتمل لها.

الفصل السادس

لماذا المساواة السياسية ١ ؟

المساواة فى ذاتها

قد يستنتج كثير من الناس أن مزايا الديمقراطية التى تم مناقشتها فى الفصل السابق كافية ـ وربما أكثر من كافية ـ لتبرير اعتقادهم بأن الحكومة الديمقراطية أفضل من أى بدائل يمكن الوصول إليها واقعياً. ومع ذلك، فقد تتساءل عما إذا كان من المعقول افتراض، كما يبدو أن الاعتقاد بالديمقراطية يقتضى ضمناً، أن المواطنين يجب أن يعاملوا كمتساوين سياسياً عندما يشاركون فى الحكم. فلماذا يجب أن تمتد الحقوق اللازمة للعملية الديمقراطية فى الحكم إلى المواطنين بشكل متساو؟

والإجابة، رغم أنها حاسمة فى الاعتقاد فى الديمقراطية، بعيدة جداً عن أن تكون واضحة.

هل المساواة واضحة فى ذاتها؟

فى كلمات أصبحت شهيرة فى جميع أنحاء العالم، أعلن واضعو الإعلان الأمريكى للاستقلال فى ١٧٧٦ «إننا نقرر أن هذه الحقائق واضحة فى ذاتها، أن جميع الرجال قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم قد منحهم حقوقاً معينة غير قابلة للتحويل، من بينها الحياة والحرية والسعى وراء السعادة». فإذا كانت المساواة واضحة فى ذاتها فليس هناك حاجة أخرى لتبريرها. لا توجد مبررات فى الإعلان. ومع ذلك فإنه بالنسبة لأغلبنا ليس من الواضح أن جميع الرجال ـ والنساء ـ قد خلقوا متساوين. وإذا لم يكن الافتراض واضحاً فى ذاته فعلا، فهل يمكننا عقلاً أن نبرر تبنيها؟

وإذا كنا لا نستطيع، فكيف يمكننا الدفاع عن عملية حكم تفترض فيما يبدو صحتها؟

وطالما استبعد النقاد تأكيدات المساواة مثل تلك الواردة فى إعلان الاستقلال على أنها ليست أكثر من كلمات فارغة. وإذا كان مثل هذا الزعم يفترض أنه يقرر حقيقة عن الجنس البشرى، فإنه كما يؤكدون زيف واضح فى ذاته.

وإلى تهمة الزيف، يضيف النقاد فى بعض الأوقات النفاق. وكمثال على ذلك يشيرون إلى أن واضعى الإعلان تجاهلوا الحقيقة المزعجة بأنه فى الولايات الحديثة التى يعلنون استقلالها، كانت أغلبية الأشخاص مستبعدة من التمتع بالحقوق غير القابلة للتحويل، التى يفترض أنها منحت لهم من الخالق. ففى ذلك الوقت وبعده بفترة طويلة، كان النساء والعبيد والسود الأحرار والسكان الأصليون محرومين، ليس فقط من الحقوق السياسية، بل من «حقوق أخرى غير قابلة للتحويل» ضرورية للحياة، والحرية، والسعى وراء السعادة. وقد كانت الملكية، فى الواقع، من الحقوق «غير القابلة للتحويل» أيضاً، وقد كان العبيد من ممتلكات سادتهم. وقد كان توماس جيفرسون، الكاتب الرئيسى للإعلان، يمتلك عبيداً. وفى المجالات الهامة، كانت النساء أيضاً ملكاً لأزواجهن. وقد كان عدد كبير، يصل فى بعض التقديرات إلى ٤٠٪، من الرجال الأحرار محرومين من حق التصويت، ففى جميع الولايات الأمريكية الحديثة كان حق التصويت قاصراً على أصحاب الأملاك، واستمر ذلك إلى القرن التاسع عشر.

ولم يكن عدم المساواة فى ذلك الوقت ولا ما بعده قاصرا على الولايات المتحدة. بل على العكس. ففى ١٨٣٠ انتهى الكاتب الفرنسى ألكسيس دى توكفيل إلى أنه : من الخصائص المميزة للولايات المتحدة بالمقارنة بأوروبا، تلك الدرجة العالية من المساواة الاجتماعية بين مواطنى الدولة.

وعلى الرغم من أن الكثير من عدم المساواة قد تناقص منذ ١٧٧٦، فإن أغلبه مازال قائماً. وليس علينا إلا أن ننظر حولنا لنرى عدم المساواة فى كل مكان. يبدو أن عدم المساواة، وليس المساواة، هو الوضع الطبيعى للإنسان.

لقد كان توماس جيفرسون أكثر خبرة بشئون الإنسان من أن يغفل عن الحقيقة الواضحة بأن أوجها هامة عديدة، مثل القدرة البشرية، والمزايا، والفرص، غير موزعة بالتساوى عند الولادة، ويقل ذلك كثيراً بعد أن تكون التنشئة والظروف والحظ قد ضاعفت الفروق الأصلية. ولم يكن الخمسة وخمسون رجلاً الذين وقعوا إعلان الاستقلال ـ وهم رجال ذوو خبرة عملية من محامين وتجار ومزارعين ـ سذّجاً فى فهمهم للطبيعة البشرية. وإذا سلمنا بأنهم لم يكونوا على جهل بالواقع وليسوا منافقين، فما الذى كانوا يعنون فعلاً بالتأكيد

الواضح على أن الرجال جميعاً قد خلقوا متساوين؟

على الرغم من الأدلة الكثيرة على العكس، فإن فكرة أن الناس أساساً متساوون، كانت معقولة جداً بالنسبة لجيفرسون، كما كانت لدى من سبقه، مثل الفلاسفة الإنجليز توماس هوبز وجون لوك[1]. ومنذ زمان جيفرسون فإن أشخاصاً كثيرين على مستوى العالم قد قبلوا بشكل أو بآخر، فكرة المساواة البشرية. فالمساواة ببساطة حقيقة بالنسبة للكثيرين. وعلى ذلك فبالنسبة لألكسيس دى توكفيل فى ١٨٣٥، كانت الزيادة فى «المساواة فى الظروف» كما لاحظها فى أوروبا وأمريكا كذلك، من الوضوح بحيث كانت «حقيقة إلهية»، وتمتلك كل مقومات القانون الإلهى : «فهى عالمية، وباقية، وتمتنع على التدخل البشرى دائماً، وكل الأحداث وكل الناس أيضاً تساهم فى تقدمها»[2].

المساواة فى ذاتها: حكم أخلاقى

قد تأخذ حالات المساواة وعدم المساواة أنواعاً لا نهائية من الأشكال. فعدم المساواة فى القدرة على كسب سباق الماراثون أو اجتماع لتهجى الكلمات أحد هذه الأشكال. أما الفرص غير المتساوية للتصويت أو الكلام أو المشاركة فى الحكم فشىء مختلف تماماً.

ولتفّهم السبب فى أنه من المعقول أن نلزم أنفسنا بالمساواة السياسية بين المواطنين فى دولة ديمقراطية، نحتاج أن نعرف أنه عندما نتحدث عن المساواة فى بعض الأوقات فلا نعنى أننا نعبر عن حكم حقيقى. فنحن لا نقصد أن نصف ما نعتقد أنه صحيح أو سيكون صحيحاً، كما نفعل عندما نعلن عن الفائزين فى سباق الماراثون أو اجتماعات تهجى الكلمات. وعلى العكس فإننا نعنى أن نعبر عن حكم أخلاقى خاص ببنى الإنسان، نحن نعنى أن نقول شيئاً عما نعتقد أنه يجب أن يكون. ويمكن التعبير عن مثل هذا الحكم الأخلاقى كما يلى: «يجب أن ننظر إلى خير كل إنسان على أنه مساو فى ذاته لكل إنسان آخر». وباستخدام كلمات «الإعلان» فإننا نؤكد كحكم أخلاقى أن حياة وحرية وسعادة أى فرد لا تزيد ولا تنقص فى ذاتها عن حياة وحرية وسعادة أى فرد آخر. وعلى ذلك فإننا نقول: إنه يجب أن نعامل جميع الأشخاص على أنهم يملكون حقوقاً متساوية فى الحياة والحرية والسعادة وغيرها من المنافع والمصالح. اسمحوا لى أن أطلق على هذا الحكم الأخلاقى مبدأ المساواة فى ذاتها.

إن هذا المبدأ لا يذهب بنا بعيداً، وتطبيقه على حكومة دولة يساعد على وضع مبدأ إضافى

يبدو أنه يتضمنه «عند الوصول إلى قرارات، يجب أن تعطى الحكومة اعتباراً متساوياً لنفع ومصالح كل شخص تسرى عليه هذه القرارات». ولكن لماذا نطبق مبدأ المساواة لذاتها على حكومة دولة ونلزمها على أن تعطى اعتباراً متساوياً لمصالح الجميع؟ وعلى العكس من واضعى «الإعلان»، فإنه يبدو لى ولكثيرين غيرى بلا شك، أن حقيقة أن المساواة فى ذاتها واضحة، غير قابلة للتصديق. ومع ذلك فإن المساواة فى ذاتها تمثل نظرة أساسية عن قيمة الإنسان لدرجة أنها تقع بالقرب من حدود أى تبرير منطقى آخر. والأمر فى الأحكام الأخلاقية مشابه للأحكام الواقعية: إذا تتبعت أى تأكيد بالقدر الكافى إلى أساسه تصل فى النهاية إلى حدود لا يستطيع الجدل المعقول أن يأخذك لأبعد منها. ففى كلمات مارتن لوثر الخالدة فى ١٥٢١: «إنه ليس من المأمون ولا من الحكمة أن تفعل شيئاً ضد الضمير. هذا موقفى ـ ولا أستطيع أن أعمل غير هذا فليساعدنى الله. آمين».

وعلى الرغم من أن مبدأ المساواة فى ذاتها يقع بالقرب من هذه الحدود النهائية، فإننا لم نصل إليها بعد. وأعتقد لعدة أسباب أن المساواة فى ذاتها مبدأ معقول تؤسس عليه حكومة الدولة.

لماذا يجب أن نتبنى المبدأ؟

الأسس الأخلاقية والدينية. أولاً، لأنه يتفق لكثير جداً من الناس فى جميع أنحاء العالم مع أعمق معتقداتهم ومبادئهم الأخلاقية الأساسية. فكوننا جميعاً متساوين فى خلق الله أحد معتقدات اليهودية والمسيحية والإسلام؛ وتتضمن البوذية رأياً مشابهاً إلى حد ما (ومن بين ديانات العالم الكبرى، ربما تكون الهندوكية استثناء من ذلك). وأغلب المنطق الأخلاقى وأغلب النظم الأخلاقية تفترض صراحة أو ضمناً مثل هذا المبدأ.

ضعف المبدأ البديل. ثانياً، أياً كان الحال بالنسبة للجمعيات الأخرى، فإنه بالنسبة لحكم الدولة، يجد كثير منا أى بديل عام للمساواة فى ذاتها غير مقبول وغير مقنع. لنفترض أن المواطن جونز اقترح البديل التالى كمبدأ لحكم الدولة: «عند اتخاذ القرارات، يجب على الحكومة أن تتعامل مع منافعى ومصالحى على أنها فوق مصالح الآخرين». وبرفضه مبدأ المساواة فى ذاتها ضمناً، يؤكد جونز على ما يمكن أن يسمى مبدأ الأفضلية فى ذاتها ـ أو على الأقل أفضلية جونز الذاتية. إن مبدأ الأفضلية فى ذاتها يمكن بالطبع أن يكون أكثر شمولاً كما يلى: «إن نفع ومصالح مجموعتى (عائلة جونز، أو طبقته أو جنسه أو غير ذلك) مفضلة على مصالح الآخرين جميعاً».

لن تكون صدمة أن نعترف عند هذه النقطة أننا نحن الجنس البشرى لدينا أكثر من أثر من

الأثرة: فنحن نتجه إلى أن نكون بدرجات متفاوتة أكثر اهتماماً بمصالحنا الخاصة عن مصالح الآخرين. ونتيجة لذلك، قد يتعرض كثير منا لإغراء شديد بأن نتخذ نفس الزعم لأنفسنا ولأولئك الذين نرتبط بهم. ولكن إذا لم نستطع نحن أن نعتمد على السيطرة على حكومة الدولة، فلماذا نتقبل الأفضلية الذاتية لآخرين بعينهم كمبدأ سياسى أساسى؟

ومن المؤكد أن الشخص أو المجموعة التى تمتلك قوة كافية قد يستطيعون فرض دعواهم بأفضليتهم الذاتية برغم اعتراضكم – وعلى جثتكم حرفياً. وعلى مدى تاريخ البشرية استخدم – أو بمعنى أدق أساء استخدام – أفراد كثيرون وجماعات كثيرة، قوتهم فى هذا الاتجاه بالتحديد. ولكن لما كانت القوة السافرة لها حدودها، فإن من يدعون أنهم تجسيد للأفضلية الذاتية على الآخر، قد لجأوا دائماً إلى تغطية دعواهم الضعيفة بشكل واضح بالخرافات، والأسرار، والدين، والتقاليد، والعقائد، والمظاهر، والظروف.

ولكن إذا لم تكن أنت عضواً فى المجموعة المميزة، وكنت تستطيع وأنت آمن أن ترفض دعواهم بأنهم أفضل، فهل كنت توافق بحرية وعن علم بمثل هذا المبدأ المنافى للعقل؟ أشك فى ذلك بقوة.

التعقل . إن السببين السابقين للأخذ بمبدأ المساواة فى ذاتها كأساس لحكم الدولة يقترحان سبباً ثالثاً: التعقل. نظراً لأن حكومة الدولة لا تمنح فوائد كبيرة فقط، ولكن يمكنها أيضاً أن تنزل ضرراً جسيماً، فإن التعقل يملى علينا اهتماماً حذراً بالأسلوب الذى تطبق به قدراتها غير العادية. وعملية الحكم التى تحابى صالحك ومصالحك بصورة مؤكدة ودائمة على مصالح الآخرين قد تكون مغرية لك إذا كنت واثقاً أنك أنت أو مجموعتك ستتغلبون دائماً. ولكن لكثير من الناس هذا أمر قليل الاحتمال أو على الأقل غير مؤكد، بحيث يصبح من الأسلم التأكيد على أن مصالحك ستُمنح قدراً مساوياً من الاعتبار مع مصالح الآخرين.

القبول . إن المبدأ الذى ترى أنه من التعقل الأخذ به، سيجده آخرون كثيرون كذلك. وعلى ذلك فإن عملية تضمن تقديراً متساوياً للجميع – كما يمكن عقلاً أن تستنتج – سيكون من الأكثر احتمالاً أن تلقى قبولاً من جميع الآخرين الذين تحتاج إلى تعاونهم لتحقيق أهدافك.

وإذا نظرنا إليه من هذا المنظور، فإن مبدأ المساواة فى ذاتها يصبح معقولاً جداً.

ومع ذلك، وبالرغم من الدعوى المخالفة فى إعلان الاستقلال، فإنه من غير الواضح جداً لماذا نتمسك بمبدأ المساواة فى ذاتها ونعطى نفس الاهتمام لمصالح الجميع فى حكم الدولة.

ولكن إذا فهمنا المساواة فى ذاتها. على أنها مبدأ للحكومة يمكن تبريره على أساس الأخلاق والتعقل والقبول، فإنه يبدو لى أنه منطقى أكثر من أى بديل آخر.

الفصل السابع

لماذا المساواة السياسية ٢ ؟

الكفاءة المدنية

قد تكون مفاجأة غير سارة أن نعلم أنه حتى إذا قبلنا المساواة فى ذاتها والمساواة فى أخذ المصالح فى الاعتبار كأحكام أخلاقية سليمة، فليس من الضرورة أن نلتزم بدعم الديمقراطية كأفضل سبيل لحكم الدولة.

الدعوى المضادة بالوصاية

لبيان السبب فى ذلك، فلنتصور أن عضواً فى مجموعة صغيرة من المواطنين يقول لك وللآخرين: «إننا مثلكم نؤمن إيماناً قوياً بالمساواة فى ذاتها. ولكن إلى جانب التزامنا العميق بالصالح العام، فإننا نعلم أفضل من الغالبية كيفية تحقيقها. نتيجة لذلك فنحن مؤهلون بشكل أفضل كثيراً من الأغلبية العظمى من الناس لأن نحكم. وعلى ذلك فإذا منحتمونا السلطة الشاملة على الحكومة، فإننا سنسخّر حكمتنا وجهودنا لخدمة الصالح العام، وفى القيام بذلك سنمنح اهتماماً متساوياً لخير الجميع ومصالحهم».

إن الدعوى بأن الحكومة يجب أن تعطى للخبراء ذوى الالتزام العميق بالحكم لصالح الجميع، والأفضل من غيرهم فى معرفة أساليب تحقيق ذلك ـ الأوصياء، كما سماهم أفلاطون ـ كانت دائماً المنافس الرئيسى للأفكار الديمقراطية. ودعاة الوصاية يهاجمون الديمقراطية فيما يبدو أنه نقطة ضعف: فهم ببساطة ينكرون أن الناس العاديين يصلحون لحكم أنفسهم. فهم لا ينكرون بالضرورة

أن الناس متساوون بالمعنى الذى بيناه سابقاً. وكما فى جمهورية أفلاطون المثالية، فقد يكون الأوصياء ملتزمون بصالح الجميع، ويؤكدون ـ بصورة ضمنية على الأقل ـ أن جميع الخاضعين لوصايتهم متساوون فى مصالحهم وفيما هو خير لهم. ودعاة الوصاية بالمعنى الذى عناه أفلاطون لا يدعون أن مصالح الأفراد المختارين كأوصياء أفضل فى ذاتها من مصالح الآخرين. وهم يجادلون أن خبراء الحكم أى الأوصياء، سيكونون أفضل فى علمهم بالصالح العام وأفضل السبل لتحقيقه.

إن المجادلة فى صالح الوصاية السياسية تستخدم بعض التشبيهات المقنعة، وبخاصة التشبيهات التى تتضمن معرفة وكفاءة الخبراء: معلومات الطبيب الأفضل فى أمور المرض والصحة مثلاً، أو كفاءة الطيار الأفضل لتوصيلنا بأمان إلى غايتنا. فلماذا إذن لا نسمح لأولئك الذين يملكون كفاءة أفضل فى الحكم لاتخاذ القرارات الحاسمة بشأن صحة الدولة؟ لقيادة الحكومة نحو هدفها الصحيح وهو الصالح العام؟ من المؤكد أننا لا نستطيع أن نفترض أن جميع الأشخاص هم بلا استثناء أفضل حكم على مصالحهم الشخصية. من الواضح أن الأطفال ليسوا كذلك، ويجب أن يعمل آخرون، عادةً الآباء، كأوصياء عليهم حتى يصبحوا قادرين على العناية بأنفسهم. واحتمال أن يخطئ البالغون فى شأن مصالحهم وفى أفضل السبل لتحقيق أهدافهم، يمكن بيانه بالخبرة العامة : فكثير منا يشعرون بالندم على قرارات سابقة. ونعترف بأننا كنا مخطئين. والأكثر من هذا، أن أغلبنا يعتمد على الخبراء لاتخاذ القرارات الحاسمة، التى تنعكس بشدة وبصورة مباشرة على سلامتنا وسعادتنا وصحتنا ومستقبلنا، وحتى بقائنا ذاته، ليس الأطباء والجراحون والطيارون فقط، ولكن على عدد كبير غيرهم فى مجتمعنا الذى يزداد تعقيداً. فإذا سمحنا للخبراء فى اتخاذ القرارات فى أمور هامة مثل هذه، فلماذا لا نسلم الحكومة للخبراء؟

وعلى الرغم من أن هذا الدفاع عن الوصاية بدلاً من الديمقراطية يبدو جذاباً فى بعض الأوقات، فإنه يفشل فى الأخذ فى الاعتبار بعض العيوب الجوهرية فى هذا التشبيه.

فتفويض الخبراء فى قرارات تابعة معينة لا يساوى التنازل عن السيطرة النهائية على القرارات الكبرى. وكما جاء فى المثل القديم، يجب وضع الخبراء تحت الطلب وليس فوق القمة. وقد يمتلك الخبراء معرفة تفوق معرفتك فى بعض المجالات الهامة. فالطبيب البارع قد يعرف أكثر منك كيف يشخص مرضك، وعن الاتجاه الذى يحتمل أن يتخذه، ومدى الشدة التى سيؤول إليها، وأفضل طرق العلاج وعما إذا كان فى الواقع قابلاً للشفاء. ومن العقل أن تختار اتباع نصائح طبيبك. ولكن هذا لا يعنى أن تتنازل لطبيبك عن سلطة اتخاذ القرار باتباع العلاج الذى

يصفه. وبالمثل، فإن التماس موظفى الحكومة مساعدة الخبراء يختلف عن أن تمتلك الصفوة السياسية سلطة تقرير القوانين والسياسات التى سيتحتم عليك طاعتها.

إن القرارات الشخصية التى يتخذها الأفراد غير مساوية للقرارات التى تتخذها وتطبقها حكومة الدولة. فالموضوع الأساسى فى الجدل حول الوصاية فى مقابل الديمقراطية ليس فى أننا كأفراد يجب أن نضع ثقتنا فى بعض الأحيان فى الخبراء. والموضوع هو من هو الشخص أو من هى المجموعة التى يجب أن يكون لها القول الفصل فى القرارات التى تتخذها حكومة الدولة. وقد يكون من المعقول أن ترغب فى أن تعهد بقرارات شخصية معينة إلى شخص أكثر خبرة منك فى هذه الأمور، مثل الطبيب أو المحاسب أو المحامى أو قائد الطائرة أو غيرهم. ولكن لا يتبع ذلك تلقائياً أن يكون معقولاً أن تعهد إلى طبقة سياسية متميزة سلطة السيطرة على القرارات الكبرى لحكومة الدولة، وهى قرارات ستطبق إذا لزم الأمر قهراً أو بالسجن وربما حتى بالموت.

إن حسن حكم الدولة يتطلب أكثر كثيراً من المعرفة العلمية الخالصة. فالحكم ليس علماً بالمعنى الذى يطلق على الفيزيقا أو الكيمياء، أو حتى من بعض الأوجه، الطب. إن هذا صحيح لعدة أسباب. فمن جهة تحتاج جميع القرارات الهامة عن السياسات ـ سواء الفردية أو الحكومية ـ إلى أحكام أخلاقية. فاتخاذ قرار بشأن الأهداف التى يجب أن تعد سياسات الحكومة لتحقيقها (العدل، والإنصاف، والسعادة، والصحة، والبقاء، والأمن، والرفاهية، والمساواة، وما إلى ذلك) يعتبر اتخاذ حكم أخلاقى. والأحكام الأخلاقية ليست أحكاماً علمية بالمعنى العادى[1].

كما أن الأهداف الطيبة كثيراً ما تتضارب فيما بينها فى حين أن الموارد محدودة. وعلى ذلك، فإن القرارات بشأن السياسات، سواء أكانت شخصية أو حكومية، تتطلب بشكل يكاد يكون دائماً إلى أحكام بشأن التبادلات والموازنة بين الغايات المختلفة. فتحقيق المساواة الاقتصادية مثلاً، قد يضر بالحوافز الاقتصادية، وتكلفة خدمات المسنين يمكن أن تفرض على الشباب، والمصروفات على الأجيال الموجودة حالياً قد تفرض تكاليف على الأجيال القادمة، والحفاظ على منطقة طبيعية قد يكون على حساب وظائف لعمال المناجم وأخشاب الأشجار. والحكم على التبادلات بين الغايات المختلفة ليس «علمياً». والدليل العملى هام وضرورى ولكنه غير كاف إطلاقاً. وفى تقرير حجم التضحية بأحد الغايات أو الأهداف أو المصلحة لتحقيق قدر من أهداف أخرى، فإننا بالضرورة نذهب إلى أبعد من أى شىء يمكن أن تقدمه المعرفة العلمية.

وهناك سبب آخر فى أن القرارات الخاصة بالسياسات تحتاج إلى أحكام ليست «علمية»

بالمعنى الدقيق. وحتى إذا أمكن الاتفاق على غايات قرارات السياسة بصورة عامة، فمن المؤكد وجود خلاف كبير ونزاع حول الوسائل: كيف يمكن تحقيق الغاية على أفضل وجه، ومدى قبول وجدوى وتقبل الوسائل البديلة. ما أفضل الطرق للعناية بالفقراء والعاطلين وعديمي المأوى؟ وما أفضل طريقة لحماية وتحقيق مصالح الأطفال؟ وما حجم الميزانية اللازمة للدفاع العسكرى، ولأى الأغراض؟ ومن المستحيل فى اعتقادى أن نبين وجود مجموعة، أو احتمال إيجادها، تمتلك المعرفة «العلمية» أو «الخبرة» التى تقدم إجابات قاطعة على مثل هذه الأسئلة. فهل الأفضل أن نعهد بإصلاح سيارتنا إلى فيزيائى نظرى ـ أو إلى ميكانيكى سيارات ماهر؟

إن حسن حكم الدولة يحتاج لأكثر من المعرفة. فهو يحتاج إلى نزاهة مطلقة، ومقاومة جادة لجميع المغريات الكبيرة للسلطة، والإخلاص الدائم الذى لا يلين للصالح العام أكثر من الفوائد التى تتحقق لفرد أو لمجموعة.

ولأن الخبراء مؤهلون لأن يعملوا كمستشارين لكم لا يعنى أنهم مؤهلون للعمل كحكام لكم. ودعاة الوصاية لا يقدمون دعوى واحدة، بل دعويين، فهم يجادلون بأنه يمكن إيجاد صفوة حاكمة أعضاؤها أفضل من غيرهم فى المعرفة الخاصة بالأهداف التى يجب أن تسعى الحكومة الصالحة لتحقيقها، وأفضل وسائل تحقيق تلك الأهداف؛ ويكونون فى نفس الوقت مخلصين بعمق فى تتبع الصالح العام بحيث يمكن بصورة آمنة أن يعهد إليهم بالسلطة العليا لحكم الدولة.

وكما رأينا آنفاً، فإن الدعوى الأولى مشكوك فيها جداً. ولكن إذا أمكن تبريرها فإن ذلك وحده لا يعنى دعم الدعوى الثانية، فالمعرفة شىء والسلطة شىء آخر. والتأثير المحتمل للسلطة على الذين يمارسونها تم تلخيصها بصورة بليغة وموجزة فى ١٨٨٧ لبارون إنجليزى، لورد أكتون، فى عبارة شهيرة: «السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تفسد فساداً مطلقاً». وقبل ذلك بقرن أبدى وليم بت، وهو رجل دولة إنجليزى ذو خبرة واسعة فى الحياة السياسية، ملاحظة مشابهة: «السلطة غير المحددة»، كما قال فى خطاب فى البرلمان «تميل إلى إفساد عقول من يمتلكونها».

وقد كان هذا أيضاً هو الرأى العام لأعضاء مؤتمر الدستور الأمريكى فى ١٧٨٧، والذين كانوا لا يفتقرون إلى الخبرة فى هذا المجال. «سيدى، إن هناك عاطفتين لهما تأثير قوى على شئون الرجال»، كما قال بنجامين فرانكلين، أكبر الأعضاء سناً، «وهما الطموح والجشع، وحب السلطة وحب المال». وقد وافق واحد من أصغر المندوبين وهو ألكسندر هاملتون بقوله «الرجال يحبون السلطة». كما وافق واحد من أكثر المندوبين خبرة ونفوذاً، وهو جورج ماسون «من طبيعة الرجال،

يمكن أن نتأكد من أن من يملكون السلطة فى أيديهم .. سيعملون، إذا استطاعوا .. أن يزيدوها»[2].

ومهما تكن حكمة واستحقاق أعضاء الصفوة الحاكمة الذين ائتمنوا على السلطة لحكم دولة ما عند استلامهم السلطة، ففى سنوات قليلة أو أجيال قليلة، فمن المحتمل أن يسيئوا استغلالها. وإذا كان فى تاريخ البشرية دروس فمن المؤكد أن أحدها هو أنه من خلال الفساد، المحاباة، وتقديم المصالح الفردية والجماعية، وسوء استغلال استئثارهم بسلطة الدولة القاهرة لكبت النقد، وانتزاع الثروة من رعاياهم، وتأكيد خضوعهم باستخدام القهر، فإن الأوصياء على الدولة يحتمل أن يتحولوا إلى طغاة.

وأخيراً، فإن تخطيط اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) أمر يختلف عن تحقيقها. ويقابل دعاة الوصاية مجموعات من المشاكل العملية الهائلة: كيف يمكن البدء بالوصاية؟ من الذى يضع الدستور مثلاً، ومن الذى يطبقه؟ وكيف يتم اختيار الأوصياء الأول؟ وإذا كانت الوصاية ستعتمد بطريقة ما على قبول المحكومين وليس عن طريق القهر المباشر، فكيف يمكن الحصول على القبول؟ وأياً كانت طريقة اختيار الأوصياء، فهل سوف يختارون خلفاءهم كاختيار أعضاء النادى؟ وفى هذه الحالة، ألا يتعرض النظام لخطر شديد من تحول ارستقراطية الموهبة إلى حكم الأقلية بالميلاد؟ وإذا كان الأوصياء القائمون لن يختاروا خلفاءهم، فمن الذى يختارهم؟ وكيف يمكن التخلص من الأوصياء المستغلين والذين يسيئون استخدام السلطة؟.. وهكذا.

مقدرة المواطنين على الحكم

ما لم يستطع دعاة الوصاية تقديم حلول مقنعة للمشاكل التى يتضمنها ما يدعون إليه والتى وصفتها آنفاً، فإن الحكمة والعقل، من وجهة نظرى، يتطلبان رفض الدعوى. وبرفض دعوى الوصاية فإننا فى الواقع نستنتج أنه: من بين البالغين لا يوجد أفراد أفضل تأهيلاً من غيرهم بشكل مؤكد للحكم بحيث يجب أن يعهد إليهم بالسلطة الكاملة والنهائية على حكومة الدولة.

ولكن إذا كان من الواجب ألا يحكمنا أوصياء، فمن الذى يجب أن يحكمنا؟ أنفسنا. نحن نميل إلى الاعتقاد بأنه ما لم يقدم ادعاء مقنع تماماً بالعكس، فإن كل بالغ يجب أن يترك له الحكم على أى الأشياء أفضل لخيره ومصالحه. إلا أننا نقدم هذا الافتراض لصالح الاستقلال الشخصى للبالغين وليس للأطفال. ومن الخبرة نفترض أن الآباء يجب أن يعملوا كأوصياء لحماية مصالح

أبنائهم. وإذا فشل الآباء فى ذلك فقد يحتاج الأمر إلى آخرين، وربما الحكومة، للتدخل.

وفى بعض الأوقات نرفض هذا الافتراض للأشخاص البالغين، الذين يعانون من نقص القدرة الطبيعية على العناية بأنفسهم. وقد يحتاجون إلى أوصياء، شأنهم شأن الأطفال. ولكن على عكس الأطفال الذين يدعم القانون والعرف هذا الافتراض بالنسبة لهم، فليس من السهل تجاهله بالنسبة للبالغين. فاحتمال إساءة الاستخدام واضح جداً. وعلى ذلك نحتاج إلى شىء مستقل، عملية قضائية من نوع ما.

وإذا افترضنا أن البالغين، باستثناءات قليلة، يجب أن يعهد إليهم بحق اتخاذ القرارات الشخصية عما هو أفضل لهم، فلماذا نرفض هذا الرأى فى حكم الدولة؟ ومفتاح التساؤل هنا لم يعد ما إذا كان البالغون بصفة عامة قادرين على اتخاذ القرارات الشخصية فيما يتعرضون له يومياً. السؤال الآن هو ما إذا كان أغلب البالغين لديهم القدرة الكافية للمشاركة فى حكم الدولة. هل هم كذلك؟.

وللوصول إلى الإجابة، لننظر ثانية إلى بعض النتائج التى وصلنا إليها فى الفصول العديدة السابقة:

إن الديمقراطية تخلع العديد من المزايا على المواطنين. فالمواطنون يلقون حماية قوية ضد الحكام الطغاة، ويمتلكون حقوقاً سياسية أساسية، يضاف إلى ذلك أنهم يتمتعون بمجال أرحب من الحرية؛ فهم كمواطنين يحصلون على وسائل لحماية وتعزيز أهم مصالحهم الشخصية، كما يمكنهم المشاركة فى اتخاذ القرار بشأن القوانين التى سيعيشون فى ظلها، كما يمكنهم ممارسة مجال واسع للاستقلال الأخلاقى؛ ويملكون فرصاً غير عادية للتنمية الشخصية.

فإذا استنتجنا أن الديمقراطية تقدم هذه المزايا أكثر من النظم غير الديمقراطية للحكومة، فإن أسئلة أساسية عديدة تثار: لماذا يجب أن تقتصر مزايا الديمقراطية على بعض الأشخاص دون الآخرين؟ لماذا لا تكون متاحة لجميع البالغين؟

وإذا كان من الواجب على الحكومة أن تعطى اهتماما متساوياً لصالح كل شخص، ألا يجب أن يكون لجميع البالغين الحق فى المشاركة فى تقرير أى القوانين والسياسات أفضل لتحقيق الغايات التى يسعون إليها، سواء كانت غاياتهم قاصرة على صالحهم أو تشمل صالح الجميع؟

فإذا كان لا يوجد أفراد أفضل تأهيلاً من غيرهم بشكل مؤكد للحكم بحيث يجب أن يعهد إليهم بالسلطة الكاملة والنهائية على حكومة الدولة، فمن الذى هو أفضل تأهيلاً للمشاركة من جميع البالغين الذين يخضعون للقوانين؟ من النتائج التى يمكن استخلاصها من هذه الأسئلة،

تظهر نتيجة يمكن أن أضعها كما يلى «ما لم يقم دليل قاطع على العكس فى أحوال نادرة، وتحت حماية القانون، يجب أن يعتبر كل بالغ خاضع لقوانين الدولة مؤهلاً بصورة كافية للمشاركة فى العملية الديمقراطية فى حكم هذه الدولة».

معيار ديمقراطى خامس : التضمين

إن الاستنتاج الذى يشير إليه النقاش فى هذا الفصل هو أنه إذا حرمت من صوت مساو فى حكومة الدولة، فهناك احتمالات عالية بأن مصالحك لن تنال نفس الاهتمام الذى تلقاه مصالح من لهم صوت. فإذا لم يكن لك صوت فمن الذى سيتكلم عنك؟ من الذى سيدافع عن مصالحك إذا لم تستطع أنت؟ ولا يقتصر الأمر على مصالحك كفرد. فإذا تصادف أن كنت عضواً فى مجموعة مستبعدة كلية من المشاركة، فكيف يمكن أن تحمى المصالح الأساسية لهذه المجموعة؟

إن الإجابة واضحة. إن المصالح الأساسية للبالغين المحرومين من فرص المشاركة فى الحكم لن تحمى أو تعزز بصورة كافية من جانب الحكام. والبرهان التاريخى لهذه النقطة ساحق. فكما رأينا فى عرضنا المختصر لتطور الديمقراطية، فإن النبلاء وسكان المدن فى انجلترا رفضوا الطريقة التحكمية التى أثقلهم بها الملوك بدون رضاهم، وطالبوا بحق المشاركة فى الحكم وحصلوا عليه. وبعد ذلك بقرون، قامت الطبقات الوسطى، اعتقاداً منها بأن مصالحها الأساسية يتم تجاهلها، بالمطالبة بدورها بهذا الحق وحصلت عليه. وهناك وفى الأماكن الأخرى كان الاستبعاد القانونى الواقعى للنساء والعبيد والفقراء والعمال وغيرهم، سبباً فى عدم حماية أفراد هذه المجموعات من الاستغلال وسوء المعاملة حتى فى دول مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة التى كانت الحكومة فيها من الأوجه الأخرى ديمقراطية إلى حد كبير.

وفى ١٨٦١ كان جون ستيوارت مل يجادل أنه بسبب حرمان الطبقات العاملة من حق الانتخاب، فلا أحد فى الحكومة يتحدث عن مصالحهم. وعلى الرغم من أنه لم يكن يعتقد، كما قال، أن أولئك المشاركين فى الحكومة لم يتعمدوا عن قصد التضحية بمصالح الطبقات العاملة فى سبيل مصالحهم، فإنه مع ذلك تساءل «هل نظر البرلمان، أو أى واحد من أعضائه، للحظة، إلى أى سؤال بأعين أحد من العمال؟ وعندما يثار موضوع يتعلق بمصالح العمال بصفتهم هذه، هل ينظر إليه من وجهة نظر خلاف وجهة نظر أصحاب الأعمال؟» وكان يمكن إثارة نفس التساؤل بشأن العبيد فى الجمهوريات القديمة والحديثة، وبشأن النساء عبر التاريخ حتى القرن العشرين، وبشأن كثير من

الأفراد الأحرار اسماً ولكنهم فى الواقع محرومون من الحقوق الديمقراطية، مثل السود فى جنوب الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٠، وفى جنوب أفريقيا حتى التسعينيات من القرن العشرين، وفى جهات أخرى.

ومع ذلك فقد يخطئ الأفراد أو الجماعات فى بعض الأحيان بشأن مصالحهم. ومن المؤكد أنهم فى بعض الأحيان قد يخطئون فى تبين ما هو أفضل لمصالحهم. ولكن الخبرة البشرية الغالبة تخبرنا أنه لا يمكن لمجموعة من البالغين أن تمنح بأمان السلطة لآخرين لحكمهم، وهو ما يقودنا إلى استنتاج حاسم.

لعلك تذكر أننى عندما ناقشت معايير الديمقراطية فى الفصل الرابع، أجلت مناقشة المعيار الخامس: وهو تضمين البالغين (انظر الشكل ٤) وهذا الفصل وسابقه يقدم لنا، كما أعتقد، أسباباً كافية لاستنتاج أنه لكى تكون الحكومة فى دولة ما ديمقراطية يجب أن تستوفى هذا المعيار. دعنى الآن أصوغها كما يلى: التضمين الكامل. إن مجموعة المواطنين فى دولة محكومة ديمقراطيا يجب أن تضم جميع الأشخاص الخاضعين لقوانين هذه الدولة باستثناء العابرين والشخص الذى يثبت أنه غير قادر على العناية بنفسه.

مشاكل لم تحل

إن رفض الدفاع عن الوصاية وتبنى المساواة السياسية كمثل أعلى مازال يترك بعض الأسئلة الصعبة.

ألا تحتاج الحكومات والأفراد إلى مساعدة الخبراء؟ إنهم بلا شك يحتاجون إليها. إن أهمية الخبراء والمعرفة المتخصصة فى قيام الحكومات الديمقراطية بعملها لا يمكن إنكارها.

فالسياسة العامة غالباً ما تكون معقدة (وربما يتزايد ذلك باستمرار) بحيث لا تستطيع أى حكومة أن تتخذ قرارات مقبولة بدون مساعدة المتخصصين واسعى الاطلاع. وكما يجب أن يعتمد كل منا فى قراراتنا الشخصية فى بعض الأحيان على الخبراء ليرشدونا، كما يجب تفويضهم فى القرارات الهامة، فكذلك الحال مع الحكومات بما فيها الحكومات الديمقراطية. إن تحقيق المعايير الديمقراطية والاحتفاظ بقدر كاف من المساواة السياسية مع الاعتماد على الخبراء ومعرفة الخبرة فى اتخاذ القرارات العامة يشكل مشكلة خطيرة، من الغباء أن يتجاهلها دعاة الحكومة الديمقراطية. ولكن علينا أن نتجاهلها هنا.

وإذا أريد أن يكون المواطنون أكفاء، أفلا يحتاجون إلى مؤسسات سياسية واجتماعية لتجعلهم كذلك؟ لا جدال فى هذا . ففرص الحصول على فهم مستنير للأمور العامة ليست جزءاً من تعريف الديمقراطية فقط. إنها من متطلبات الديمقراطية.

ليس فيما قلته ما يقصد به الإشارة إلى أن أغلبية المواطنين لا يمكن أن ترتكب أخطاء. فذلك ممكن. وهذا بالتحديد هو السبب الذى من أجله يضع دعاة الديمقراطية التعليم فى مرتبة عالية. والتثقيف المدنى لا يتطلب فقط التعليم الرسمى ولكن المناقشات والتفكير والجدل والخلاف العام، وسهولة الحصول على المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها، ومؤسسات أخرى فى مجتمع حر.

ولكن لنفترض أن المؤسسات الخاصة بإعداد مواطنين أكفاء ضعيفة، وأن كثيراً من المواطنين ليس لديهم المعرفة الكافية لحماية قيمهم ومصالحهم الأساسية. فما الذى يجب أن نعمله؟ وللوصول إلى إجابة من المفيد مراجعة الاستنتاجات التى توصلنا إليها حتى الآن.

لقد أخذنا بمبدأ المساواة فى ذاتها: يجب أن ننظر إلى مصالح كل إنسان على أنه مساو فى ذاته لمصالح أى إنسان آخر.

لقد طبقنا هذا المبدأ على حكومة الدولة : للوصول إلى قرارات، يجب أن تعطى الحكومة اعتباراً متساوياً لمصالح كل فرد يرتبط بهذه القرارات.

لقد رفضنا الوصاية كطريقة مرضية لتطبيق المبدأ: بين البالغين لا يوجد أشخاص أفضل تأهيلاً من غيرهم بشكل مؤكد للحكم بحيث يجب أن يعهد إليهم بالسلطة الكاملة والنهائية على حكومة الدولة.

وبدلاً من ذلك قبلنا التضمين الكامل: إن مجموعة المواطنين فى دولة محكومة ديمقراطياً يجب أن تضم جميع الأشخاص الخاضعين لقوانين هذه الدولة باستثناء العابرين والأشخاص الذين يثبت أنهم غير قادرين على العناية بأنفسهم.

ولذلك إذا كانت مؤسسات الثقافة المدنية ضعيفة فلا يبقى إلا حل واحد مرض. يجب تقويتها . إننا نحن الذين نعتقد فى الأهداف الديمقراطية، ملزمون بالبحث عن وسائل تمكن المواطنين من الحصول على الكفاءة التى يحتاجون إليها .

ربما كانت مؤسسات التثقيف المدنى التى نشأت فى الدول الديمقراطية فى القرنين التاسع عشر والعشرين لم تعد كافية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الدول الديمقراطية ستحتاج إلى إيجاد مؤسسات جديدة لدعم المؤسسات القديمة.

تعليقات ختامية ونظرة عامة

لقد استكشفنا الآن نصف الأراضى المبينة فى الشكل ٣ تقريباً. وإن كنا لم ننظر بالكاد إلى النصف الآخر: المؤسسات الأساسية المطلوبة لتقدم الديمقراطية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التى تعزز تنمية هذه المؤسسات السياسية الديمقراطية والحفاظ عليها. سنستكشف ذلك فى الفصول التالية.

وننتقل بذلك من الأهداف إلى الواقع الفعلى.

الجـــزء الثالــث

الديمقراطيـة الفعليـة

الفصل الثامن

ما هى المؤسسات السياسية التى تحتاج إليها الديمقراطية كبيرة الحجم ؟

ماذا يعنى القول بأن دولة ما تحكم ديمقراطياً؟

سنركز فى هذا الفصل على المؤسسات السياسية للديمقراطية ذات الحجم الكبير، أى المؤسسات السياسية اللازمة لدولة ديمقراطية. ولا يعنينا هنا إذن ما قد تتطلبه الديمقراطية لمجموعة صغيرة جداً مثل لجنة ما. ونحتاج أيضاً أن نتنبه إلى تحذير قائم: أن كل ديمقراطية فعلية قد قصرت دائماً عن تحقيق المعايير الديمقراطية التى شرحت فى الجزء الثانى والمبينة فى الشكل ٤. وأخيراً يجب أن نتنبه فى هذا الفصل كما فى غيره أننا فى لغتنا العادية نستخدم كلمة ديمقراطية للإشارة إلى كل من الهدف أو المثال، وإلى الواقع الذى يمثل تحقيقاً جزئياً للهدف. لذلك، سأعتمد فى الوقت الحاضر على القارئ أن يتخذ التفرقة اللازمة عند استخدام الكلمات: ديمقراطية، بطريقة ديمقراطية، حكومة ديمقراطية، دولة ديمقراطية.. وهكذا.

إذا أريد أن تحكم دولة ديمقراطيا، فما الذى تحتاج إليه؟ كحد أدنى تحتاج أن تمتلك تنظيمات سياسية أو ممارسات أو مؤسسات معينة التى تقطع شوطا بعيداً، حتى إذا لم يكن لآخر المدى، نحو استيفاء المعايير الديمقراطية المثالية.

كلمات عن كلمات

التنظيمات السياسية يبدو أنها قد تكون مؤقته إلى حد ما، وهو ما يعتبر صحيحاً فى دولة حديثة الانتقال من حكم غير ديمقراطى. ونحن نميل إلى التفكير فى الممارسات على أنها أكثر اعتياداً، ولذلك فهى أكثر تحملاً. ونفكر عادةً فى المؤسسات على أنها استقرت لمسيرة طويلة، وانتقلت من جيل إلى الذى يليه. وبتحول الدولة من حكومة غير ديمقراطية إلى حكومة ديمقراطية، تتحول التنظيمات الديمقراطية المبكرة تدريجياً إلى ممارسات، والتى تتحول فى الوقت المناسب بدورها إلى مؤسسات مستقرة. وعلى الرغم من أن هذه التفرقة قد تكون مفيدة إلا أنه بالنسبة لغرضنا سيكون من الأفضل وضعها جانباً، والتركيز على المؤسسات.

كيف لنا أن نعرف؟

كيف نستطيع أن نحدد بطريقة معقولة المؤسسات السياسية اللازمة للديمقراطية كبيرة الحجم؟ نستطيع أن ندرس تاريخ الدول التى غيرت مؤسساتها السياسية استجابة، ولو جزئياً، للمطالب بتضمين شعبى أكبر، والمشاركة الفعالة فى الحكومة والحياة السياسية. وعلى الرغم من أنه فى المراحل المبكرة لم يكن الباحثون عن التضمين والمشاركة مدفوعين بالضرورة بالأفكار الديمقراطية، فمنذ القرن الثامن عشر وما بعده كانوا يميلون إلى تبرير مطالبهم باللجوء إلى الأفكار الديمقراطية والجمهورية. فأى المؤسسات السياسية كانوا يبغون، وأيها تم تبنيه فعلاً فى تلك الدول؟

وبطريقة أخرى نستطيع أن ندرس دولاً يشار إلى الحكومة فيها على أنها ديمقراطية من جانب أغلب سكان هذه الدولة، وأفراد كثيرين فى دول أخرى، والعلماء والصحفيين، وما إلى ذلك. وبمعنى آخر فى الحديث العادى والمناقشات الأكاديمية تسمى الدولة ديمقراطية.

وثالثاً، يمكن أن نفكر فى دولة معينة أو مجموعة من الدول، أو حتى دولة نظرية، حتى نستطيع أن نتصور بواقعية بقدر الإمكان، أى المؤسسات السياسية ستكون مطلوبة للوصول بدرجة كبيرة إلى الأهداف الديمقراطية. يمكن أن نقول إننا نقوم بتجربة ذهنية يمكن أن نعكس فيها بدقة التجارب والاتجاهات والاحتمالات والقيود البشرية، ونضع تصميم مجموعة من المؤسسات السياسية التى قد تكون ضرورية لقيام ديمقراطية كبيرة الحجم، وتكون فى نفس الوقت معقولة، ويمكن تحقيقها فى حدود الطاقة البشرية.

ومن حسن الحظ أن هذه الطرق الثلاث تجمع على نفس المجموعة من المؤسسات السياسية

شكل ٦ : ما هى المؤسسات السياسية التى تحتاج إليها الديمقراطية كبيرة الحجم؟

الديمقراطية كبيرة الحجم تتطلب :

١ – موظفين منتخبين

٢ – انتخابات حرة وعادلة ومتكررة

٣ – حرية التعبير

٤ – مصادر بديلة للمعلومات

٥ – جمعيات مستقلة

٦ – مواطنة متضمنة

الديمقراطية. وهذه إذن المتطلبات الدنيا لدولة ديمقراطية (الشكل ٦).

المؤسسات السياسية فى الديمقراطية النيابية الحديثة

المؤسسات السياسية فى الحكومة الديمقراطية النيابية الحديثة هى باختصار:

١ – **موظفون منتخبون**. التحكم فى قرارات الحكومة الخاصة بالسياسة يعهد به دستورياً إلى موظفين ينتخبهم المواطنون. وعلى ذلك فالحكومات الديمقراطية كبيرة الحجم الحديثة، نيابية أيضاً.

٢ – **انتخابات حرة وعادلة ومتكررة**. يتم انتخاب الموظفين فى انتخابات متكررة، تجرى بعدالة يندر نسبياً أن يستخدم فيها الإرغام.

٣ – **حرية التعبير**. للمواطنين حق التعبير عن أنفسهم بدون خطر العقاب الشديد على الموضوعات السياسية بمعناها الواسع، شاملة توجيه النقد للموظفين، والحكومة، والنظام، والوضع الاجتماعى الاقتصادى، والمذهب السائد.

٤ – **الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات**. من حق المواطنين أن يلتمسوا مصادر بديلة

ومستقلة للمعلومات من المواطنين الآخرين، والخبراء، والصحف، والمجلات، والكتب، والاتصالات عن بعد، وما أشبه ذلك. وزيادة على ذلك، يجب أن تكون المصادر البديلة للمعلومات موجودة فعلاً، وغير خاضعة للحكومة أو أى مجموعة سياسية مفردة تحاول أن تؤثر فى المعتقدات والمواقف السياسية للجمهور، وأن تكون هذه المصادر البديلة تتمتع بحماية القانون الفعالة.

٥ - **جمعيات مستقلة.** للحصول على حقوقهم المختلفة، بما فيها تلك التى يطلبها العمل الفعال للمؤسسات السياسية الديمقراطية، فمن حق المواطنين أيضاً تشكيل جمعيات أو منظمات مستقلة نسبياً، بما فى ذلك تشكيل أحزاب سياسية مستقلة ومجموعات مصالح.

٦ - **مواطنة متضمنة.** لا يمكن أن يحرم شخص بالغ مقيم بصفة دائمة فى الدولة ويخضع لقوانينها من الحقوق المتاحة للآخرين، واللازمة للمؤسسات السياسية الخمس المذكورة آنفاً. وهذه تشمل حقوق التصويت فى انتخاب الموظفين فى انتخابات حرة وعادلة، أو الترشيح لوظيفة تشغل بالانتخاب، وحرية التعبير، وحرية تشكيل والمشاركة فى منظمات سياسية مستقلة، وحق الوصول إلى مصادر مستقلة للمعلومات، وحقوق الحريات الأخرى، والفرص التى قد تكون لازمة للعمل الفعال للمؤسسات السياسية فى الديمقراطية كبيرة الحجم.

نظرة فاحصة للمؤسسات السياسية

هذه المؤسسات لا تظهر عادة فى دولة ما فى نفس الوقت. فكما رأينا فى خلاصة تاريخ الديمقراطية (الفصل الثانى)، فمن الواضح أن الاثنتين الأخيرتين ظهرتا مؤخراً. فحتى القرن العشرين كان حق التصويت العام غير وارد، لا فى نظرية ولا فى ممارسة الحكومة الجمهورية والديمقراطية. وحق التصويت العام يميز أكثر من أى مظهر آخر الديمقراطيات النيابية الحديثة عن جميع أشكال الديمقراطية السابقة.

وقد اختلف وقت وصول ونظام التتابع، الذى ظهرت به المؤسسات، اختلافاً كبيراً. ففى الدول التى ظهرت فيها أولاً المجموعة الكاملة للمؤسسات الديمقراطية واستمرت حتى الآن، أى الديمقراطيات الأقدم، ظهرت عناصر شكل مشترك. فقد ظهرت الانتخابات للمجلس التشريعى

مبكرة فى بريطانيا منذ القرن الثالث عشر، وفى الولايات المتحدة خلال فترة الاستعمار فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد تبع ممارسة انتخاب المشرعين من المستوى العالى، توسع تدريجى فى حقوق المواطنين للتعبير عن أنفسهم فى الأمور السياسية، والتماس تبادل المعلومات. وقد تأخر عن ذلك حق تكوين الجمعيات ذات الأهداف السياسية الواضحة. وقد كانت التجمعات السياسية والمنظمات الحزبية ينظر إليها عادةً كشىء خطر، ومفرق ومزعزع للنظام والاستقرار السياسى، وضار للصالح العام. ومع ذلك، فلما كانت الجمعيات السياسية لا يمكن كبحها بدون قدر من القهر اعتبره أعداد كبيرة متزايدة من المواطنين أصحاب النفوذ شيئاً لا يمكن احتماله، فقد تمكنت من التواجد كجمعيات سرية إلى حد ما حتى ظهرت من الظل إلى ضوء النهار. وفى المجالس التشريعية تحولت التجمعات إلى أحزاب سياسية. وكان «الداخلون» فى الحكومة القائمة يعارضهم «الخارجون» عنها، أو ما أصبح يطلق عليه فى بريطانيا «المعارضة الموالية لصاحب الجلالة». وفى القرن الثامن عشر فى بريطانيا، تحول التجمع الموالى للملك والتجمع المعارض الذى كان يدعمه كثير من الطبقة العليا فى الدولة بصورة تدريجية إلى «التوريز» و«الويجز». وفى نفس القرن فى السويد أطلقت الأحزاب المتعارضة فى البرلمان على نفسها تفكها، القبعات والقلانس[1].

وفى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر فى الجمهورية الناشئة حديثاً للولايات المتحدة قام توماس جيفرسون نائب الرئيس، وجيمس ماديسون، زعيم مجلس النواب، بتنظيم أتباعهم فى الكونجرس لمعارضة سياسات الرئيس جون أدامز (من الفيدراليين) ووزير ماليته ألكسندر هاملتون. وقد تبينوا أنه للنجاح فى معارضتهم يجب عليهم أن يقوموا بعمل أكثر من معارضة الفيدراليين فى الكونجرس وفى الوزارة: إنهم يحتاجون إلى إخراج معارضيهم من الحكم. وللوصول إلى ذلك كان عليهم الفوز فى الانتخابات القومية، وللفوز فى الانتخابات القومية كان عليهم تنظيم أتباعهم على مستوى الدولة، وفى أقل من عقد أنشأ جيفرسون وماديسون وغيرهما من المتعاطفين مع أفكارهما حزباً سياسياً منظماً على جميع المستويات، نزولاً إلى أصغر الدوائر والأقسام والبلديات الانتخابية، وهو تنظيم يدعم ولاء أتباعهما، بين وفى أثناء الحملات الانتخابية والتأكد من ذهابهم إلى صناديق الانتخاب. وقد أصبح الحزب الجمهورى (الذى سرعان ما تعدل اسمه إلى الجمهورى الديمقراطى وبعد عقد أصبح الديمقراطى) أول حزب انتخابى له قاعدة شعبية فى العالم. ونتيجة لذلك، انطلقت أكثر المؤسسات السياسية الأساسية تميزاً فى الديمقراطية الحديثة، أى الحزب السياسى، خارج حدوده فى البرلمان والمجالس التشريعية، حتى يستطيع أن ينظم المواطنين أنفسهم

وتحريك مؤيدى الحزب فى الانتخابات القومية.

وعند زيارة الارستقراطى الفرنسى، ألكسيس دى توكفيل للولايات المتحدة فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت المؤسسات السياسية الديمقراطية الخمس الأولى، التى جاء وصفها أعلاه، قد ظهرت فى أمريكا. وتبدت المؤسسات له عميقة الجذور ومنتشرة بحيث لم يتردد فى الإشارة إلى الولايات المتحدة كديمقراطية. فالشعب فى هذه الدولة، كما قال، له السيادة «المجتمع يحكم نفسه لنفسه»، وسلطة الأغلبية غير محدودة[2]. وقد اندهش من تعدد الجمعيات التى نظم فيها الأمريكيون أنفسهم، لجميع الأغراض على ما يبدو. وعلى قمة هذه الجمعيات كان هناك الحزبان السياسيان الرئيسيان. وقد بدى لتوكفيل أن الديمقراطية فى الولايات المتحدة بلغت أقصى حد من الكمال يمكن تصور الوصول إليه.

وخلال القرن الذى تلى زيارة توكفيل لأمريكا كانت المؤسسات الديمقراطية الأساسية الخمس، التى لاحظها خلال الزيارة، قد استتبت فى أكثر من اثنتى عشرة دولة أخرى. وقد استنتج العديد من المراقبين فى أوروبا والولايات المتحدة أن أى دولة تتوق إلى أن تكون متحضرة ومتقدمة يجب بالضرورة أن تتخذ نظاماً ديمقراطياً للحكومة.

وعلى الرغم من ذلك كانت المؤسسة الأساسية السادسة، وهى المواطنة المتضمنة، غائبة. وعلى الرغم من أن توكفيل قد أكد أن «ولاية ماريلاند التى أنشأها رجال ذوو منزلة، كانت الأولى التى تعلن حق الاقتراع الشامل»، فإنه افترض ضمناً، شأن جميع الرجال تقريباً (وكثير من النساء) فى زمانه، أن الشامل لا يتضمن النساء[3]. كما لا يتضمن فى الواقع بعض الرجال. فقد استبعد «حق الاقتراع الشامل» فى ماريلاند أغلب الأمريكيين الأفارقة. وفى أماكن أخرى، وفى الدول التى كانت باستثناء ذلك ديمقراطية إلى حد ما، كما فى أمريكا، كان نصف كامل من جميع البالغين مستبعدين تماماً من الحياة السياسية القومية لأنه كان من النساء، كما أن أعداداً كبيرة من الرجال حرموا من حق الاقتراع لأنهم كانوا غير مستوفين لشروط معرفة القراءة والكتابة أو الملكية، وهو استبعاد كان يؤيده كثير من الناس الذين كانوا يعتبرون أنفسهم من دعاة الحكومة الديمقراطية أو الجمهورية. وعلى الرغم من أن نيوزيلاندا قد توسعت فى حق الاقتراع ليشمل النساء فى الانتخابات القومية فى ١٨٩٣، واستراليا فى ١٩٠٢، ففى الدول الديمقراطية الأخرى لم تحصل النساء على حق الاقتراع فى الانتخابات القومية حتى حوالى ١٩٢٠، وفى بلجيكا وفرنسا وسويسرا، وهى دول يعتبرها أغلب الناس ديمقراطيات متقدمة، لم تحصل النساء على حق التصويت إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولما كان من الصعب على الكثيرين اليوم إدراك ما كانت تعنيه «الديمقراطية» لأسلافنا، فسأقوم بإعادة تأكيد الفرق: فى جميع الديمقراطيات والجمهوريات على مدى خمسة وعشرين قرناً كانت حقوق المساهمة الكاملة فى الحياة السياسية مقصورة على أقلية من البالغين. كانت الحكومة «الديمقراطية» حكومة للرجال فقط، وليس جميع الرجال. ولم يحدث حتى القرن العشرين أن أصبحت الديمقراطية نظرياً وممارسة تتطلب مد حقوق المشاركة الكاملة فى الحياة السياسية مع استثناءات قليلة، إلى جميع السكان من البالغين الذين يقيمون إقامة دائمة فى الدولة.

وإذا أخذنا جميع هذه المؤسسات السياسية الست فى مجموعها، فإنها لا تقدم نظاماً سياسياً جديداً فقط، ولكنها تشكل نوعاً جديداً من الحكومة القومية، نوعاً من «الديمقراطية» لم يوجد خلال الخمسة والعشرين قرناً من الخبرة منذ بدء «الديمقراطية» فى أثينا، و«الجمهورية» فى روما. ولما كانت مؤسسات الحكومة الديمقراطية النيابية الحديثة فى مجموعها، فريدة تاريخياً، فمن الملائم أن يطلق عليها اسم خاص بها. وهذا النوع الحديث من حكومات الديمقراطية كبيرة الحجم يطلق عليه أحياناً الديمقراطية «البوليأركية».

كلمات عن كلمات

كلمة بوليأركى مشتقة من كلمتين إغريقتين، بولى (كثير)، أركى (حكم) أى «حكم الأكثرية» تمييزاً لها عن حكم الفرد أو الملكية، أو حكم القلة أو الأوليجاركية أو الأرستقراطية. وعلى الرغم من أن التعبير قليل الاستعمال، إلا أننى أدخلته مع أحد الزملاء فى ١٩٥٣ كطريقة ميسرة للإشارة إلى ديمقراطية نيابية حديثة ذات حق اقتراع شامل. وسأستخدمها فيما يلى بهذا المعنى. وبصورة أدق فإن الديمقراطية البوليأركية هى نظام سياسى يضم المؤسسات الديمقراطية الست المشار إليها من قبل. فالديمقراطية البوليأركية إذن تختلف عن الديمقراطية النيابية ذات حق الاقتراع المحدود، كتلك التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر. كما تختلف عن الديمقراطيات والجمهوريات الأقدم التى كانت إلى جانب حق الاقتراع المحدود، ينقصها الكثير من المميزات الحاسمة للديمقراطية البوليأركية مثل الأحزاب السياسية، وحقوق تكوين المنظمات السياسية للتأثير على أو معارضة الحكومة القائمة، ومجموعات المصالح المنظمة، وهكذا. وهى تختلف أيضاً عن الممارسات الديمقراطية فى الوحدات الصغيرة التى يستطيع الأعضاء فيها الاجتماع المباشر، واتخاذ (أو التوصية) بالسياسات والقرارات. (سأعود إلى هذا الفارق بعد قليل).

وعلى الرغم من أن عوامل أخرى كانت تعمل، فإن المؤسسات السياسية الست للديمقراطية البوليأركية ظهرت جزئياً على الأقل، استجابة لمطالب الانضمام والمشاركة فى الحياة السياسية. وفى الدول التى يشار إليها على نطاق واسع على أنها ديمقراطية توجد المؤسسات الست جميعاً. وقد يكون لك أن تتساءل: هل بعض هذه المؤسسات ليست سوى نتاج سابق للصراعات التاريخية؟ وهل لم تعد مطلوبة للحكومة الديمقراطية؟ وإذا كانت مازالت ضرورية اليوم، فلماذا؟.

عامل الحجم

قبل الإجابة على هذه الأسئلة، احتاج إلى أن أسترعى الانتباه إلى تحفظ هام. فكما نبهت فى بداية هذا الفصل فنحن نبحث فى المؤسسات اللازمة لحكومة فى «دولة» ديمقراطية. لماذا «دولة»؟ لأن جميع المؤسسات اللازمة لدولة ديمقراطية قد لا تكون مطلوبة دائماً لوحدة أصغر كثيراً من الدولة.

فلننظر إلى لجنة أو ناد أو مدينة صغيرة جداً، محكومة ديمقراطياً. فعلى الرغم من أن المساواة فى حق التصويت قد تبدو ضرورية، فإن وحدات صغيرة كهذه يمكنها أن تعمل بدون موظفين منتخبين عديدين: ربما تحتاج إلى مقرر لرئاسة الاجتماعات، وأمين سر وصندوق لحفظ المحاضر والحسابات. ويمكن للمشاركين أنفسهم أن يقرروا كل شىء تقريباً بطريق مباشر خلال اجتماعاتهم، تاركين التفاصيل لأمين السر والصندوق. ولا تحتاج الحكومات فى المنظمات الصغيرة إلى أن تكون نيابية بشكل كامل حيث يختار المواطنون ممثلين يعهد إليهم بوضع القوانين والسياسات. وبرغم ذلك يمكن أن تكون هذه الحكومات ديمقراطية، وربما ديمقراطية جداً. ولذلك وعلى الرغم من افتقارها إلى أحزاب سياسية أو غيرها من الجمعيات السياسية المستقلة، قد تكون ديمقراطية جداً. ويمكن فى الواقع، أن نتفق مع النظرة الكلاسيكية للديمقراطية وللجمهورية بأنه فى الجمعيات الصغيرة لا تكون «الطوائف» المنظمة غير مطلوبة فقط، بل قد تكون ضارة. وبدلاً من الصراعات التى تزيدها الطائفية والمؤتمرات والأحزاب السياسية وغيرها، قد نفضل الوحدة والإجماع والاتفاق الذى يتم التوصل إليه بالمناقشة والاحترام المتبادل.

والمؤسسات السياسية المطلوبة بالتحديد لحكومة ديمقراطية تعتمد إذن على حجم الوحدة. والمؤسسات الست المشار إليها نشأت لأنها لازمة لحكم الدول، وليس الوحدات الأصغر. فالديمقراطية البوليأركية هى ديمقراطية الحكومة على المستوى الكبير للدولة.

شكل ٧ : السبب فى أن المؤسسات ضرورية

في وحدة كبيرة كالدولة، فإن هذه المؤسسات السياسية للديمقراطية البوليأركية ...	لازمة لاستيفاء المعايير الديمقراطية التالية:
١- النواب المنتخبين ...	المشاركة الفعالة التحكم فى جدول الأعمال
٢- انتخابات حرة وعادلة ومتكررة ...	المساواة فى حق التصويت التحكم فى جدول الأعمال
٣- حرية التعبير ...	المشاركة الفعالة الفهم المستنير التحكم فى جدول الأعمال
٤- المعلومات البديلة ...	المشاركة الفعالة الفهم المستنير التحكم فى جدول الأعمال
٥- جمعيات مستقلة ...	المشاركة الفعالة الفهم المستنير التحكم فى جدول الأعمال
٦- المواطنة المتضمنة ...	التضمين الكامل

ونعود إلى أسئلتنا: هل المؤسسات السياسية للديمقراطية البوليأركية لازمة فعلاً للديمقراطية على المستوى الكبير للدولة؟ وإذا كان ذلك، فلماذا؟ وللإجابة على هذين السؤالين، فلننظر إلى ما تحتاجه العملية الديمقراطية (شكل ٧).

لماذا (ومتى) تتطلب الديمقراطية نواباً منتخبين؟

بتحرك بؤرة الحكومة الديمقراطية إلى الوحدات كبيرة الحجم مثل الأمم أو الدول، ثار التساؤل: كيف يمكن للمواطنين أن يشاركوا بفاعلية عندما يصبح عدد المواطنين كبيراً جداً أو متفرقاً جغرافياً على مساحات شاسعة (أو كليهما كما هو الحال فى الدولة) بما لا يمكنهم من المشاركة بسهولة ويسر فى وضع القوانين بالاجتماع فى مكان واحد؟ وكيف يمكنهم أن يتأكدوا من أن الأمور ذات الأهمية الكبرى لهم يضعها الموظفون فى الاعتبار بصورة كافية ـ أى، كيف يستطيع المواطنون التحكم فى جدول أعمال قرارات الحكومة؟

والوصول إلى أفضل الطرق لاستيفاء المتطلبات الديمقراطية فى وحدة سياسية كبيرة فى حجم الدولة أمر شاق جداً بالطبع، وإلى حد ما فى الواقع متعذر التحقيق. ولكن هذا، شأنه شأن المعايير الديمقراطية الأخرى الهامة جداً، يمكن أن يستخدم كمقياس لتقييم الاحتمالات والحلول البديلة. ومن الواضح أن هذه المتطلبات لا يمكن استيفاؤها إذا كان كبار المسئولين فى الحكومة يستطيعون وضع جدول الأعمال، واتخاذ سياسات بعيداً عن رغبات المواطنين. والحل الوحيد المعقول رغم أنه بعيد عن الكمال، هو فى قيام المواطنين بانتخاب كبار المسئولين، وجعلهم خاضعين للمساءلة من خلال الانتخابات عن طريق طردهم، إن صح التعبير، فى انتخابات تالية.

وهذا الحل يبدو واضحاً بالنسبة لنا. ولكن ما قد يبدو واضحاً فى ذاته لنا لم يكن واضحاً على الإطلاق لأسلافنا. فكما رأينا فى الفصل الثانى، وحتى وقت قريب كان احتمال قيام المواطنين، عن طريق الانتخاب، باختيار أو استبعاد ممثليهم الذين يملكون سلطة صنع القوانين، غريباً تماماً فى نظرية وممارسة الديمقراطية. وكما رأينا أيضاً فقد ظهر انتخاب النواب أساساً خلال القرون الوسطى، عندما تبين للملوك أنهم لكى يفرضوا ضرائب، ويكونوا الجيوش، ويضعوا القوانين، كانوا يحتاجون إلى رضاء النبلاء وكبار رجال الدين، وبعض العامة المتميزين فى المدن والبلدان الكبرى.

فحتى القرن الثامن عشر إذن، كان الرأى السائد أن الحكومة الديمقراطية أو الجمهورية تعنى حكم الشعب، وإذا كان الشعب سيحكم فإن عليه أن يجتمع فى مكان واحد، ويدلى بأصواته بشأن القرارات والقوانين والسياسات. فعلى الديمقراطية أن تكون ديمقراطية اجتماع المدن، والديمقراطية بالنيابة تعتبر تضارباً فى المصطلحات. وهذا يعنى بشكل واضح أو مستتر، أن

الجمهورية أو الديمقراطية يمكن أن توجد فعلاً فى وحدة صغيرة فقط، مثل البلدة أو المدينة. وقد كان الكتاب الذين يتخذون هذه النظرة، مثل مونتسكيو وجان جاك روسو، متنبهين تماماً إلى عيوب الدولة الصغيرة، وخاصة إذا واجهت التفوق العسكرى لدولة أكبر جداً، ولذلك كانوا متشائمين إلى حد بعيد بشأن مصير الديمقراطية الحقيقية فى المستقبل.

ولكن هذا الرأى السائد اكتسح وأزيح جانباً بالقوة الدافعة للدولة القومية. وقد فهم روسو نفسه بوضوح أنه بالنسبة لحكومة دولة كبيرة مثل بولندا (الذى اقترح دستوراً لها) فإن النيابة ضرورية. وبعد ذلك بوقت قصير خرج الرأى السائد من مسرح التاريخ بوصول الديمقراطية فى أمريكا.

وحتى وقت متأخر بحلول ١٧٨٧، عندما اجتمع المؤتمر الدستورى فى فيلادلفيا لوضع دستور يناسب دولة كبيرة بعدد دائم التزايد من السكان، كان المندوبون منتبهين تماماً للتقاليد التاريخية. هل هناك احتمال فى وجود جمهورية فى المستوى الضخم الذى حققته فعلاً الولايات المتحدة، بدون أن نذكر المستوى الأكبر الذى كان المندوبون يتوقعونه؟* ولكن لم يتساءل أحد عما إذا ما كان للجمهورية أن توجد فى أمريكا فيجب أن تتخذ شكل الجمهورية «النيابية». وبسبب الخبرة الطويلة بالنيابة فى المجالس التشريعية فى المستعمرات والولايات وفى الكونجرس القارى، كانت جدوى الحكومة النيابية فوق أى شك عملياً.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت النظرة التقليدية موضع تجاهل أو نسيان، أو إذا حدث أن تذكرها أحد، كانت تعامل كشىء غير ملائم. «فمن الواضح»، كما كتب جون ستيوارت مل فى ١٨٦١ :

> إن الحكومة الوحيدة التى يمكن أن تستوفى بشكل كامل جميع متطلبات الدولة الاشتراكية، هى الحكومة التى يشارك فيها الشعب جميعه، وأن أى مشاركة، حتى فى أصغر الأمور العامة، مفيدة، وأن المشاركة يجب أن تكون فى كل مكان كبيرة إلى الحد الذى يسمح به مدى تقدم المجتمع، وأنه لا شىء أقل من السماح للجميع بالمشاركة فى السلطة السيادية للدولة، يمكن أن يكون مرغوباً فيه فى النهاية. ولكن لما كان لا يمكن للجميع فى مجتمع يزيد عن مدينة صغيرة واحدة، أن يشاركوا بأنفسهم

---

* لقد تنبأ بعض المندوبين بجرأة بأن الولايات المتحدة قد تصل إلى تعداد مائة مليون من السكان وقد تم الوصول إلى هذا الرقم فى ١٩١٥.

إلا فى أجزاء صغيرة جداً من الأمور العامة، فيتبع ذلك أن الشكل المثالى للحكومة الكاملة يجب أن يكون نيابياً[4].

لماذا تحتاج الديمقراطية إلى انتخابات حرة وعادلة ومتكررة؟

كما رأينا، فإننا إذا قبلنا المساواة السياسية كشىء مرغوب فيه، فيجب أن يكون لكل مواطن فرصة متساوية وفعالة للتصويت، ويجب أن تعتبر جميع الأصوات متساوية. وإذا أريد تطبيق المساواة فى التصويت، فمن الواضح أن الانتخابات يجب أن تكون حرة وعادلة. أن تكون حرة يعنى أن المواطنين يمكنهم الذهاب إلى مراكز الانتخاب دون خوف من الانتقام. وإذا أريد أن تكون عادلة، فيجب أن تعتبر جميع الأصوات متساوية. ولكن الانتخابات الحرة والعادلة غير كافية. فتصور انتخاب ممثلين لمدة عشرين سنة مثلاً. وإذا أريد أن يحتفظ المواطنون بالسلطة النهائية على جدول الأعمال، فيجب أن تكون الانتخابات متكررة.

إن أفضل الطرق لتنفيذ انتخابات حرة وعادلة غير واضح. ففى أواخر القرن التاسع عشر حل الاقتراع السرى محل رفع الأيدى. وعلى الرغم من أن التصويت العلنى مازال له عدد قليل من المؤيدين، إلا أن السرية قد أصبحت السمة العامة، والدولة التى تنتهك فيها هذه السرية على نطاق واسع يحكم عليها بأنها تنقصها الانتخابات الحرة والعادلة. ولكن الجدل يستمر حول نوع نظام التصويت الذى يستوفى مقاييس العدالة على أحسن وجه. وهل نظام التمثيل النسبى مثل ما هو متبع فى أغلب الدول الديمقراطية أكثر تحقيقاً للعدالة من النظام المتبع فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة؟ يمكن إبداء حجج معقولة لكليهما، كما سنرى عندما نعود إلى هذا السؤال فى الفصل العاشر. ولكن عند مناقشة نظم الاقتراع المختلفة يفترض الحاجة إلى نظام عادل، وكيفية تحقيق العدالة وغيرها من الأهداف المعقولة هى ببساطة مشكلة فنية.

ما مدى التكرار الواجب للانتخابات؟ إذا بنينا الحكم على ممارسات القرن العشرين فى الدول الديمقراطية فإن الإجابة التقريبية ربما تكون أن الانتخابات السنوية للمندوبين التشريعيين قد تكون أكثر من اللازم، وما زاد عن حوالى خمس سنوات يكون فترة طويلة جداً. ومع ذلك فمن الواضح أن الديمقراطيين يمكن أن يختلفوا بشأن الفترة المحددة، وكيف يمكن أن تتغير بالنسبة للوظائف المختلفة والممارسات التقليدية المختلفة. والموضوع هو أنه بدون انتخابات متكررة يفقد المواطنون قدراً كبيراً من السيطرة على موظفيهم المنتخبين.

لماذا تحتاج الديمقراطية إلى التعبير الحر ؟

نبدأ بأن حرية التعبير مطلوبة حتى يتمكن المواطنون من المشاركة بفعالية فى الحياة السياسية. إذ كيف يستطيع المواطنون أن يجعلوا وجهات نظرهم معروفة، ويطلبوا من إخوانهم المواطنين والنواب أن يتبنوها إلا إذا كانوا يستطيعون التعبير عن أنفسهم بحرية بشأن جميع الأمور التى تؤثر على سلوك الحكومة؟ وإذا أريد أن يأخذوا وجهات نظر الآخرين فى الاعتبار، فيجب أن يتمكنوا من سماع ما يريد الآخرون قوله. إن حرية التعبير لا تعنى فقط أن لك الحق فى أن يستمع إليك. إنها تعنى أيضاً أن لك الحق فى سماع ما يريد الآخرون قوله.

والحصول على الفهم المستنير للإجراءات والسياسات المحتملة للحكومة يتطلب أيضاً حرية التعبير. ولتحقيق الكفاية المدنية يحتاج المواطنون إلى فرص للتعبير عن وجهات نظرهم الخاصة، وأن يتعلموا من غيرهم، وأن يشاركوا فى مناقشات ومشاورات، وأن يقرأوا ويسمعوا ويناقشوا الخبراء والمرشحين السياسيين والأشخاص الذين يثقون فى حكمهم، وأن يتعلموا بطرق أخرى تعتمد على حرية التعبير.

وأخيراً فإنه بدون حرية التعبير سرعان ما يفقد المواطنون قدرتهم على التأثير على جدول أعمال القرارات الحكومية. إن المواطنين الصامتين قد يكونون رعايا مثاليين للحاكم المستبد، ولكنهم يكونون كارثة على الديمقراطية.

لماذا تحتاج الديمقراطية إلى إتاحة مصادر بديلة ومستقلة للمعلومات؟

إن إتاحة مصادر بديلة ومستقلة نسبياً للمعلومات، شأنها شأن حرية التعبير، مطلوبة للعديد من المعايير الأساسية للديمقراطية. فلننظر إلى الفهم المستنير. كيف يمكن أن يحصل المواطنون على المعلومات التى يحتاجون إليها إذا كانت الحكومة تسيطر على كافة المصادر الهامة للمعلومات؟ أو حتى إذا كانت مجموعة واحدة تنفرد باحتكار تقديم المعلومات؟ يجب إذن أن يتاح للمواطنين الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات لا تخضع للحكومة، ولا تسيطر عليها مجموعة أخرى أو وجهة نظر واحدة.

أو لنفكر فى المشاركة الفعالة والتأثير فى جدول الأعمال العام. كيف يستطيع المواطنون أن يشاركوا بفعالية فى الحياة السياسية إذا كانت جميع المعلومات التى يحصلون عليها يقدمها مصدر وحيد، مثل الحكومة، أو حتى حزب أو طائفة أو مصلحة واحدة؟

لماذا تتطلب الديمقراطية جمعيات مستقلة؟

كما رأينا من قبل، كان من اللازم حدوث تغيير جذرى فى طرق التفكير لقبول الحاجة إلى الجمعيات السياسية ـ مجموعات المصالح ومنظمات الضغط والأحزاب السياسية. وإذا كانت الجمهورية الكبيرة تحتاج إلى انتخاب نواب، فكيف إذن يمكن التنافس فى الانتخابات؟ إن تشكيل منظمة مثل حزب سياسى يعطى المجموعة ميزة انتخابية واضحة. وإذا سعت مجموعة واحدة للحصول على هذه الميزة، فهل يحجم الآخرون الذين لا يوافقون على سياساتهم؟ ثم لماذا يجب أن يتوقف النشاط السياسى بين الانتخابات؟ يمكن التأثير على المشرعين، وتزكية القضايا، وتعزيز السياسات، والتماس التعيينات. وعلى ذلك، فعلى العكس من مدينة أو بلدة صغيرة، فإن الحجم الكبير للديمقراطية فى دولة ما يجعل الجمعيات السياسية لازمة ومرغوباً فيها. وعلى أى حال كيف يمكن منعها بدون النيل من حق المواطنين فى المساهمة بفعالية فى الحكم؟ ففى ديمقراطية كبيرة إذن، ليست الجمعيات السياسية لازمة ومرغوباً فيها فقط، ولكنها حتمية. والجمعيات المستقلة أيضاً من مصادر التثقيف المدنى والتنوير. فهى تقدم للمواطنين إلى جانب المعلومات، فرصاً للمناقشة والمشاورة والحصول على المهارات السياسية.

لماذا تحتاج الديمقراطية إلى مواطنة متضمنة؟

يمكن العثور على الإجابة طبعاً فى الأسباب التى أوصلتنا إلى استنتاجات الفصل الأخير. ولسنا فى حاجة إلى تكرارها هنا.

يمكن أن ننظر إلى المؤسسات الدستورية التى وضعت فى هذا الفصل ولخصت فى الشكل (٦) بطرق عديدة. فبالنسبة لدولة تفتقر إلى واحدة أو أكثر من المؤسسات، وتعتبر إلى هذا القدر غير ديمقراطية بالقدر الكافى، يمكن أن تساعدنا معرفة المؤسسات السياسية الأساسية على وضع استراتيجية لتحقيق التحول الكامل إلى الديمقراطية النيابية الحديثة. وفى الدولة التى قامت حديثاً

بتحقيق التحول، يمكن أن تبين لنا هذه المعرفة المؤسسات الحاسمة التى تحتاج إلى دعم وتعميق وتقوية. ولما كانت المؤسسات جميعها ضرورية للديمقراطية النيابية الحديثة (الديمقراطية البوليأركية)، فيمكن أن ننظر إليها أيضاً على أنها تؤسس المستوى الأدنى من التحول إلى الديمقراطية.

والذين يعيشون من بيننا فى الديمقراطية القديمة، والتى حدث التحول فيها من عدة أجيال، وأصبحت المؤسسات السياسية الواردة فى الشكل (٦) متينة البنيان، يواجهون تحدياً مختلفاً وعلى نفس القدر من الصعوبة لأنه حتى إذا كانت المؤسسات ضرورية للتحول للديمقراطية، فمن المؤكد أنها غير كافية للتحقيق الكامل للمعايير الديمقراطية المبينة فى الشكل (٦)، والسابق وصفها فى الفصل الرابع. ألا يحق لنا إذن، بل يجب علينا، أن نقيم مؤسساتنا الديمقراطية على أساس هذه المعايير؟ يبدو من الواضح لى، ولكثيرين غيرى، أنه بالحكم على مؤسساتنا السياسية القائمة على أساس المعايير الديمقراطية يتبين أن بها أوجه قصور عديدة.

وعلى ذلك، فكما نحتاج إلى استراتيجيات للتحول إلى الديمقراطية فى الدول غير الديمقراطية، وإلى تقوية المؤسسات الديمقراطية فى الدول المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية، فإننا نحتاج بنفس القدر فى الدول الديمقراطية القديمة إلى ضرورة وكيفية التحرك إلى أبعد من المستوى الحالى للديمقراطية.

اسمحوا لى أن أضعها على الوجه التالى : فى كثير من الدول تنحصر المهمة فى تحقيق التحول إلى الديمقراطية إلى مستوى الديمقراطية البوليأركية. ولكن التحدى للمواطنين فى الديمقراطيات القديمة يكمن فى اكتشاف طرق الوصول إلى مستوى من الديمقراطية أبعد من الديمقراطية البوليأركية.

الفصل التاسع

منوعات (١)

الديمقراطية على مستويات مختلفة

هل هناك أنواع مختلفة من الديمقراطية؟ وإذا كان ذلك، فما هى؟ لما كان تعبير الديمقراطية وتعبير الصفة الديمقراطية يستخدمان بصورة متبادلة بدون تمييز بينهما، فإننا نميل إلى تبنى وجهة نظر «همتى دمتى» فى قصة «من خلال المرآة».

«عندما أستخدم كلمة» كما قال همتى دمتى بطريقة متعالية، «فإنها تعنى بالضبط ما أختار أن تعنيه ـ بلا زيادة ولا نقصان».

«السؤال هو» كما قالت أليس، «ما إذا كنت تستطيع أن تجعل الكلمات تعنى أشياء كثيرة مختلفة».

«السؤال هو» كما قال همتى دمتى، «أيها يكون السيد ـ هذا كل شىء».

ولكن الكلمات لها أهمية

إذا قبلنا وجهة نظر أليس، فإن كل شخص حر فى أن يسمى أى حكومة ديمقراطية حتى الحكومة

المستبدة. إن هذا يحدث أكثر مما تتصور. فالحكام المستبدون يدعون فى بعض الأوقات أن نظامهم فى الحكم هو فى الواقع نوع خاص من «الديمقراطية». يفوق الأنواع الأخرى. فقد أكد لينين مثلاً أن: «ديمقراطية البروليتاريا أكثر ديمقراطية بمليون مرة من أى ديمقراطية بورجوازية، والحكومة السوفييتية أكثر ديمقراطية بمليون مرة عن أكثر الجمهوريات البورجوازية ديمقراطية»[1]. وقد كان هذا من الرجل الذى كان المهندس الرئيسى فى وضع أسس النظام الدكتاتورى الذى حكم الاتحاد السوفييتى لأكثر من ستين عاماً.

وقد وضع مثل هذه الخرافات قادة ودعاة «الديمقراطيات الشعبية» المستبدة، التى قامت فى وسط وشرق أوروبا فى الدول التى وقعت تحت السيطرة السوفييتية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن لماذا نقبل بجبن دعوى الطغاة بأنهم فى الواقع ديمقراطيين؟ فالحية الرقطاء لا تصبح يمامة لأن أصحابها يقولون ذلك. وأياً ما كان ما يقوله قادة ودعاة الدول، فإننا ملزمون بالحكم على دولة بأنها ديمقراطية فى حالة ما إذا كانت تمتلك جميع المؤسسات السياسية اللازمة للديمقراطية.

ولكن هل يعنى هذا أن معايير الديمقراطية تستوفى فقط بالمجموعة الكاملة للمؤسسات السياسية للديمقراطية البوليأركية التى وصفناها فى الفصل السابق؟ ليس بالضرورة.

- إن المؤسسات الديمقراطية البوليأركية ضرورية لتحويل الحكومة إلى الديمقراطية فى نظام الحجم الكبير، وبخاصة فى الدولة. ولكن قد لا تكون ضرورية أو حتى غير ملائمة للديمقراطية فى الوحدات على مستوى أصغر (أو أكبر؟)، أو فى الجمعيات الأصغر المستقلة عن الدولة، وتساعد على إقامة المجتمع المدنى. (وسنزيد عن ذلك بعد لحظات).

- لقد وصفت مؤسسات الديمقراطية البوليأركية فى الفصل السابق بصورة عامة. ولكن ألا يمكن أن تختلف الدول الديمقراطية إلى مدى بعيد وفى طرق هامة، فى مؤسساتها السياسية الخاصة: تنظيم الانتخاب، ونظم الأحزاب أو غير ذلك؟ سنناقش بعضاً من هذه التنويعات فى الفصلين القادمين.

- ضرورة مؤسسات الديمقراطية البوليأركية لا تعنى أنها كافية للديمقراطية، وإن كان النظام السياسى الذى يضم هذه المؤسسات يعتبر مستوفياً للمعايير الديمقراطية التى سبق وصفها فى الفصل الرابع بصورة كافية إلى حد ما. ولكن أليس من الممكن أن تتيح مؤسسات أخرى، وربما إضافية، للدولة أن تحقق واحداً أو أكثر من هذه المعايير بصورة أكبر؟

الديمقراطية: الإغريقية فى مقابل الحديثة

إذا كانت المؤسسات السياسية المطلوبة للديمقراطية يجب أن تتضمن نواباً منتخبين، فماذا نقول عن الإغريق الذين أطلقوا كلمة ديمقراطية لأول مرة على حكومات دول مدنهم؟ ألا يكون فرض وجهة نظرنا الحالية مفارقة تاريخية سخيفة إذا استنتجنا كما فعل لينين وموسولينى وغيرهما من أعداء الديمقراطية فى القرن العشرين، أن الإغريق ببساطة «أساءوا استخدام التعبير؟ فقد كانوا هم، ولسنا نحن، الذين ابتكروا واستخدموا كلمة «ديمقراطية»، وإنكار أن أثينا كانت ديمقراطية ربما يشبه القول بأن ما اخترعه الإخوان رايت لم يكن طائرة، لأن الآلة المبتكرة التى اخترعاها تشبه قليلاً طائراتنا اليوم.

وإذا استمررنا مع الاحترام الواجب للاستخدام السابق، ربما نستطيع أن نتعلم شيئاً عن الديمقراطية من القوم الذين قدموا لنا الكلمة إلى جانب تقديم أمثلة ملموسة لما كانوا يعنون بها. إذا فحصنا أشهر أمثلة الديمقراطية الإغريقية فى أثينا، فسنلاحظ فوراً اختلافين هامين عن صورتها الحالية. إن أغلب الديمقراطيين اليوم، وللأسباب التى بحثناها، سيصرون على أن النظام الديمقراطى المقبول يجب أن يستوفى معياراً للديمقراطية لم يكن ليقبله الإغريق: التضمين. كما أننا أضفنا أيضاً مؤسسة سياسية لم ينظر إليها الإغريق على أنها غير ضرورية لديمقراطيتهم فحسب، وإنما غير مرغوب فيها أساساً: انتخاب نواب يملكون سلطة وضع القوانين. يمكن أن نقول: إن النظام السياسى الذى ابتكروه كان ديمقراطية أولية، ديمقراطية الجمعية، أو اجتماع ديمقراطى للمدينة. ولكن من المؤكد أنهم لم يخترعوا الديمقراطية النيابية كما نفهمها اليوم[2]؟

ديمقراطية الجمعية فى مقابل الديمقراطية النيابية

إن تعودنا على قبول شرعية الديمقراطية النيابية يجعل من العسير علينا أن نفهم لماذا تعلق الإغريق عاطفياً بديمقراطية الجمعية. وإن كان دعاة الديمقراطية الآخرون حتى عهد قريب يشعرون بنفس الشعور إلى عام ١٧٦٢، وهو العام الذى نشر فيه جان جاك روسو كتابه عن العقد الاجتماعى. وربما بعد ذلك إلى «أعداء الفيدرالية» الذين كانوا يعارضون الدستور الأمريكى الجديد، لأنهم كانوا يعتقدون أنه فى ظل حكومة فيدرالية لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم، وإلى مواطنى كانتونات سويسرا ومدن فيرمونت الذين مازالوا متمسكين بحماس باجتماعات المدن، وإلى الطلبة الأمريكيين فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين الذين طالبوا بحماس أن تحل «الديمقراطية بالمشاركة» محل النظم النيابية، وإلى آخرين غيرهم مستمرين

فى التأكيد على فضائل الحكومة الديمقراطية بجمعيات المواطنين.

ودعاة ديمقراطية الجمعية الذين يعرفون التاريخ يدركون أن النيابة كأسلوب ديمقراطى لها ماض شاحب. فكما رأينا فى الفصل الثانى، فقد بدأت الحكومات النيابية ليس كممارسة ديمقراطية ولكن كوسيلة لجأت إليها الحكومات غير الديمقراطية ـ الملكيات أساساً ـ لوضع أيديهم علي موارد غنية وموارد أخرى أرادوها، لخوض الحروب بصفة خاصة. ففى الأصل إذن، لم تكن النيابة ديمقراطية، لقد كانت مؤسسة غير ديمقراطية نقلت فيما بعد إلى النظرية والممارسة الديمقراطية.

وإلى أبعد من شكهم الذى له أساس سليم فى أن هذه المؤسسة تفتقر إلى أوراق اعتماد ديمقراطية، فإن نقاد النيابة لديهم نقطة أساسية أهم. ففى الوحدة السياسية الصغيرة، مثل البلدة، تتيح ديمقراطية الجمعية للمواطنين الفرص المرغوب فيها للمشاركة فى عملية حكم أنفسهم، والتى لا تستطيع أن تقدمها الحكومة النيابية فى وحدة كبيرة.

لننظر إلى أحد المعايير المثالية للديمقراطية التى جاء وصفها فى الفصل الرابع : فرص المشاركة بفعالية فى اتخاذ القرارات. ففى وحدة صغيرة يحكمها مواطنوها المجتمعون فى جمعية شعبية يستطيع المشاركون أن يناقشوا ويتشاوروا فى المسائل التى يعتبرونها هامة، وبعد الاستماع إلى التأييد والمعارضة، يستطيعون أن يصلوا إلى قرار، ويستطيعون أن يدلوا بأصواتهم مباشرة فى الأمور المعروضة عليهم، ونتيجة لذلك لا يحتاجون إلى تفويض القرارات الهامة إلى نواب، قد يكونون متأثرين بأهدافهم ومصالحهم الخاصة بدلاً من أهداف ومصالح ناخبيهم.

وبالنظر إلى هذه المزايا، لماذا أعيد تشكيل الفهم القديم للديمقراطية حتى يستوعب مؤسسة سياسية غير ديمقراطية فى أصلها؟

النيابة كانت قائمة

كما هى العادة، يقدم التاريخ جزءاً من الإجابة. ففى الدول التى كانت تمارس انتخاب نواب، وجد المصلحون الديمقراطيون فرصة مذهلة. لم يجدوا سبباً لاستبعاد النظام النيابى رغم أصوله المريبة، وحق الاقتراع الضيق الذى يستبعد الكثيرين الذى كان يعتمد عليه. واعتقدوا أنه بتوسيع قاعدة الانتخاب يمكن أن يحول المجلس التشريعى أو البرلمان إلى كيان أكثر تمثيلاً بصورة حقيقية يمكنه خدمة أغراض الديمقراطية. لقد رأى بعضهم فى النيابة تغيراً عميقاً ومذهلاً فى إمكانيات الديمقراطية. والمفكر الفرنسى فى القرن الثامن عشر دستو دى تراسى الذى كان نقده لسلفه مونتسكيو ذا تأثير

كبير على توماس جفرسون، لاحظ منتصراً: «النيابة أو الحكومة النيابية يمكن اعتبارها اكتشافاً جديداً غير معروف فى عصر مونتسكيو... الديمقراطية النيابية... هى ديمقراطية أصبحت عملية لفترة طويلة تمتد على مساحة كبيرة من الأرض»[3].

وفى ١٨٢٠ وصف جون ستيوارت مل «نظام النيابة» على أنه «الاكتشاف الكبير فى العصور الحديثة»[4]. إن كلمات ـ اختراع جديد أو اكتشاف كبير ـ تساعد على استرجاع بعض من الإثارة التى أحسها المصلحون الديمقراطيون عندما أزاحوا غشاوة الفكر الديمقراطى التقليدى، ورأوا أن نوعاً جديداً من الديمقراطية يمكن خلقه بتطعيم شجرة الديمقراطية العتيقة بممارسة العصور الوسطى فى النيابة.

لقد كانوا على صواب. لقد أدت عملية التوسيع فى النهاية إلى حكومة نيابية مبنية على أساس تضمين الشعب كله، وساعدت بذلك على الوصول إلى مفهومنا الحديث للديمقراطية.

ورغم ذلك، ونظراً للعيوب النسبية للنيابة، لماذا لم يرفضها المصلحون الديمقراطيون كلية، ويختاروا بدلاً منها الديمقراطية المباشرة على شكل جمعية الشعب على الطريقة الإغريقية مثلاً؟ وعلى الرغم من أن هذا الاحتمال كان له بعض المؤيدين إلا أن أغلب مؤيدى الديمقراطية، مثل واضعى دستور الولايات المتحدة، استنتجوا أن الوحدة السياسية التى أرادوا جعلها ديمقراطية كانت كبيرة جداً بالنسبة لديمقراطية الجمعية.

مرة أخرى، عن الحجم والديمقراطية

أمور الحجم. إن كلاً من عدد الأشخاص ومدى اتساع المساحة فى الوحدة السياسية لها آثار على شكل الديمقراطية. لنتصور للحظة أنك مصلح ديمقراطى فى دولة ذات حكومة غير ديمقراطية، وترغب فى تحويلها إلى الديمقراطية. إنك لا ترغب فى تحلل وطنك إلى عشرات، وربما مئات من الدويلات الصغرى، على الرغم من أن كلاً منها قد تصل من الصغر إلى الحد الذى يمكن مواطنيها من لقاءات متكررة لممارسة سيادتهم فى جمعية. والمواطنون فى بلدك أكثر من أن يجتمعوا، والأكثر من هذا أنكم منتشرون فى مساحة من الأرض أوسع من أن تتمكنوا من الاجتماع بدون صعوبات رهيبة. فماذا تفعل؟

ربما تستطيع اليوم وإلى مدى أكبر فى المستقبل من حل مشكلة مساحة الأرض باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، التى تمكن المواطنين المتفرقين فى مساحة شاسعة من «الاجتماع»،

ومناقشة الموضوعات، والإدلاء بالأصوات. ولكن تمكين المواطنين من أن «يلتقوا» إلكترونياً يختلف تماماً عن حل مشكلة الأعداد الكبيرة من المواطنين. وهناك حد تصبح بعده أى محاولة لتنظيم اجتماع يضمهم جميعاً للاشتراك فى مناقشة مثمرة، حتى إلكترونياً، عملاً مثيراً للسخرية.

ما هو الحجم الذى يصبح كبيراً بالنسبة لديمقراطية الجمعية؟ وما هو الصغر الكافى؟ طبقاً لتقديرات علمية حديثة كان عدد المواطنين من الذكور، فى دول المدينة الإغريقية يتراوح ما بين ألفين وعشرة آلاف، وهو العدد المناسب فى رأى عدد من المنظرين السياسيين الإغريق لمدينة فاضلة، أو دولة مدينة ذات حكم ذاتى. ومع ذلك ففى أثينا كان حجم السكان أكبر كثيراً من ذلك ـ ربما حوالى ستين ألفاً فى قمة الديمقراطية الأثينية فى ٤٥٠ ق. م. «والنتيجة» كما كتب أحد العلماء «أن أثينا كانت ببساطة تضم مواطنين أكثر من أن تعمل بطريقة سليمة كمدينة». وبعد ذلك بقرن من الزمان، نتيجة للهجرة والموت فى الحروب والأمراض، والقيود الإضافية على المواطنة، ربما انخفض العدد إلى النصف، وهو ما كان كثيراً جداً بحيث لا تتسع الجمعية إلا لجزء صغير من المواطنين الأثينيين الذكور[5].

ستبين بعض العمليات الحسابية البسيطة. العواقب القاسية للوقت والأعداد. لنفترض أننا نبدأ بوحدة صغيرة جداً، لجنة مثلاً تضم عشرة أعضاء. فإننا نعتقد أنه من المعقول السماح لكل عضو بعشر دقائق على الأقل لمناقشة الموضوع المطروح. فسنحتاج بذلك إلى حوالى ساعة وأربعين دقيقة لاجتماعنا، وهو من المؤكد ليس فترة كبيرة من الوقت يقضيها أعضاء اللجنة فى الاجتماع. ولكن لنفترض أن الموضوع من التعقيد بحيث يحتاج كل عضو فى الجمعية إلى نصف ساعة، فسنحتاج إذن إلى الاجتماع لمدة خمس ساعات، وربما إلى اجتماعين، وهى مدة من الوقت لا تزال مقبولة.

ولكن اللجنة الكبيرة تماماً تصبح جمعية صغيرة من المواطنين. فلنفكر مثلاً فى قرية تضم مائتى شخص، حيث تتكون مجموعة السكان البالغين من مائة شخص مثلاً، وجميعهم يحضرون اجتماعات الجمعية. ولنفترض أن كلاً منهم يسمح له بعشر دقائق، فسيتطلب هذا المجموع المتواضع يومين لمدة ثمانى ساعات كل يوم ـ وهو أمر غير مستحيل، ولكن من المؤكد أن تحقيقه صعب. ولنبق مع افتراض عشر دقائق فقط لمشاركة كل مواطن. فكلما زادت الأعداد أصبح الموقف غير معقول بشكل متزايد. وفى «المدينة المثالية» ذات العشرة آلاف من المواطنين، يصبح الوقت المطلوب أكثر من أى حدود محتملة. والعشر دقائق المخصصة لكل مواطن ستتطلب أكثر من مائتى يوم عمل لمدة ثمانى ساعات فى اليوم. وتخصيص نصف ساعة سيحتاج إلى عامين

جدول ١: الثمن المرتفع لديمقراطية المشاركة

عدد الأشخاص	الوقت المطلوب إذا كان لكل شخص					
	عشر دقائق			ثلاثون دقيقة		
	دقائق	ساعات	٨ ساعة/ يوم	دقائق	ساعات	٨ ساعة/ يوم
١٠	١٠٠	٢		٣٠٠	٥	
٢٠	٢٠٠	٣		٦٠٠	١٠	١
٥٠	٥٠٠	٨	١	١٥٠٠	٢٥	٣
٥٠٠	٥٠٠٠	٨٣	١٠	١٥٠٠٠	٢٥٠	٣١
١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٦٧	٢١	٣٠٠٠٠	٥٠٠	٦٣
٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٣٣	١٠٤	١٥٠٠٠٠	٢٥٠٠	٣١٣
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٦٦٧	٢٠٨	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	٦٢٥

كاملين تقريباً من الاجتماعات المستمرة (الجدول ١).

وافتراض أن كل مواطن سيرغب في الكلام افتراض سخيف، كما يعرف كل من له أقل خبرة باجتماعات المدن. والمعتادأن قليلاً من الأشخاص يقومون بأغلب الكلام. أما الباقون فسيمتنعون لسبب أو لآخر من كثير من الأسباب: لأن ما كانوا ينوون قوله سبق تغطيته بشكل كاف، أو لأنهم قد كونوا رأيهم فعلاً، أو يعانون من خوف الخطابة، أو إحساس بعدم الكفاية، أو عدم وجود اهتمام قوى بالموضوع المطروح، أو نقص في المعلومات، وهكذا. وعندما تقوم القلة بالمناقشة، يستمع الآخرون (أو لا يستمعون)، وعندما يحل وقت التصويت يدلون بأصواتهم (أو لا يدلون).

يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المناقشة والتساؤل قد يتم في أماكن أخرى. وأغلب الساعات المطلوبة في الجدول ١ قد تستغل فعلاً في مناقشة الأمور العامة في اجتماعات غير رسمية متعددة الأنواع. لذلك يجب ألا نقرأ الجدول ١ بنظرة سطحية. ومع ذلك فعلى الرغم من جميع الشروط المعقولة، فإن ديمقراطية الجمعية تعاني من بعض المشاكل الشديدة:

- فرص المشاركة تتناقص بشدة مع حجم مجموعة المواطنين.
- على الرغم من أن عدداً أكبر يستطيع المشاركة بالاستماع إلى المتحدثين، فإن الحد

الأقصى لعدد المشاركين فى اجتماع واحد، والذين لهم فرصة معقولة للتعبير عن أنفسهم بالكلام، قليل جداً ــ ربما أقل كثيراً من مائة.

- وهؤلاء الأعضاء ذوو المشاركة الكاملة يصبحون فى الواقع نواباً عن الآخرين. إلا فى التصويت (وهذا الاستثناء هام، وسأعود إليه بعد قليل).
- وهكذا فإنه حتى فى الوحدة التى تحكمها ديمقراطية الجمعية، فمن المحتمل وجود نظام نيابى من الناحية الفعلية.
- ولكن لا شىء يضمن أن الأعضاء ذوى المشاركة الكاملة ينوبون عن الآخرين.
- ولتقديم نظام مرض لاختيار النواب، قد يفضل المواطنون بتعقل أن ينتخبوا نوابهم فى انتخابات حرة وعادلة.

الحدود الديمقراطية للحكومة النيابية

وعلى ذلك فالنيابة على ما يبدو لها الميزة. أو هل لها؟ إن مبعث السخرية فى ضم الوقت والأعداد هو أنه سلاح محايد ذو حدين: فهو يبين بسرعة نقص كبير فى ديمقراطية الحكومة النيابية. وبالعودة إلى الجدول ١ وتمريناتنا الحسابية، لنفترض أننا نحسب الآن الوقت الذى قد يكون مطلوباً إذا كان لكل مواطن أن يجتمع لفترة قصيرة مع مندوبه. إن الجدول ١ يقدم حالة مدمرة ضد احتمالات المشاركة فى حكومة نيابية. دعنا نتصور أن نائباً منتخباً يرغب فى تخصيص عشر دقائق لمناقشة أمور مع كل مواطن بالغ فى دائرته الانتخابية. وسنتجاهل وقت الانتقال والأمور العملية الأخرى. لنفترض أن الدائرة تضم عشرة آلاف مواطن بالغ، وهو أكبر عدد وارد فى الجدول ١. وهو المطلوب إثباته: يجب على النائب أن يتيح أكثر من نصف أيام السنة لمجرد مقابلة الناخبين. وفى الولايات المتحدة ينتخب النواب فى الكونجرس فى دوائر تضم فى المتوسط أكثر من أربعمائة ألف مواطن بالغ. فعضو مجلس النواب فى الولايات المتحدة، الذى يرغب فى تخصيص مجرد عشر دقائق لكل مواطن فى الدائرة لن يكون لديه وقت لأى شىء آخر. وإذا كان سيقضى ثمانى ساعات فى العمل يومياً، فى كل يوم من أيام السنة، فسيحتاج إلى أكثر من عشرين عاماً، أو عشر دورات، أطول من بقاء أى نائب فى الكونجرس.

ديمقراطية الجمعية أو الديمقراطية النيابية؟ ديمقراطية الحجم الصغير أو ديمقراطية الحجم

الكبير؟ أيهما أفضل؟ وأيهما أكثر ديمقراطية؟ لكل دعاة متحمسين. وكما رأينا آنفاً يمكن تقديم دفاع قوى لمزايا كل منهما. ولكن تمريناتنا الحسابية المصطنعة أظهرت حدوداً مستعصية على المشاركة المدنية تنطبق بحياد قاس على كل منهما. لأن أياً منهما لا يستطيع الهروب من القيود المنيعة التى يضعها تفاعل الوقت اللازم لعملية المشاركة، وعدد المواطنين الذين لهم حق المشاركة.

قانون الوقت والأعداد : كلما زاد عدد المواطنين فى الوحدة الديمقراطية، كان عدد المواطنين الذين يمكنهم المشاركة مباشرة فى قرارات الحكومة أقل، وزادت حاجتهم إلى تفويض السلطة لآخرين.

معضلة ديمقراطية أساسية

يلوح فى الخلف معضلة ديمقراطية أساسية. فإذا كان هدفنا هو إنشاء نظام ديمقراطى للحكومة يقدم أقصى الفرص للمواطنين للمشاركة فى القرارات السياسية، فإن الميزة تكمن بوضوح فى ديمقراطية الجمعية فى نظام سياسى صغير الحجم. ولكن إذا كان هدفنا هو إنشاء نظام ديمقراطى للحكومة يقدم أوسع مجال لها للتعامل بفاعلية مع المشاكل الأكثر أهمية للمواطنين، فإن الميزة ستكمن عادة فى وحدة بلغت من الضخامة حداً يجعل النظام النيابى ضرورة. وهذه هى معضلة مشاركة المواطنين فى مقابل فاعلية النظام :

فكلما صغر حجم الوحدة الديمقراطية زاد احتمال مشاركة المواطنين، وقلت حاجة المواطنين إلى تفويض اتخاذ قرارات الحكومة إلى ممثليهم. وكلما زاد حجم الوحدة، زادت قدرتها على التعامل مع المشاكل الهامة للمواطنين، وزادت حاجة المواطنين لتفويض اتخاذ القرارات إلى ممثلين.

ولا أدرى كيف يمكننا التخلص من هذه المعضلة. ولكن حتى إذا كنا لا نستطيع أن نتجنبها، فإننا نستطيع أن نواجهها.

الصغير جميل، أحيانا

إن النظم السياسية، كما هو الحال فى جميع الأنشطة البشرية الأخرى، ليس من الضرورى أن تحقق احتمالاتها. هناك عنوان كتاب ينتزع خلاصة أحد الأوجه: الصغير جميل[6].

لا شك أنه من الممكن نظرياً أن تحقق النظم السياسية الصغيرة جداً شأوا عالياً من مشاركة المواطنين قد لا تستطيع النظم الكبيرة أن تبلغه. ولكن غالباً، وربما عادة، تقصر عن تحقيق إمكانياتها.

إن اجتماعات المدير فى بعض مدن نيو إنجلند الصغيرة تقدم أمثلة جيدة للحدود والاحتمالات. وعلى الرغم من أنه فى أغلب مدن نيو إنجلند قد تم استبدال اجتماعات المدينة التقليدية جزئياً أو كلياً بمجلس تشريعى من نواب منتخبين، فإنها ما زالت حية وسليمة فى ولاية فيرمونت الريفية.

وقد وجد مراقب متعاطف ومشارك درس اجتماعات المدن فى فيرمونت أن حوالى ١٢١٥ اجتماع مدينة قد تم فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٩٤ فى ٢١٠ مدن فى فيرمونت، تضم أقل من أربعة آلاف وخمسمائة مواطن، وقد استنتج من تسجيلات ١١٢٩ اجتماعاً من اجتماعات المدينة.

> إن متوسط عدد الحاضرين عندما كان الحضور فى أقصى ارتفاعه كان ١٣٩. وكان متوسط المشاركة لمرة واحدة على الأقل ٤٥... وفى المتوسط كان ١٩٪ من الناخبين المؤهلين حاضرين فى اجتماع المدينة، و ٧٪ من الناخبين المؤهلين (٣٧٪ من الحاضرين) سيتكلمون مرة واحدة على الأقل... وأغلب المتكلمين يتكلمون أكثر من مرة... والاجتماع المتوسط يستغرق أربع ساعات تقريباً... للمشاورة. إنه يستمر لفترة تكفى لإعطاء كل من الحاضرين دقيقتين و ١٤ ثانية للحديث. ولما كان من يتحدثون طبعاً أقل ممن يحضرون، فإن الوقت المتاح لكل متكلم يكاد يكون خمس دقائق... وعلى العكس، لما كان عدد المشاركات يبلغ حوالى أربع أضعاف عدد المشاركين، فإن اجتماع المدينة المتوسط يتيح دقيقة واحدة و ٢٠ ثانية لكل مشاركة[7].

إن اجتماعات المدن، على ما يبدو، ليست بالتحديد مثالاً للديمقراطية المشاركة. ولكن لا يمثل ذلك القصة الكاملة. فعندما يعلم المواطنون أن الموضوعات المطروحة تافهة أو غير مثيرة للجدل، فإنهم يختارون البقاء فى منازلهم ـ ولم لا؟ ولكن الموضوعات الخلافية تخرجهم. وعلى الرغم من أن مدينتى فى ولاية كونيتكت قد تخلت إلى حد بعيد عن اجتماعات المدينة التقليدية، فإننى أتذكر موضوعات كان المواطنون مختلفون جداً بشأنها، وتواجدوا بأعداد كبيرة ضاقت بها قاعة الاجتماعات بالمدرسة الثانوية، وقد عقد اجتماع آخر للذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع الأول ثبت أنه كان كبيراً بنفس القدر. وكما فى فيرمونت، لا يسيطر المتعلمون والبلغاء على مناقشات

اجتماعات المدينة. إن المعتقدات القوية والتصميم على إبداء الرأى ليسا حكراً على مجموعة اجتماعية اقتصادية واحدة.

وبرغم جميع قصورها فإن ديمقراطية الجمعية تستحق أن يقال الكثير لصالحها.

ولكن الأكبر أفضل، أحيانا

كما رأينا فى الفصل الثانى، فإن الإغريق لم يهربوا من المعضلة. فكما كانوا يعلمون، فإن كعب أخيل للدولة الصغيرة هو ضعفها العسكرى فى مواجهة دولة كبيرة. وعلى الرغم من عبقرية وشجاعة الأثينيين فى الحفاظ على استقلالهم، فإنهم لم يستطيعوا أن يمنعوا الهزيمة أمام القوة المتفوقة لفيليب المقدونى فى ٣٢٢ ق م. أو قرون السيطرة الأجنبية التى تبعتها. فبمجرد البدء فى ظهور الدولة القومية المركزية أصبحت باقى دول المدن محكوماً عليها. وآخر جمهورية كبرى لدولة المدينة، فينيسيا، سقطت بدون مقاومة أمام قوات نابليون بونابرت فى ١٧٩٧، ولم تسترد استقلالها بعد ذلك أبداً.

وفى القرون الحديثة، وخاصة فى القرن العشرين، ظهرت الطاقة المحدودة لوحدات الحكم الذاتى الصغيرة بما يلائم ديمقراطية الجمعية، بين الحين والآخر، ليس فقط فى الأمور العسكرية، ولكن عند التعامل مع الأمور الاقتصادية، والمرور، والنقل، والاتصالات، وحركة الناس والبضائع، والصحة، وتنظيم الأسرة، والزراعة، والغذاء، والجريمة، والتعليم، وحقوق الإنسان المدنية والسياسة، ومجموعة أخرى من الموضوعات الهامة.

وبدون حدوث كارثة عالمية تخفض سكان العالم بصورة فاجعة ودائمة وتدمر تكنولوجيتها المتقدمة، يصعب تصور عالم تختفى فيه جميع الوحدات السياسية الكبيرة، ويحل محلها بصورة شاملة، وحدات سياسية مستقلة تماماً، وبها عدد قليل من السكان (أقل من خمسين ألف نسمة على الأكثر) بشكل يمكن المواطنين من حكم أنفسهم، ويختارون أن يحكموا أنفسهم بنظام ديمقراطية الجمعية وحدها. ومما يزيد الأمور سوءاً أن عالماً من وحدات صغيرة مستقلة تماماً من المؤكد أنه سيكون غير مستقر، لأن الأمر لا يتطلب أكثر من تجمع عدد قليل من هذه الوحدات تشترك فى عدوان عسكرى، وتبتلع وحدة صغيرة بعد أخرى، وبذلك تخلق نظاماً أكبر من أن تصلح فيه حكومة الجمعية. ولتحويل هذه الوحدة الأكبر الجديدة إلى الديمقراطية، سيحتاج المصلحون الديمقراطيون (أو الثوريون) إلى إعادة اختراع الديمقراطية النيابية.

الجانب المظلم : صفقة بين الصفوة

برغم جميع مزاياها، فإن الحكومة النيابية لها جانب مظلم ــ وأغلب المواطنين فى الدول الديمقراطية يدركون ذلك، وأغلبهم يقبله كجزء من ثمن النيابة.

والجانب المظلم هو: فى ظل حكومة نيابية، يقوم المواطنون عادة بتفويض سلطة تقديرية ضخمة بشأن قرارات ذات أهمية غير عادية. إنهم يفوضون السلطة، ليس فقط لنوابهم المنتخبين، ولكن بطريقة غير مباشرة للإداريين والبيروقراطيين والموظفين العموميين والقضاة، وبطريقة أبعد أيضاً للمنظمات الدولية. ويلحق بمؤسسات الديمقراطية البوليأركية التى تساعد المواطنين لممارسة نفوذهم على سلوك وقرارات حكومتهم، عملية غير ديمقراطية، وهى المساومة بين الصفوة السياسية والبيروقراطية.

ومن ناحية المبدأ، تحدث مساومة الصفوة فى الحدود الموضوعة من خلال المؤسسات والممارسات الديمقراطية. ولكن هذه الحدود غالباً ما تكون عريضة، كما أن المشاركة والرقابة الشعبية ليست دائماً قوية، وتمتلك الصفوة السياسية والبيروقراطية قدرة تقديرية كبيرة. وعلى الرغم من القيود على السيطرة الشعبية، فإن الصفوة السياسية فى الدول الديمقراطية ليسوا طغاة خارج السيطرة. إن الأمر بعيد عن ذلك. فالانتخابات المتكررة تجبرهم على المتابعة الدقيقة للرأى العام. يضاف إلى ذلك، أنهم عند الوصول إلى قرارات فإن الصفوة السياسية والبيروقراطية تمارس تأثيراً متبادلاً، ويقيد كل منهما الآخر. إن مساومة الصفوة لها نظامها الخاص للقيود والتوازنات المتبادلة. إن النواب المنتخبين فى مشاركتهم فى عملية المساومة يشكلون سبيلاً تدخل من خلاله الرغبات والأهداف والقيم الشعبية فى القرارات الحكومية. إن أفراد الصفوة السياسية والبيروقراطية فى الدول الديمقراطية ذوو نفوذ أكثر من المواطنين العاديين، ولكنهم ليسوا طغاة.

هل يمكن أن تكون المنظمات الدولية ديمقراطية؟

لقد وجهنا اهتمامنا حتى الآن إلى احتمالات الديمقراطية فى وحدات أصغر حجماً من دولة أو دولة ــ الأمة. ولكن ماذا عن الوحدات الأكبر حجماً، أو على الأقل ذات المقياس المختلف تماماً، المنظمات الدولية؟

لقد شعرت الدول الديمقراطية خلال أواخر القرن العشرين بشكل متزايد بعواقب «الدولية» ــ

الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والبيروقراطية، والعسكرية. فماذا ينطوى عليه المستقبل للديمقراطية؟ وحتى فى حالة تنازل حكومات دول مستقلة عن كثير من سلطتها إلى حكومات دولية من نوع أو آخر، ألا تتحرك العملية الديمقراطية ببساطة إلى المستوى الدولى؟ وإذا كان ذلك، وإذا أصبحت الحكومات الدولية البازغة ديمقراطية فإن القيم الديمقراطية لن تضار، بل ربما عززت.

يمكن الرجوع إلى التاريخ للبحث عن مثيل. فكما رأينا فى الفصل الثانى، فإن الموضع الأصلى لفكرة وممارسة الديمقراطية كان دولة المدينة. ولكن دول المدن لم تستطع مقاومة قوة الدولة القومية المتزايدة. وإما أن دول المدينة لم تعد قائمة كوحدات يمكن التعرف عليها، أو أصبحت حكومات محلية خاضعة لحكومة الدولة، كما كان الحال فى أثينا وفينيسيا. ألا ينتظر إذن أن تصبح الحكومات القومية فى القرن الحادى والعشرين أشبه بحكومات محلية خاضعة لحكومات دولية ديمقراطية؟

ويمكن مع ذلك أن نقول إن خضوع الحكومات المحلية الأصغر لحكومة الدولة لم يشكل نهاية الديمقراطية، بل على العكس، فإن تحول الحكومات القومية إلى الديمقراطية لم تعمل على توسيع ميدان الديمقراطية فقط، بل أتاحت مكاناً هاماً للعمليات الديمقراطية فى الوحدات التابعة ـ البلدان والمدن والكانتونات والولايات والمحافظات والأقاليم، وما أشبه ذلك. وعلى ذلك، فمن وجهة النظر هذه، لا يكمن التحدى فى وقف التحول إلى الدولية فى مسارها، وهو أمر مستحيل. إن التحدى يكمن فى جعل المنظمات الدولية ديمقراطية.

وعلى الرغم من أن هذه النظرة قد تروق لكل من يجعل للديمقراطية قيمة كبيرة، فإننى للأسف مرغم على استنتاج أن ذلك مسرف فى التفاؤل. فحتى فى الدول التى قامت فيها المؤسسات والممارسات الديمقراطية لفترة طويلة، وأصبحت مستقرة، فإنه من الصعب جداً على المواطنين أن يمارسوا سيطرة فعالة على الكثير من القرارات الحاسمة فى الشئون الخارجية، وأصعب منه أن يفعلوا ذلك فى المنظمات الدولية.

والاتحاد الأوروبى يقدم برهاناً معبراً. فهناك، توجد بصفة رسمية هياكل ديمقراطية اسماً مثل الانتخابات العامة والبرلمان. ومع ذلك فيكاد جميع المراقبين يتفقون على أن هناك «نقصاً ديمقراطياً» ضخماً. فالقرارات الحاسمة تتخذ أساساً من خلال المساومة بين الصفوة السياسية والبيروقراطية. والقيود لا توضع بعمليات ديمقراطية، ولكن تتم أساساً عن طريق ما يستطيع المفاوضون أن يجعلوا الآخرين يوافقون عليه، ومع الأخذ فى الاعتبار العواقب المحتملة بالنسبة

للأسواق الوطنية والدولية. فالصفقات والهيراركية والأسواق تحدد النتائج. وفيما عدا التصديق على النتائج لا تكاد العمليات الديمقراطية تقوم بأى دور.

فإذا كانت المؤسسات الديمقراطية غير فعالة إلى حد بعيد فى حكم الاتحاد الأوروبى، فإن احتمالات إقامة الديمقراطية فى النظم الدولية الأخرى تبدو أكثر بعداً. ولتحقيق مستوى من السيطرة الشعبية التى يمكن أن تقترب من المستوى الموجود فعلاً فى الدول الديمقراطية، فإن على المنظمات الدولية أن تحل العديد من المشاكل بنفس طريقة التعامل فى الدول الديمقراطية. وعلى القادة السياسيين أن يبتكروا مؤسسات سياسية تقدم للمواطنين فرصاً للمشاركة والنفوذ والتأثير السياسى تساوى فى فعاليتها تقريباً تلك القائمة فعلاً فى الدول الديمقراطية. وللاستفادة من هذه الفرص سيكون على المواطنين أن يهتموا ويكتسبوا معلومات عن قرارات السياسة فى المنظمات الدولية، كما هو الحال الآن بالنسبة لقرارات الحكومات فى دولهم. ولتحقيق حصول المواطنين على معلومات، على الصفوة السياسية والمواصلاتية أن يشتركوا فى المناظرات والمناقشات العامة عن البدائل فى طرق تشغل انتباه وعواطف الجمهور. ولتأمين المناقشات العامة، قد يكون من الواجب خلق معادل دولى للتنافس السياسى القومى بين الأحزاب والأفراد والمتقدمين للمناصب. والنواب المنتخبين، أو المعادل الوظيفى لهم (أياً كان) سيكونون فى حاجة إلى ممارسة السيطرة على البيروقراطيات الدولية الهامة كما يفعل المشرعون والتنفيذيون الآن فى الدول الديمقراطية.

وكيفية توزيع مندوبى أى «مجموعة دولية نظرية للمواطنين» على الجماهير فى الدول المختلفة يمثل صعوبة إضافية. وبالنظر إلى الفروق الضخمة فى حجم السكان فى الدول المختلفة، فلا يمكن لأى نظام نيابى أن يعطى وزناً متساوياً لصوت كل مواطن، ويمنع فى نفس الوقت الدول الصغيرة من أن تغلب بانتظام فى التصويت من جانب الدول الكبيرة، وعلى ذلك فإن جميع الحلول المقبولة فى الديمقراطيات الأصغر ستمنع المساواة السياسية بين أعضاء الشعوب الأكبر. وكما هو الحال فى الولايات المتحدة وغيرها من النظم الفيدرالية، فإنه يمكن تجميع حلول مقبولة كما تم بالنسبة للاتحاد الأوروبى. وأياً كان الحل الوسط الذى يتم التوصل إليه، فمن السهولة أن يصبح مصدراً للتوتر الداخلى، وخاصة فى غياب هوية مشتركة قوية.

ويصبح التوتر أكثر احتمالاً، لأنه كما ذكرت بالنسبة للديمقراطيات القومية، فإنه من المؤكد أن أغلب القرارات سينظر إليها على أنها ضارة لمصالح بعض الأشخاص، وكذلك الحال فى المنظمات الدولية. وقد يقع الحمل الثقيل لبعض القرارات على مجموعات أو أقاليم أو دول معينة. إن وجود ثقافة سياسية داعمة لمؤسسات معينة قد يكون مساعداً للتغلب على هذه التوترات، بل ربما كان

ضرورياً. ولكن تكوين ثقافة سياسية يستغرق وقتاً، ربما عدة أجيال. يضاف إلى ذلك أنه إذا أريد لقرارات السياسة أن تكون مقبولة، وقابلة للتنفيذ على نطاق واسع بين من خسروا فى الاقتراع، ربما كان من اللازم تكوين نوع من هوية مشتركة، مساوية لتلك الموجودة فى الدول الديمقراطية القائمة.

ويبدو لى أنه من غير المحتمل توفير هذه المتطلبات الحاسمة لتحقيق الديمقراطية فى المنظمات الدولية. ولكن إذا لم يتم توفير المتطلبات، فما هى الطريقة التى ستتخذ بها القرارات الدولية؟ إنها ستتخذ أساساً، فى رأيى، بالمساومة بين الصفوة السياسة والبيروقراطية ـ الرؤساء التنفيذيين، والوزراء، والدبلوماسيين، وأعضاء البيروقراطيات الحكومية وغير الحكومية، وقادة رجال الأعمال وأمثالهم. وعلى الرغم من أن العمليات الديمقراطية فى بعض الأحيان قد تضع الحدود الخارجية التى تعقد الصفوة فى إطارها صفقاتها، فإن إطلاق اسم «الديمقراطية» على المؤسسات السياسية فى المنظومات الدولية يصبح سلباً للتعبير من كل معنى.

مجتمع تعددى قوى داخل الدول الديمقراطية

على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تنتقل الديمقراطية إلى المستوى الدولى، فإنه من الهام لنا أن نتذكر أن كل دولة ديمقراطية تحتاج إلى وحدات أصغر. وهى فى الدولة الحديثة ذات تنوع هائل. فحتى أصغر الدول الديمقراطية تحتاج إلى حكومات للبلديات. والدول الأكبر قد يكون بها وحدات أخرى، أحياء، ومقاطعات، وولايات، ومحافظات، وأقاليم، وغير ذلك. وأياً كان صغر حجم الدولة بالمقياس العالمى، فإنها ستحتاج إلى مجموعة ثرية من الجمعيات والمنظمات المستقلة ـ أى مجتمع مدنى تعددى.

والسؤال عن أفضل الطرق لحكم الجمعيات الأصغر فى الدولة والمجتمع ـ اتحادات التجارة، والمشروعات الاقتصادية، ومجموعات المصالح المتخصصة، والمنظمات التعليمية، وغيرها ـ لا يقبل رداً واحداً. قد لا تكون الحكومة الديمقراطية مطلوبة فى جميع الجمعيات، فالاختلافات الكبيرة فى الكفاءة قد تضع حدوداً شرعية على مدى تطبيق المعايير الديمقراطية. وحتى عندما يكون للديمقراطية ما يبررها فلا يمكن أن يكون شكل واحد بالضرورة هو الأفضل.

ومع ذلك فيجب ألا يمر مظهر غير ديمقراطى فى أى حكومة بدون اعتراض، سواء كان فى حكومة الدولة أو وحداتها أو الجمعيات المستقلة فى مجتمع مدنى تعددى. ومبادئ الديمقراطية تضع

بعض الأسئلة التى قد نوجهها إلى حكومة أى جمعية.

- عند الوصول إلى قرارات، هل تضمن حكومة الجمعية إعطاء اهتمام متساوٍ لخير ومصالح كل فرد سيتقيد بهذه القرارات؟
- هل هناك من بين أعضاء الجمعية من هم أفضل من الآخرين فى الحكم بحيث يجب أن يعطوا سلطة كاملة ونهائية على حكومة الجمعية؟ وإذا لم يكن ذلك، فهل يجب علينا فى حكم الجمعية ألا نعتبر جميع أعضاء الجمعية متساوين سياسياً؟
- وإذا كان الأعضاء متساوين سياسياً، فهل يجب على حكومة الجمعية ألا تحقق المعايير الديمقراطية؟ وإذا كان يجب عليها، فإلى أى مدى تتيح الجمعية لأعضائها فرصاً للمشاركة الفعالة أو المساواة فى التصويت، والحصول على فهم مستنير، وممارسة السيطرة النهائية على جدول الأعمال؟

فى أغلب المنظمات فى كل مكان، وربما فيها جميعاً، هناك مكان لبعض الديمقراطية، وفى جميع الدول الديمقراطية تقريباً، هناك مكان كبير لمزيد من الديمقراطية.

الفصل العاشر

منوعات (٢)

الدســـاتيـر

كما أن الديمقراطية تأتى فى أحجام مختلفة، فإن الدساتير الديمقراطية أيضاً تأتى فى أساليب وأشكال متنوعة. ولك أن تتساءل، هل الخلافات فى الدساتير فى الدول الديمقراطية لها أهمية فعلاً؟ يبدو أن الإجابة هى لا ونعم وربما.

ولشرح السبب فى ذلك، سأبدأ بالاستشهاد أساساً بتجربة الدساتير فى الديمقراطيات القديمة، فى الدول التى تواجدت فيها المؤسسات الديمقراطية بصفة مستمرة منذ ١٩٥٠ ـ وعددها اثنان وعشرون (استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لوكسمبرج، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)[1].

إن الخلافات بينها تكفى لتقديم فكرة واضحة عن مدى الاحتمالات. ومع ذلك فإن التنظيمات الدستورية فى الدول المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية ليست أقل أهمية. وقد تكون أكثر أهمية فى الواقع لأنها قد تكون حاسمة فى نجاح التحول إلى الديمقراطية.

وفى وصف الدساتير والتنظيمات الدستورية، أود أن أستخدم هذه العبارات بشكل متسع لتشمل الممارسات الهامة، التى قد لا يحددها الدستور، مثل نظم الانتخاب والأحزاب. وسيصبح

السبب فى قيامى بذلك واضحاً فى الفصل التالى.

ما هى إذن الاختلافات الهامة فى الدساتير الديمقراطية، وما مدى أهميتها؟

مدون أو غير مدون؟ إن الدستور غير المدون قد يبدو متناقضاً فى الألفاظ، ومع ذلك فى عدد قليل من الدول تفهم بعض المؤسسات والممارسات المستقرة على أنها تشمل النظام الدستورى، على الرغم من أنها غير واردة فى وثيقة واحدة أقرت كدستور للدولة. ففى الديمقراطيات الأقدم (ومن المؤكد بين الديمقراطيات الأحدث) يرجع الدستور غير المدون إلى ظروف تاريخية غير عادية إلى حد بعيد، كما هو الحال فى الحالات الثلاث الاستثنائية فى بريطانيا العظمى، وإسرائيل[2]، ونيوزيلندا. ومع ذلك فقد أصبح إقرار دساتير مدونة هو الإجراء السائد.

وثيقة حقوق؟ هل يحتوى الدستور على وثيقة صريحة للحقوق؟ ومرة أخرى، على الرغم من أن الوثيقة الدستورية الصريحة للحقوق ليست عامة بين الديمقراطيات الأقدم، فإنها الآن الإجراء السائد. ولأسباب تاريخية، ولغيبة دستور مدون، فإن الاستثناء الملحوظ كان بريطانيا (حيث يوجد مع ذلك دعم كبير للفكرة).

حقوق اجتماعية واقتصادية؟ على الرغم من أن الدستور الأمريكى والدساتير الباقية من القرن التاسع عشر فى الدول الديمقراطية الأقدم ليس لديها بصفة عامة ما تقوله صراحة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية[3]، فإن الدساتير التى صدرت منذ الحرب العالمية الثانية تتضمن بشكل نموذجى الإشارة إلى هذه الحقوق. ومع ذلك، ففى بعض الأحيان لا تكون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الواردة (فى تطويل كبير أحياناً) أكثر من إشارة رمزية.

فيدرالى أو أحادى؟ فى النظام الفيدرالى تضمن بعض الوحدات الصغيرة ــ الولايات، والمحافظات والمناطق ــ الدوام ومجالاً كبيراً من السلطة، أما فى النظم الأحادية فإن وجودها وسلطتها تعتمد على قرارات تصدرها الحكومة القومية. ومن بين الدول الديمقراطية الأقدم، الاثنتان والعشرين، تعتبر ست منها فيدرالية تماماً (أستراليا، والنمسا، وكندا، وألمانيا، وسويسرا، والولايات المتحدة). وفى جميع هذه الدول الست ترجع الفيدرالية إلى ظروف تاريخية خاصة[4].

هيئة تشريعية من مجلس واحد أو مجلسين؟ على الرغم من أن نظام المجلسين هو الغالب إلا أن إسرائيل لم يكن لديها مجلس ثان أبداً، ومنذ ١٩٥٠ ألغى المجلس الأعلى فى كل من الدول الإسكندنافية الأربع وفنلندا ونيوزيلندا.

الرقابة القضائية؟ هل تستطيع محكمة عليا أن تحكم بعدم دستورية قوانين صدرت بشكل سليم من السلطة التشريعية القومية؟ لقد كان هذا الإجراء المعروف باسم الرقابة القضائية مظهراً

قياسياً فى الدول الديمقراطية ذات النظام الفيدرالى ، حيث ينظر إليها على أنها ضرورية إذا أريد للدستور القومى أن يسود على القوانين الصادرة من الولايات أو المحافظات أو الكانتونات. ولكن الأمر الأكثر إلحاحاً هو ما إذا كانت المحكمة تستطيع أن تعلن عدم دستورية قانون صدر من البرلمان القومى. وسويسرا فى الواقع تقصر سلطة الرقابة القضائية على تشريعات الكانتونات فقط. وإن كانت أغلب الدول الديمقراطية، كما رأينا، ليست فيدرالية، ومن بين النظم الأحادية لا يوجد شكل من الرقابة القضائية إلا فى حوالى النصف. يضاف إلى ذلك أنه حتى فى الدول التى يوجد بها رقابة قضائية، فإن مدى محاولة المحاكم استخدام هذه السلطة يختلف عن الحالة القصوى فى الولايات المتحدة، حيث تتمتع المحكمة العليا بسلطة استثنائية، إلى دول تكن فيها السلطة القضائية احتراماً كبيراً لقرارات البرلمان. وتعتبر كندا كنظام فيدرالى لديها محكمة عليا تتمتع بسلطة إعلان أن كلاً من القوانين الفيدرالية والإقليمية غير دستورية. وتستطيع مجالس الأقاليم التشريعية والبرلمان الفيدرالى إلغاء قرار المحكمة بالتصويت مرة ثانية على إقرار القانون موضوع البحث.

ولاية مدى الحياة أو فترة محدودة للقضاة؟ يتمتع أعضاء الهيئة القضائية الفيدرالية (أى القومية) فى الولايات المتحدة بحكم الدستور بولاية مدى الحياة. وميزة الولاية مدى الحياة أن تضمن للقضاة استقلالاً أكبر عن الضغوط السياسية. ولكن إذا كان لهم سلطة الرقابة القضائية، فإن أحكامهم قد تعكس تأثير أيديولوجية قديمة لم تعد الأغلبية الجماهيرية أو التشريعية تؤيدها . وعلى ذلك فقد يستخدمون الرقابة القضائية لعرقلة الإصلاح، كما حدث فى الولايات المتحدة بتدخلهم الشهير فى فترة الإصلاح الكبير من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧ تحت قيادة الرئيس فرانكلين د. روزفلت. وأخذا بالتجربة الأمريكية فى الاعتبار، لجأت بعض الدول الديمقراطية، التى نصت دساتيرها صراحة على الرقابة القضائية التى وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، إلى رفض الولاية مدى الحياة، واختارت بدلاً منها فترات محدودة، وأياً كانت طويلة كما فى ألمانيا وإيطاليا واليابان.

استفتاءات؟ هل الاستفتاءات القومية ممكنة، أو ربما إجبارية فى حالة تعديلات الدستور؟ تقدم سويسرا الحالة النهائية، الاستفتاءات فى الموضوعات القومية مسموح بها، وفى تعديلات الدستور إجبارية ومتعددة. وعلى الطرف الآخر، لا يتضمن دستور الولايات المتحدة أحكاماً للاستفاءات (ولم يتم أى استفتاء قومى على الإطلاق) وإن كانت شائعة فى كثير من الولايات. وعلى العكس من الولايات المتحدة، ففى أكثر من نصف الديمقراطيات القديمة أجرى استفتاء مرة واحدة على الأقل.

رئاسية أو برلمانية؟ فى النظام الرئاسى ينتخب الرئيس التنفيذى مستقلاً عن المجلس التشريعى، ويتمتع دستورياً بسلطات هامة. أما فى النظام البرلمانى أو الوزارى فإن الرئيس التنفيذى يختار ويمكن أن يستبعد بمعرفة البرلمان. والمثال الكلاسيكى للحكومة الرئاسية هو الولايات المتحدة، أما المثال الكلاسيكى للحكومة البرلمانية فهو بريطانيا العظمى.

لقد تم اختراع الحكومة الرئاسية عن طريق المندوبين فى المؤتمر الدستورى الأمريكى فى ١٧٨٧. كان أغلب المندوبين معجبين بالدستور البريطانى (غير المدون) بسبب «فصله للسلطات» فى قضاء مستقل عن كل من الجهاز التشريعى والتنفيذى، ومجلس تشريعى (برلمان) مستقل عن الجهاز التنفيذى، وسلطة تنفيذية (الملكية) مستقلة عن الجهاز التشريعى. وعلى الرغم من أن المندوبين كانوا يسعون إلى محاكاة فضائل الدستور البريطانى، فمن الواضح أن الملكية لم تكن واردة، لذلك أربكتهم مشكلة الجهاز التنفيذى. ولما لم يكن لديهم نماذج تاريخية ملائمة، فإنهم تصارعوا حول هذا السؤال لمدة شهرين تقريباً قبل تقديم الحل.

وعلى الرغم من أن المؤتمر كان اجتماعاً استثنائياً للموهبة الدستورية، فإن مرور الوقت خلع على المندوبين بعد نظر أكبر كثيراً مما تبينه السجلات التاريخية أو تسمح به قابلية البشر للخطأ. فكما هو الحال فى كثير من الاختراعات، فإن واضعى النظام الرئاسى الأمريكى (أو بمعنى أصح النظام الرئاسى ـ البرلمانى) لم يكن فى إمكانهم التنبؤ بكيفية تطور اختراعهم عبر القرنين التاليين. كما لم يكن فى وسعهم التنبؤ بأن الحكومة البرلمانية كانت على وشك أن تظهر كحل بديل أوسع انتشاراً.

وعلى الرغم من أن الحكومة البرلمانية الآن شىء يكاد يكون غير متصور بين الأمريكيين، فلو كان مؤتمرهم الدستورى قد عقد بعد ثلاثين سنة تقريباً فمن المحتمل تماماً أن المندوبين كانوا سيقترحون نظاماً برلمانياً. لأنهم لم يفهموا (كما لم يفهم المراقبون فى بريطانيا أيضاً) أن النظام الدستورى البريطانى كان هو نفسه يمر بتغيير سريع. لقد كان، باختصار، يتحول إلى نظام برلمانى يضع السلطة التنفيذية فى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وليس فى الملك. وعلى الرغم من أنه يختار شكلاً بمعرفة الملك، فإن رئيس الوزراء يتم فى الواقع اختياره بأغلبية البرلمان (الذى أصبح مع الوقت مجلس العموم). ويبقى فى منصبه بدعم الأغلبية البرلمانية فقط. ورئيس الوزراء يختار بدوره الأعضاء الآخرين فى مجلس الوزراء. وقد استقر هذا النظام منذ حوالى عام ١٨١٠.

والذى حدث هو أنه فى أغلب الدول الديمقراطية الأقدم والمستقرة الآن، حيث ظهرت واستمرت المؤسسات الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أصبحت أشكالاً مختلفة

من الحكومة البرلمانية وليس الحكومة الرئاسية هى الوضع الدستورى المقبول.

نظم الانتخاب؟ ما هى بالتحديد طريقة تخصيص المقاعد فى المجلس التشريعى القومى بالنسبة إلى اختيارات الناخبين فى الانتخابات؟ فعلى سبيل المثال، هل الحزب الذى حصل مرشحوه على ٣٠ فى المائة من الأصوات فى الانتخاب يحصل على ما يقرب من ٣٠ فى المائة من المقاعد؟ أم هل يحصل على ١٥ فى المائة أو حوالى ذلك؟ وعلى الرغم من أن النظام الانتخابى لا يحتاج إلى تحديده بشكل دقيق فى «الدستور»، فكما اقترحت من قبل فإنه من المفيد أن نعتبره جزءاً من النظام الدستورى بسبب الطريقة التى تتفاعل بها النظم الانتخابية مع الأجزاء الأخرى من الدستور. وهناك المزيد عن هذا الموضوع فى الفصل التالى.

وعلى الرغم من أن قائمة البدائل يمكن مدها أكثر من ذلك، إلا أنها من المؤكد تكفى لبيان أن التنظيمات الدستورية فى الديمقراطيات الأقدم تختلف اختلافاً واسعاً. يضاف إلى ذلك أن التنوعات التى ذكرتها تعتبر عامة إلى حد ما، وإذا كنا سننتقل إلى مستوى ملاحظة أكثر تحديداً فإننا سنكتشف اختلافات هامة أخرى.

لذلك يمكن الآن أن نستنتج أن دساتير الدول الديمقراطية تختلف من نواح هامة. ولكن هل التنوعات تجعل بعض الدساتير أفضل، أو ربما أكثر ديمقراطية؟ وهل يمكن أن يكون هناك نوع هو الأفضل بين الدساتير الديمقراطية؟.

وهذه الأسئلة تثير تساؤلاً آخر. كيف يمكننا تقييم الأفضلية النسبية لمختلف الدساتير؟ لا شك أننا نحتاج إلى بعض المعايير.

كيف تحدث الدساتير فرقاً

قد تكون الدساتير هامة لديمقراطية الدولة من عدة أوجه.

الاستقرار : قد يساعد الدستور على تحقيق الاستقرار للمؤسسات السياسية الديمقراطية الأساسية التى جاء وصفها فى الفصل ٨. إنها لا تستطيع أن تضع إطاراً ديمقراطياً للحكومة فقط، ولكنها تؤمن جميع الحقوق والضمانات اللازمة، والتى تحتاجها المؤسسات السياسية الأساسية.

الحقوق الأساسية : قد يحمى الدستور حقوق الأغلبية والأقلية. وعلى الرغم من أن هذا المعيار موجود ضمناً فى المعيار الأول، فإن الاختلافات بين الدساتير الديمقراطية تجعل من المفيد

إعطاء اهتمام خاص للحقوق والواجبات الأساسية التى تقدم الضمانات لكل من الأغلبية والأقلية.

الحياد : قد يضمن الدستور الحياد بين المواطنين فى الدولة. وبعد أن أُمنت الحقوق والواجبات الأساسية يمكن أن تؤمن التنظيمات الدستورية أيضاً. إن عملية وضع القوانين معدة بحيث لا تحابى أو تعاقب وجهات النظر أو المصالح المشروعة لأى مواطن أو مجموعة من المواطنين.

المساءلة : يمكن أن يعد الدستور بحيث يمكن المواطنين من مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم وأعمالهم وسلوكهم خلال فترة «معقولة» من الوقت.

التمثيل العادل: يشكل «التمثيل العادل» فى ديمقراطية ما، موضوعاً للنقاش لا ينتهى، ويؤثر ذلك جزئياً على المعيارين التاليين.

الإجماع المطلع : قد يساعد الدستور المواطنين والقادة على تكوين إجماع مطلع بشأن القوانين والسياسات. ويمكن أن يفعل ذلك بخلق الفرص والحوافز للقادة السياسيين للدخول فى مفاوضات وتسويات وبناء تحالف مما ييسر التوفيق بين المصالح المختلفة. وسيأتى المزيد عن هذا فى الفصول الآتية.

الحكومة الفعالة: أعنى بالفعالية أن الحكومة تتخذ إجراءات تتعامل مع ما يعتبره المواطنون أهم المواضيع والمشاكل التى يواجهونها، والتى على أساسها يعتقدون أن إجراء الحكومة ملائم. والحكومة الفعالة هامة جداً وخاصة فى أوقات الطوارئ الكبرى التى تسببها الحرب أو التهديد بالحرب، والتوتر الدولى الحاد، والصعوبات الاقتصادية الشديدة، والأزمات المشابهة. ولكنها مطلوبة أيضاً فى الأوقات العادية، عندما تتصدر الموضوعات الهامة جداول أعمال المواطنين والقادة. ومن المؤكد، أنه على المدى القريب قد تستطيع حكومة غير ديمقراطية فى بعض الأوقات مواجهة هذا المعيار بشكل أفضل من حكومة ديمقراطية، وإن كانت قدرتها على ذلك على المدى البعيد موضع شك أكثر. وعلى أى حال فنحن معنيون بحكومات تعمل فى إطار حدود ديمقراطية. وداخل هذه الحدود، يبدو منطقياً أن نحتاج إلى نظام دستورى ينطوى على إجراءات لا تشجع التوقف التام المتطاول أو التأخير أو التهرب، فى مواجهة المواضيع الكبرى، ويشجع اتخاذ إجراءات للتعامل معها.

القرار الكفء : على الرغم من أن الحكومة الفعالة مطلوبة، فليس فى وسعنا أن نعجب بدستور ييسر الإجراء الحاسم والحازم، ولكن يجعل من الصعب على الحكومة أن تستفيد بأفضل

معرفة متاحة لحل المشاكل العاجلة فى جدول أعمال الدولة. إن الإجراء الحاسم ليس بديلاً للسياسة الحكيمة.

الشفافية والوضوح : أعنى بهذين المعيارين أن عمل الحكومة مفتوح بشكل كاف لاطلاع الجمهور، وبسيط بشكل كاف فى أساسياته، بحيث يستطيع المواطنون أن يفهموا بيسر كيف وماذا تعمل. وعلى ذلك يجب ألا يكون مركباً بشكل معقد بحيث لا يستطيع المواطنون فهم ما يجرى، ولأنهم لا يفهمون حكومتهم، فلا يستطيعون أن يحاسبوا قادتهم بسهولة وخاصة عند الانتخابات.

المرونة : إن النظام الدستورى لا يجب أن يكون مؤسساً بصلابة، أو ثابتاً لا يتغير عن طريق الكتابة والتقاليد بحيث لا يمكن تكيفه مع المواقف المستجدة.

الشرعية : إن استيفاء المعايير العشرة السابقة يذهب بعيداً نحو تقديم شرعية كافية للدستور إلى جانب ولاء المواطنين والصفوة السياسية بما يضمن بقاءه. إلا أنه فى دول معينة يمكن أن تصبح بعض التنظيمات الدستورية أكثر توافقاً من غيرها التى لها مبدأ تقليدى للشرعية. فعلى سبيل المثال، ورغم التناقض الذى قد يبدو لكثير من الجمهوريين، فإن الاحتفاظ بملك كرأس للدولة مع تكيف الملكية مع متطلبات البوليأركية أضفى شرعية إضافية على الدساتير الديمقراطية فى الدول الإسكندنافية، وهولندا، وبلجيكا، واليابان، وأسبانيا، وبريطانيا. على العكس من ذلك فإنه فى أغلب الدول الديمقراطية سترتطم أى محاولة لدمج ملك كرئيس للدولة مع المعتقدات الجمهورية السائدة. ولذلك فإن اقتراح ألكسندر هاملتون فى المؤتمر الدستورى فى ١٧٨٧ بأن تكون ولاية الرئيس التنفيذى مدى الحياة ـ أى «ملك انتخابى» ـ قد رفض بدون مناقشة تقريباً. وكما لاحظ مندوب آخر، إلبردج جيرى «ليس هناك جزء من ألف من مواطنينا ممن ليسوا ضد أى اتجاه نحو الملكية»[5].

ما مدى الفرق الذى تسببه الاختلافات ؟

هل الاختلافات الدستورية مثل هذه لها أهمية فعلاً ؟

للإجابة على هذا السؤال نحتاج أن نقدم مجموعتين من الأدلة إلى تلك الموجودة فى الدول الديمقراطية الأقدم الاثنتين والعشرين. يمكن استخلاص مجموعة من الخبرات من الديمقراطيات «الأحدث» فى الدول التى قامت واستمرت فيها المؤسسات الديمقراطية الأساسية خلال النصف الثانى من القرن العشرين. ومجموعة أخرى تتكون من التاريخ المأساوى وإن كانت مرشدة للدول

التى أقيمت فيها المؤسسات الديمقراطية فى وقت ما خلال القرن العشرين، ولكنها انهارت واستسلمت، مؤقتاً على الأقل، لنظام استبدادى.

وعلى الرغم من أن هذه المصادر الثلاثة الضخمة للأدلة لم يتم تسجيلها وتحليلها تماماً، فإننى أعتقد أنها تقدم بعض النتائج الهامة.

أولاً، كل بديل دستورى مما سبق الإشارة إليه موجود فى واحدة على الأقل من الديمقراطيات المستقرة. وعلى ذلك، فإنه من المعقول تماماً، وضرورى منطقياً، أن نستنتج أن العديد من التنظيمات الدستورية المختلفة تتوافق مع المؤسسات السياسية الأساسية للديمقراطية البوليأركية التى وصفت فى الفصل الثامن. وتستطيع المؤسسات السياسية فى الديمقراطية البوليأركية، على ما يبدو، أن تتخذ أشكالاً معينة كثيرة.

لماذا كان ذلك؟ لقد سادت ظروف خلفية معينة ملائمة جداً لاستقرار المؤسسات الديمقراطية الأساسية (التى ستناقش فى الفصل ١٢) فى جميع هذه الديمقراطيات المستقرة الأقدم. ونظراً لهذه الظروف الملائمة، فإن الاختلافات الدستورية، مثل تلك التى سبق شرحها، ليس لها تأثير كبير على استقرار المؤسسات الديمقراطية الأساسية. وإذا حكمنا بهذا المعيار وحده، نجد أن الاختلافات التى شرحتها لا يبدو أن لها أهمية. فالدول الديمقراطية إذن لها خيار واسع من المؤسسات داخل حدود عريضة.

وعلى العكس من ذلك، عندما لا تكون الظروف الخلفية غير ملائمة لدرجة كبيرة، فمن غير المحتمل إمكان المحافظة على الديمقراطية بأى تخطيط دستورى.

ونستطيع، بقدر قليل من المبالغة، أن نلخص النقطتين الأوليين كما يلى:

إذا كانت الظروف الخلفية ملائمة جداً، فإن الاستقرار محتمل مع أى نوع تقريباً من الدساتير يحتمل أن تأخذ به الدولة، أما إذا كانت الظروف الخلفية غير ملائمة، فلا يستطيع أى دستور أن ينقذ الديمقراطية.

ومع ذلك فهناك احتمال ثالث أكثر إثارة للاهتمام: فى دولة لا تكون فيها الظروف ملائمة تماماً ولا غير ملائمة تماماً، ولكنها مختلطة، لدرجة أن الديمقراطية وليدة للحظ ولكنها ليست مستحيلة، فى مثل هذه الدولة قد يكون اختيار الشكل الدستورى هاماً. وباختصار: إذا كانت الظروف الخلفية مختلطة فى دولة ما، بعضها ملائم وبعضها غير ملائم، فقد يساعد دستور معد جيداً على بقاء المؤسسات الديمقراطية، فى حين أن دستوراً ردىء الإعداد قد يساعد على انهيار المؤسسات الديمقراطية.

وأخيراً، فإن الاستقرار، رغم كونه حاسما، إلا أنه ليس المعيار الوحيد. وإذا كان لنا أن نحكم على التنظيمات الدستورية بمعايير أخرى، فإنها قد يكون لها عواقب هامة، حتى فى الدول ذات الظروف الملائمة تماماً، للاستقرار الديمقراطى. وإنها لكذلك. فهى تشكل المؤسسات السياسية الصلبة فى الدول الديمقراطية: التنفيذية، والتشريعية، والمحاكم، ونظم الأحزاب، والحكومات المحلية وهكذا.. وشكل هذه المؤسسات قد يكون له بدوره نتائج هامة على عدالة التمثيل فى المجالس التشريعية أو فعالية الحكومة، ونتيجة لذلك قد تؤثر حتى على شرعية الحكومة. وفى الدول ذات الظروف الخلفية والمختلطة، ومصير الاستقرار الديمقراطى بها غير مؤكد إلى حد ما، فإن هذه الاختلافات قد تكون لها أهمية غير عادية.

والواقع أن هذا هو الوضع لأسباب سنبحثها فى الفصل التالى.

الفصل الحادى عشر

منوعات (٣)

الأحزاب ونظم الانتخاب

قد لا تكون هناك مؤسسات سياسية تشكل المنظر السياسى فى دولة ديمقراطية أكثر من نظامها الانتخابى وأحزابها السياسية، ولا أكثر منها تنوعاً.

والاختلافات فى الواقع كبيرة لدرجة أن المواطن المعتاد على التنظيمات الانتخابية ونظام الأحزاب فى بلده، قد يجد المنظر السياسى فى دولة ديمقراطية أخرى غير مفهوم، وإذا فهمه يكون غير جذاب. فبالنسبة لمواطن فى دولة لا يوجد فيها إلا حزبان سياسيان كبيران يتنافسان فى الانتخابات قد تبدو دولة ذات أحزاب متعددة على أنها فوضى سياسية. ولمواطن فى دولة ذات أحزاب متعددة، قد يبدو قيداً سياسياً أن يكون هناك حزبان سياسيان فقط للاختيار بينهما. وإذا كان لأى منهما أن يفحص النظام الحزبى فى دولة الآخر فقد يجد الخلافات أكثر إثارة للارتباك.

كيف نقيم هذه الاختلافات؟ هل بعض النظم الانتخابية أو الحزبية أكثر ديمقراطية من غيرها أو أفضل من نواح أخرى؟

لنبدأ بالاختلافات الرئيسية فى نظم الانتخاب.

نظم الانتخاب

النظم الانتخابية تختلف اختلافاً لا نهاية له[1]. وأحد أسباب اختلافها الكثيرة هو أنه لا يوجد نظام انتخابى يستوفى جميع المعايير التى قد يكون من المعقول أن تحكم عليها بها. هناك كما هو العادة، مبادلات. فإذا اخترنا نظاماً واحداً فنحصل على بعض الفوائد على حساب غيرها.

لماذا كان ذلك؟ لتقديم إجابة مختصرة بشكل محتمل، دعنى أختصر قائمة الاحتمالات إلى اثنتين فقط.

التمثيل النسبى : أكثر نظم الانتخاب شيوعاً فى الديمقراطيات الأقدم هو نظام مصمم خصيصاً ليعطى توافقاً قريباً بين نسبة مجموع الأصوات المعطاة للحزب فى الانتخاب ونسبة المقاعد التى يحصل عليها الحزب فى المجلس التشريعى. فمثلاً إذا حصل حزب على ٥٣ فى المائة من الأصوات سيفوز بنفس النسبة من المقاعد. إن تنظيماً مثل هذا يعرف عادة بأنه نظام التمثيل النسبى.

نظام الأكثرية : إذا كانت نظم التمثيل النسبى مصممة لتستوفى مقياساً واحداً من العدالة، فقد تفترض أن جميع الدول الديمقراطية كانت ستتبناها. ولكن بعضها لم يفعل. لقد اختارت بدلاً من ذلك الأخذ بالتنظيمات الانتخابية التى قد تزيد بقدر كبير نسبة المقاعد التى يفوز بها الحزب صاحب أكبر عدد من الأصوات. فالحزب الذى حصل مثلاً على ٥٣ فى المائة من الأصوات قد يفوز بستين فى المائة من المقاعد. وفى تنويع على هذا النظام مطبق فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، يتم اختيار مرشح واحد من كل دائرة، والمرشح الذى يحصل على أكثر الأصوات هو الذى يفوز. ونظراً للشبه مع سباق الخيل، يسمى هذا فى بعض الأحيان نظام «أول من يتخطى الحاجز».

كلمات عن كلمات

فى الولايات المتحدة يشار إلى مثل هذا التنظيم بأنه نظام تعددى، لأن المرشح الذى يحصل على عدد وافر (ليس أغلبية بالضرورة) من الأصوات هو الفائز. ويشير إليه علماء السياسة عادة على أنه نظام «دوائر ذات عضو واحد، مع انتخابات تعددية»، وهو عنوان أدق وإن كان غير مريح. ونظام الأكثرية هو الاستخدام السائد فى بريطانيا وسآخذ به هنا.

التمثيل النسبى مقابل نظام «الأكثرية». كما سبق أن بينت، فإن الجدال مستمر حول أى نوع من النظم الانتخابية يستوفى بصورة أفضل مطلب أن تكون الانتخابات حرة وعادلة. ولكن نقاد نظام الأكثرية يجادلون بأنه يفشل بصفة عامة فى اختبار التمثيل العادل، وفى بعض الأحيان يفشل فيه بشكل سيئ. ففى الانتخابات البرلمانية البريطانية فى ١٩٩٧ حصل حزب العمال على ٦٤ فى المائة من مقاعد البرلمان - وهى أكبر أغلبية فى تاريخ البرلمانية الحديث، على الرغم من أن ذلك تحقق بالفوز بنسبة ٤٤ فى المائة من الأصوات فقط. وحزب المحافظين، الذى حصل على ٣١ فى المائة من الأصوات لم يحصل إلا على ٢٥ فى المائة من المقاعد. أما الديمقراطيون الأحرار سيئوا الحظ الذين ساندهم ١٧ فى المائة من الناخبين، لم يحصلوا إلا على ٧ فى المائة من المقاعد. (وقد فاز مرشحو الأحزاب الأخرى بجملة ٧ فى المائة من الأصوات و ٤ فى المائة من المقاعد).

كيف تحدث هذه الخلافات بين النسبة المئوية للأصوات فى صالح حزب ما، والنسبة المئوية للمقاعد التى يفوز بها؟ لنتصور نظاماً ديمقراطياً صغيراً يضم ألف عضو فقط موزعين على عشر دوائر متساوية يختار الناخبون من كل منها نائباً واحداً فقط للمجلس التشريعى. لنفترض أنه فى ديمقراطيتنا الصغيرة صوت ٥١٠ ناخبين (أو ٥١ فى المائة) للحزب الأزرق، و ٤٩٠ (أى ٤٩ فى المائة) صوتوا لصالح الحزب الأرجوانى. لنتصور (وإن كان ذلك غير محتمل) أن تأييد كل منهما منتظم تماماً فى كل نواحى ديمقراطيتنا الصغيرة: يتصادف أن كلاً من الدوائر العشر يضم ٥١ ناخباً أزرق، و ٤٩ ناخباً أرجوانياً. فما الذى ستسفر عنه الانتخابات؟ يفوز الحزب الأزرق فى كل دائرة، ويحصل بذلك على ١٠٠ فى المائة من المقاعد، ويحقق «غالبية» عشرة إلى صفر فى البرلمان (الجدول ٢، المثال ١) ! ويمكنك أن تمد حجم المنظومة لتضم دولة بأكملها، وتزيد عدد الدوائر زيادة كبيرة. وسوف تبقى النتيجة على ما هى عليه.

ونستطيع أن نكون متأكدين عقلا، أنه لا توجد دولة ديمقراطية تحتفظ بنظام «الأكثرية» فى ظل هذه الظروف. وما يمنع هذه النتيجة الغريبة - وغير الديمقراطية على الإطلاق - هو أن الدعم الحزبى لا يشمل الدولة بصورة متساوية، ففى بعض الدوائر مثلاً قد يحصل الزرق على ٦٥ فى المائة من الأصوات، فى حين يحصل فى غيرها على ٤٠ فى المائة فقط، ويحصل الأرجوانيون على الستين فى المائة الباقية. أى أن الدوائر تتراوح حول المتوسط القومى. ويتضمن الجدول ٢، مثال ٢ تمثيلاً افتراضياً.

من الواضح أنه لكى ينتج عن نظام الأكثرية تمثيل عادل بشكل مقبول، يجب ألا يكون التأييد الحزبى موزعاً بطريقة منتظمة عبر الدولة. وعلى العكس كلما كان تأييد الأصوات موزعاً

الجدول ٢.

تمثيل افتراضى «لنظام الأكثرية» الانتخابى.

هناك عشر دوائر، فى كل منها مائة ناخب، مقسمين على الحزبين (الأزرق والأرجوانى) كما هو مبين.

المثال الأول. تأييد منتظم للحزبين

الدائرة	أصوات لصالح		الفوز بالمقاعد	
	الأزرق (عدد)	الأرجوانى (عدد)	الأزرق	الأرجوانى
١	٥١	٤٩	١	٠
٢	٥١	٤٩	١	٠
٣	٥١	٤٩	١	٠
٤	٥١	٤٩	١	٠
٥	٥١	٤٩	١	٠
٦	٥١	٤٩	١	٠
٧	٥١	٤٩	١	٠
٨	٥١	٤٩	١	٠
٩	٥١	٤٩	١	٠
١٠	٥١	٤٩	١	٠
الجملة	٥١٠	٤٩٠	١٠	٠

المثال الثانى. التأييد للحزبين غير منتظم

الدائرة	أصوات لصالح		الفوز بالمقاعد	
	الأزرق (عدد)	الأرجوانى (عدد)	الأزرق	الأرجوانى
١	٥٥	٤٥	١	٠
٢	٦٠	٤٠	١	٠
٣	٤٠	٦٠	٠	١
٤	٤٥	٥٥	٠	١
٥	٥٢	٤٨	١	٠
٦	٥١	٤٩	١	٠
٧	٥٣	٤٧	١	٠
٨	٤٥	٥٥	٠	١
٩	٤٦	٥٤	٠	١
١٠	٥٥	٤٥	١	٠
الجملة	٥٠٢	٤٩٨	٦	٤

بانتظام، زاد التباعد بين الأصوات والمقاعد. وعلى ذلك فإذا انخفضت الخلافات الإقليمية فى دولة ما، كما يبدو أنه قد حدث فى بريطانيا فى ١٩٩٧، زاد التشوه الذى يحدثه نظام «الأكثرية».

وإذا كان ذلك هو الحال، فلماذا لا تتحول الدول الديمقراطية ذات «نظام الأكثرية» إلى نظام التمثيل النسبى؟ لأننا أولاً لا نستطيع تجاهل الحمل الثقيل للتاريخ والتقاليد فى دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة، حيث ساد هذا النظام من بدايات الحكومة النيابية. والولايات المتحدة تقدم مثالا ممتازاً. إن نظام الأكثرية الأمريكى يمكن أن ينتج عنه حرمان أقلية كبيرة من الأمريكيين الأفريقيين من تمثيل عادل فى المجالات التشريعية فى الولايات وفى الكونجرس، وقد لجأ المشرعون والقضاة فى بعض الأحيان إلى رسم حدود الدوائر بطريقة متعمدة لتكوين منطقة ذات أغلبية أمريكية أفريقية للتأكد من أن الناخبين الأمريكيين الأفريقيين يمكن أن يكسبوا بعض النواب على الأقل فى المجلس التشريعى فى الولاية أو الكونجرس. هناك علاقة بين شكل الدائرة الناتج والجغرافيا أو الاقتصاد أو التاريخ. وفى ظل نظام التمثيل النسبى إذا اختار الأمريكيون الأفريقيون أن يصوتوا لصالح أمريكيين أفريقيين، فسوف يكون تمثيلهم متناسباً مع أعدادهم: فى ولاية ما حيث يبلغ السود نسبة ٢٠ فى المائة من الناخبين، يمكن أن يتأكدوا من شغل حوالى ٢٠ فى المائة من المقاعد بأمريكيين أفريقيين إذا اختاروا ذلك. ولكن إذا كان هذا هو الحال، فلماذا لم يتم تبنى التمثيل النسبى كحل؟ السبب الأساسى هو انتشار العداوة للتمثيل النسبى فى الولايات المتحدة بحيث لا يعطيها المشرعون ولا القضاة اهتماماً جاداً كبديل ممكن بالتقسيم العنصرى للدوائر.

كلمات عن كلمات

(جيرى ماندرينج)، رسم حدود الدوائر الانتخابية للوصول إلى غايات سياسية ممارسة قديمة فى الولايات المتحدة. وقد أخذ الإسم من البردج جيرى، الذى سبق أن قابلناه كمندوب إلى المؤتمر الدستورى الأمريكى. وبعد انتخابه حاكماً لمساشوسيتس أعاد فى ١٨١٢ رسم حدود الدوائر للنواب فى المجلس التشريعى فى الولاية مما ساعد الديمقراطيين على الاحتفاظ بالأغلبية. وعندما لاحظ بعضهم أن دائرة تحمل شكل (السلامندر) رد أحد النقاد أنها تبدو أكثر شبهاً بـ (جيرى ماندر). ودخل بذلك هذا التعبير فى الألفاظ الأمريكية.

ولكن التحيز التاريخى لنظام «الأكثرية» يدعمه حجج أكثر عقلاً. ففى نظر مؤيديها أن ميل هذا النظام لتضخيم الأغلبية التشريعية للحزب الفائز له نتيجتان مرغوب فيهما.

نظام الحزبين ضد نظم تعدد الأحزاب. يدافع عن نظام «الأكثرية» عادة بأنه يعوق ظهور أحزاب ثالثة، وبذلك يساعد على قيام نظام الحزبين. والنتيجة العادية للتمثيل النسبى هى على العكس نظام متعدد الأحزاب، وفى الديمقراطيات الناطقة بالإنجليزية بصفة خاصة، يحظى نظام الحزبين بإعجاب شديد، فى حين تكون النظم متعددة الأحزاب مكروهة وسيئة السمعة. فأيهما أفضل؟

يدور جدال ضخم حول الفضائل النسبية لكل من نظم الحزبين والنظم متعددة الأحزاب. وبوجه عام، فإن مزايا كل منهما يعتبر صورة معكوسة لعيوبها. فعلى سبيل المثال، فإن أحد مزايا نظام الحزبين هو أنه يضع حملاً أخف على الناخبين باختصار اختياراتهم إلى اثنتين. ولكن من وجهة نظر داعية للتمثيل النسبى، فإن هذا الاختصار الشديد فى البدائل المتاحة يضر بشكل خطير حرية اختيار الناخبين. قد تكون الانتخابات حرة تماماً، ولكن لأنها تحرم الأقليات من التمثيل فمن المؤكد أنها ليست عادلة.

الحكومة الفعالة . إن دعاة نظام الحزبين يؤيدون نظام «الأكثرية» لأن له نتيجة أخرى أيضاً. فبتقوية الأغلبية التشريعية للحزب الفائز، فإن هذا النظام الانتخابى يجعل من الصعب على حزب أقلية أن يشكل تجمعاً يمكنه من منع حزب الأغلبية من تنفيذ برنامجه ـ أو كما يعلن قادة الأغلبية، «تفويضهم الشعبى». وبتكوين أغلبية قوية من أعضاء الحزب فى المجلس التشريعى، سيكون لدى قادة الحزب عادة أصواتاً يمكن الاستغناء عنها، حتى إذا انتقل بعض أعضاء الحزب إلى المعارضة. وبذلك يمكن إقامة الحجة على أن نظام «الأكثرية» يساعد الحكومات على استيفاء معيار الفعالية. وعلى العكس، ساعد التمثيل النسبى فى بعض الدول على ظهور أحزاب كثيرة ومتصارعة وتحالفات فى البرلمان. بحيث يكون من الصعب جداً تكوين تحالف أغلبية مما يجعله غير مستقر لدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك تنخفض فعالية الحكومة إلى حد كبير. وكثيراً ما تذكر إيطاليا كمثال.

ولكن ما يتجاهله دعاة نظام الأكثرية هو أنه فى بعض الدول التى تأخذ بالتمثيل النسبى تم إقرار برامج إصلاح عريضة بأغلبيات برلمانية مستقرة مكونة من تحالف حزبين أو ثلاثة. والعديد من الديمقراطيات ذات التمثيل النسبى فى الواقع، مثل هولندا والدول الإسكندنافية، أمثلة حقيقية للإصلاح البرجماتى المرتبط بالاستقرار.

بعض الخيارات الأساسية للدساتير الديمقراطية

نستطيع الآن أن ندرك لماذا يجب ألا يؤخذ وضع دستور جديد أو تطوير دستور قائم باستخفاف. فالأمر فى صعوبة وتعقيد وضع تصميم سفينة صاروخية تحمل ركاباً لاستكشاف الفضاء الخارجي. فكما لا يستطيع أى شخص عاقل أن يعهد بالعمل على وضع تصميم سفينة صاروخية للهواة، فإن صياغة دستور يحتاج بالمثل إلى أفضل المواهب فى الدولة. ولكن على العكس من السفن الصاروخية، إذا أريد أن تستمر الابتكارات الدستورية الهامة فإنها ستحتاج أيضاً إلى تصديق وموافقة المحكومين.

إن الخيارات الدستورية الأساسية والطرق المختلفة للتجميع بينها تشكل صفاً هائلاً من البدائل. ولا أكاد أكون فى حاجة الآن لتكرار تحذيرى السابق بأن كل بديل عام يسمح بتنوع لا نهائى تقريباً فى اختيارات أكثر تحديداً.

ومع ذلك، ومع أخذ هذا التحذير فى الاعتبار، دعونى أقدم بعض الخطوط الإرشادية العامة للتفكير فى البدائل الدستورية.

إن أفضل مكان نبدأ منه هو مع خمس تجمعات ممكنة بين النظم الانتخابية والرئيس التنفيذى.

الخيار القارى الأوروبى : حكومة برلمانية مع انتخابات تمثيل نسبى . إن الحكومة البرلمانية هى الخيار الغالب فى الديمقراطيات الأقدم، وهى تتفوق عادة بين الديمقراطيات على الحكومة الرئاسية. والتجمع المفضل بين الديمقراطيات الأقدم كما رأينا، هو نظام برلمانى يتم فيه انتخاب الأعضاء بنظام التمثيل النسبى. ولأن هذا التجمع هو السائد فى أوروبا، حيث اتبعت الديمقراطيات الأحدث نفس المسار الأوروبى النموذجى، فسأسمى هذا التجمع الخيار القارى الأوروبى.

الخيار البريطانى (أو وستمنستر): حكومة برلمانية مع نظام «الأكثرية» للانتخابات. ونظراً لأصوله وانتشاره فى الديمقراطيات المتحدثة بالإنجليزية، باستثناء الولايات المتحدة، سأسميه الخيار البريطانى (إنه يسمى أحياناً نموذج وستمنستر أيضاً، نسبة إلى مقر الحكومة البريطانية). وهناك أربع فقط من الديمقراطيات القديمة حافظت على هذا الحل على مدى فترة طويلة، ولا يثير الدهشة أنها المملكة المتحدة، وكندا، واستراليا، ونيوزيلاندا (وإن كانت قد تخلت عنه فى ١٩٩٣)[3].

خيار الولايات المتحدة: حكومة رئاسية مع انتخابات «الأكثرية» . ولأن الولايات

المتحدة تقف وحيدة بين الديمقراطيات الأقدم فى تطبيق هذا التجمع، فيمكن أن نسميه خيار الولايات المتحدة. وقد اختارت ست من الديمقراطيات الأحدث هذا التنظيم.

خيار أمريكا اللاتينية : حكومة رئاسية مع انتخابات تمثيل نسبى. فى تفضيلهم القوى للحكومة الرئاسية، اتبعت دول أمريكا اللاتينية نفس المسار الدستورى للولايات المتحدة. ولكن فى اختيارها لنظام الانتخاب فى أواخر القرن العشرين، اتبعت بصورة عامة الممارسة الأوروبية. ونتيجة لذلك فى دول أمريكا اللاتينية الخمس عشرة التى وجدت فيها المؤسسات الديمقراطية فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كان النمط الدستورى الأساسى مزيجاً من الحكومة الرئاسية والتمثيل النسبى[4]. لذلك يمكن أن نسمى هذا التجمع الخيار الأمريكى اللاتينى.

ومن الملفت للنظر أنه ـ مع استثناء واحد فى كوستاريكا ـ لم تأخذ أى من الديمقراطيات القديمة بهذا التجمع، وعلى الرغم من أن الديمقراطيات الأقدم ميالة بشدة إلى التمثيل النسبى، فإنها كما رأينا رفضت بصورة ساحقة الحكومة الرئاسية. وتقف كوستاريكا كاستثناء. ولما كانت كوستاريكا على خلاف جميع دول أمريكا اللاتينية الأخرى، قد ثبتت على الديمقراطية منذ حوال ١٩٥٠، فإننى أعدها بين الديمقراطيات الأقدم. ومع ذلك فهى، بخلاف الآخرين، تجمع بين الرئاسية والتمثيل النسبى.

الخيار المختلط : تجمعات أخرى . إلى جانب هذه الأنواع «النقية» إلى حد ما، ابتكر العديد من الديمقراطيات الأقدم تنظيمات دستورية تختلف من أوجه هامة عن الأنواع النقية: وقد قاموا بذلك فى محاولة لتقليل الآثار غير المرغوب فيها للأنواع النقية مع الاحتفاظ بمزاياها. وتقدم فرنسا، وألمانيا، وسويسرا نماذج هامة للعبقرية الدستورية.

إن دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة يمهد لكل من رئيس جمهورية منتخب له سلطات واسعة ورئيس وزراء يعتمد على البرلمان. وقد عدلت فرنسا أيضاً نظام «الأكثرية» الانتخابى. ففى دائرة انتخابية لا يحصل أى مرشح لمجلس النواب القومى على غالبية الأصوات تعقد جولة ثانية من الانتخابات، ويستطيع كل مرشح حصل على ١٢,٥ فى المائة من الأصوات أن يتقدم. وهذا يعطى الأحزاب الصغيرة فرصة لأن تكسب مقعداً هنا أو هناك فى الجولة الأولى، ولكن فى الجولة الثانية قد يقرروا هم ومن يساندهم أن يلقوا ثقلهم خلف أحد المرشحين الرئيسيين.

وفى ألمانيا ينتخب نصف أعضاء الرايستاج فى انتخابات «الأكثرية»، والنصف الآخر بالتمثيل النسبى. وقد أدخلت تعديلات من الحل الألمانى فى إيطاليا ونيوزيلاندا.

وفى سبيل توفيق نظامهم السياسى مع شعبهم المتنوع، ابتكر السويسريون جهازاً تنفيذياً

جمعياً يتكون من سبعة مستشارين ينتخبهم البرلمان لفترة أربع سنوات. والنظام التنفيذى السويسرى الجمعى فريد بين الديمقراطيات الأقدم[5].

التفكير فى الدساتير الديمقراطية
بعض الخطوط الإرشادية

من الخبرات المكتسبة فى الديمقراطيات الأقدم يمكن أن أقدم الاستنتاجات الآتية :

- لا يمكن حل أغلب مشاكل الدولة الأساسية بالإعداد الدستورى. ولا يستطيع أى دستور أن يحافظ على الديمقراطية فى دولة تكون ظروفها الخلفية غير ملائمة إلى حد بعيد. ويمكن لدولة تكون فيها الظروف الخلفية ملائمة إلى حد بعيد أن تحافظ على مؤسساتها الديمقراطية الأساسية فى ظل تنظيمات دستورية كثيرة التنوع. ويمكن للتصميم الدستورى المعد بدقة أن يكون ذا فائدة فى الحفاظ على المؤسسات الدستورية الأساسية فى الدول ذات الظروف الخلفية المختلطة، الملائمة وغير الملائمة. (المزيد عن ذلك فى الفصل التالى).

- وعلى الرغم من أهمية الاحتفاظ بالاستقرار الديمقراطى الأساسى، فإنه ليس المعيار الوحيد المناسب لدستور جيد. فالعدالة فى التمثيل، والشفافية، وسهولة الفهم، والاستجابة، والحكومة الفعالة، وغير ذلك، هام جداً. وربما كان لتنظيمات دستورية معينة عواقب على قيم مثل هذه.

- جميع التنظيمات الدستورية لها بعض العيوب، ولا يوجد من بينها ما يستوفى جميع المعايير المعقولة. فمن وجهة النظر الديمقراطية، لا يوجد دستور كامل. يضاف إلى هذا أن نتائج وضع أو تغيير الدستور من المحتم أن تكون غير مؤكدة. وعلى ذلك فإن التصميم أو الإصلاح الدستورى يتطلب الوصول إلى قرارات بشأن المبادلات المقبولة بين الأهداف والمخاطر والشكوك فى التغيير.

- وعلى مدى قرنين يبدو أن الأمريكيين قد أنشأوا ثقافة ومهارات وممارسات سياسية تمكن نظامهم الرئاسى البرلمانى أن يعمل مع الانتخاب بنظام «الأكثرية» والفيدرالية والرقابة

القضائية القوية بصورة مرضية. ولكن النظام الأمريكى شديد التعقيد، وربما لا يعمل بنفس الكفاءة فى أى دولة أخرى. وهو على أى الأحوال لم يقلد على نطاق واسع، وربما يجب ألا يقلد.

- ويجادل بعض المتخصصين بأن التركيبة الأمريكية اللاتينية التى تجمع بين الحكومة الرئاسية والتمثيل النسبى قد ساهمت فى انهيارات للديمقراطية التى حدثت بكثرة فى جمهوريات أمريكا الوسطى والجنوبية[6]. وعلى الرغم من أنه يصعب فرز آثار الشكل الدستورى من الظروف المعاكسة التى كانت سبباً وراء الاستقطاب والأزمات السياسية، فقد يكون من الحكمة أن تتجنب الدول الديمقراطية الخيار الأمريكى اللاتينى.

لقد أكد توماس جيفرسون ذات مرة، متأثراً بتفاؤله تجاه الثورات الفرنسية والأمريكية، أنه ربما يكون قيام ثورة فى كل جيل عملاً جيداً. وقد قضى على هذه الفكرة الرومانسية خلال القرن العشرين بالثورات العديدة التى فشلت بشكل مأساوى أو محزن، والأسوأ من هذا، أدت إلى نظم استبدادية. ولكن ربما لا تكون فكرة سيئة أن تقوم دولة ديمقراطية كل حوالى عشرين سنة بجمع مجموعة من خبراء الدستور والقادة السياسيين والمواطنين المطلعين لتقييم دستورها على ضوء خبرتها الخاصة، وذلك إلى جانب كمية المعلومات المتزايدة المكتسبة من خبرات الدول الديمقراطية الأخرى.

الجــزء الرابع

الظروف الملائمة وغير الملائمة

الفصل الثانى عشر

ما هى الظروف الخلفية الملائمة للديمقراطية

لقد كان القرن العشرين عصراً للفشل الديمقراطى المتكرر. ففى أكثر من سبعين حادثة انهارت الديمقراطية وأفسحت الطريق لنظام استبدادى[1]. ولكنه كان أيضاً وقتاً لنجاح ديقراطى غير عادى. وقبل أن ينتهى، تحول القرن العشرين إلى عهد لانتصار الديمقراطية. وقد جعل النطاق والنفوذ العالمى للأفكار والمؤسسات والممارسات الديمقراطية من هذا القرن أكثر الفترات ازدهاراً للديمقراطية فى التاريخ البشرى.

فنحن إذن نواجه سؤالين ـ أو بمعنى أصح نفس السؤال موضوعاً بصيغتين. كيف نستطيع أن نعلل لإنشاء مؤسسات ديمقراطية فى عدد كبير من الدول فى أماكن كثيرة من العالم؟ وكيف نفسر فشلها؟ وعلى الرغم من أن الإجابة الكاملة قد تكون مستحيلة، فإن مجموعتين متداخلتين من العوامل لها بلا شك أهمية قصوى.

فشل البدائل

أولاً، على مدى القرن خسرت البدائل الرئيسية فى المنافسة مع الديمقراطية. وحتى بنهاية الربع الأول من القرن كانت النظم غير الديمقراطية للحكومة التى سيطرت من عهود سحيقة على

المعتقدات والممارسات فى أغلب مناطق العالم ـ مثل الملكية والأرستقراطية الوراثية وحكم الأقلية ـ قد انهارت بشكل قاتل فى الشرعية والقوة الأيديولوجية. وعلى الرغم من أنها قد حل محلها بدائل مضادة للديمقراطية أكثر شعبية، على شكل الفاشية والنازية واللينينية، وغيرها من المذاهب والحكومات الاستبدادية، فإن هذه قد ازدهرت لفترة قصيرة فقط، وقد أصيبت الفاشية والنازية بإصابة قاتلة بهزيمة قوى المحور فى الحرب العالمية الثانية. وفى فترة لاحقة من القرن انهارت الدكتاتورية العسكرية وبخاصة فى أمريكا اللاتينية تحت ثقل الفشل الاقتصادى والدبلوماسى وحتى العسكرى (الأرجنتين). وباقتراب العقد الأخير من القرن، انهار فجأة أكبر منافسى الديمقراطية من النظم الاستبدادية، وهى اللينينية، كما تجسمت فى الشيوعية السوفييتية، بعد أن أصيبت بوهن لا يمكن إصلاحه بسبب التحلل الداخلى والضغوط الخارجية.

فهل أصبحت الديمقراطية الآن آمنة على مستوى العالم؟ أو كما أعلن الرئيس الأمريكى وودرو ولسن بتفاؤل (وكما ظهرت بعد، خطأ) فى ١٩١٩ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، هل أصبح العالم أخيراً «مكاناً آمناً للديمقراطية»؟

للأسف، لا. فلم يتحقق النصر النهائى للديمقراطية، ولا أصبح وشيكاً. فأكبر تعداد فى العالم والقوة العالمية الكبرى وهى الصين، لم تتحول بعد إلى الديمقراطية. فخلال أربعة آلاف سنة من الحضارة الشهيرة، لم يجرب الشعب الصينى الديمقراطية ولا لمرة واحدة، واحتمالات تحول الصين قريباً إلى الديمقراطية مشكوك فيها جداً. وقد استمرت النظم غير الديمقراطية فى أماكن كثيرة من العالم أيضاً، فى أفريقيا وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وبعض بقايا الاتحاد السوفييتى المتفكك.

وفى أغلب هذه الدول لم تكن الظروف ملائمة جداً للديمقراطية، وعلى ذلك فلم يكن من الواضح ما إذا كانت ستتحول إلى الديمقراطية، وكيفية هذا التحول. وأخيراً، ففى دول غير قليلة من التى تحولت وأدخلت المؤسسات السياسية الأساسية للديمقراطية البوليأركية، لم تكن الظروف الخلفية ملائمة بدرجة كافية لضمان استمرار الديمقراطية للأبد.

الظروف الخلفية ؟ لقد عدت إلى اقتراح أن بعض الظروف الخلفية المعينة فى دولة ما ملائمة لاستقرار الديمقراطية، وإذا كانت هذه الظروف ذات وجود ضعيف أو غير موجودة إطلاقاً فمن غير المحتمل أن توجد الديمقراطية، وإذا وجدت، فإن بقاءها يحتمل أن يكون غير ثابت.

شكل ٨ : أى الظروف تلائم المؤسسات الديمقراطية

الظروف الأساسية للديمقراطية :

١- السيطرة على العسكرية والشرطة بواسطة موظفين منتخبين

٢- المعتقدات الديمقراطية والثقافة السياسية

٣- عدم وجود سيطرة أجنبية معادية للديمقراطية

الظروف الملائمة للديمقراطية:

٤- مجتمع واقتصاد سوق جديد.

٥- ضعف الثقافات الفرعية المتعددة

لقد حان وقت التساؤل: ما هى هذه الظروف ؟

للإجابة، نستطيع أن نأخذ عن كمية كبيرة من الخبرة المناسبة التى قدمها القرن العشرين: دول مرت بالتحول إلى الديمقراطية وأرست مؤسساتها الديمقراطية، واحتفظت بها عبر عدة عقود، ودول أعقب التحول حدوث انهيار، ودول لم تمر بالتحول قط. هذه الأحداث من التحول الديمقراطى والتماسك والانهيار تشير إلى خمسة ظروف (وربما كان هناك أكثر) تؤثر بشكل كبير على فرص الديمقراطية فى دولة ما (شكل ٨).

التدخل الأجنبى

إن المؤسسات الديمقراطية يقل احتمال نشوئها فى دولة معرضة لتدخل دولة أخرى معادية للحكومة الديمقراطية فى تلك الدولة.

وهذا الظرف كاف فى بعض الأحيان لتفسير فشل المؤسسات الديمقراطية فى القيام أو الاستمرار فى دولة ما عندما تكون الظروف الأخرى أكثر ملاءمة بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، لولا تدخل الاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية لكان من الممكن أن تعد تشيكوسلوفاكيا اليوم من بين الديمقراطيات الأقدم. كما منع التدخل السوفييتى أيضاً من ظهور المؤسسات الديمقراطية فى بولندا والمجر.

والأغرب من هذا أنه حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد جمعت سجلاً كئيباً للتدخل فى أمريكا اللاتينية، حيث تدخلت فى بعض الأحيان لإضعاف حكومة منتخبة شعبياً بالتدخل ضدها لحماية قطاع الأعمال الأمريكى، أو (من وجهة النظر الرسمية) لحماية الأمن القومى الأمريكى. وعلى الرغم من أن دول أمريكا اللاتينية هذه، والتى اقتلعت فيها الديمقراطية من براعمها، لم تكن بالضرورة ديمقرطية تماماً، إلا أنها لو كانت بمنأى عن التدخل الأمريكى ـ أو بصورة أفضل، تلقت دعماً قوياً فى خطواتها الأولى نحو الديمقراطية ـ لكانت المؤسسات الديمقراطية فيها قد تطورت بمرور الوقت. والمثال الفاضح لذلك هو تدخل أجهزة مخابرات الولايات المتحدة سرياً فى جواتيمالا فى ١٩٦٤ لخلع الحكومة المنتخبة للرئيس اليسارى جاكوبو أربنز.

وبانهيار الاتحاد السوفييتى تحركت دول وسط أوروبا والبلطيق بسرعة لإقامة مؤسسات ديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولى بصفة عامة بدأت فى معارضة الدكتاتوريات فى أمريكا اللاتينية وغيرها، ودعم قيام المؤسسات الديمقراطية فى أغلب مناطق العالم. ولم يحدث فى تاريخ البشرية، أن كانت القوى الدولية، من سياسية واقتصادية وثقافية، مساندة للأفكار والمؤسسات الديمقراطية بهذا القدر. وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين إذن، حدث تحول تاريخى فى المناخ السياسى العالمى أدى إلى تحسن كبير فى مستقبل التطور الديمقراطى.

السيطرة على العسكريين والشرطة

ما لم تكن القوى العسكرية والشرطية تحت السيطرة الكاملة للموظفين المنتخبين ديمقراطياً، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا ينتظر أن تنشأ أو تبقى.

وعلى عكس التهديد بالتدخل الخارجى، ربما كان أخطر تهديد داخلى للديمقراطية يأتى من القادة الذين يملكون الوسائل الكبرى للقهر المادى: الجيش والشرطة . وإذا كان للموظفين المنتخبين أن يحصلوا على السيطرة الفعالة على العسكريين والشرطة، ويحتفظوا بهذه السيطرة، فإن أعضاء الشرطة والعسكريين، وخاصة بين الضباط، يجب أن يذعنوا لهم. ويجب أن يكون إذعانهم للقادة المنتخبين راسخاً بعمق بحيث لا يمكن التخلص منه. وأسباب تكون السيطرة المدنية فى بعض الدول وعدم تكونها فى دول أخرى أعقد من أن نصفها هنا . ولكن المهم أنه بدونها يكون مستقبل الديمقراطية مظلماً.

فلننظر إلى التاريخ التعيس لأمريكا الوسطى. فمن بين سبع وأربعين حكومة فى جواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراجوا فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٨٢، حصل ثلثها على السلطة بطرق غير الانتخابات الحرة العادلة. والأكثر بانقلاب عسكرى[2].

وعلى العكس، كانت كوستاريكا مشعلاً للديمقراطية فى المنطقة منذ عام ١٩٥٠. لماذا استطاع الكوستاريكيون أن يقيموا مؤسسات ديمقراطية ويحتفظوا بها فى حين لم يستطع ذلك جيرانهم؟ يكمن جزء من الإجابة فى وجود الظروف الملائمة الأخرى. ولكن حتى هذه الظروف لم تكن لتدعم حكومة ديمقراطية فى مواجهة انقلاب عسكرى، كما حدث كثيراً فى باقى أمريكا اللاتينية. ولكن كوستاريكا ألغت هذا التهديد فى عام ١٩٥٠ بشكل مثير: ففى قرار فريد وجرىء ألغى رئيس الجمهورية الديمقراطى القوات المسلحة!.

لم تحذ أى دولة أخرى حذو كوستاريكا، ولا ينتظر أن يفعل ذلك كثيرون. ولكن لا يوجد ما يبين بصورة حية أهمية أن يحقق الموظفون المنتخبون السيطرة على العسكريين والشرطة، وأن يحتفظوا بهذه السيطرة إذا أريد إقامة مؤسسات ديمقراطية والمحافظة عليها.

المنازعات الثقافية ضعيفة أو غير موجودة

إن نشوء واستمرار المؤسسات الديمقراطية أكثر احتمالاً فى دولة متجانسة إلى حد كبير، وأقل فى دولة بها ثقافات شديدة الاختلاف ومتنازعة.

والثقافات المميزة تتكون عادة حول الخلافات فى اللغة، والدين، والجنس، والهوية العرقية، والإقليم، وفى بعض الأحيان، الأيديولوجية. والأعضاء يشتركون فى هوية عامة وروابط عاطفية، ويفرقون بشدة بين «نحن» و «هم». ويلجأون إلى الأعضاء الآخرين فى مجموعتهم فى علاقاتهم الشخصية: الأصدقاء والأصحاب والأزواج والجيران والضيوف. وكثيراً ما يشتركون فى احتفالات وطقوس تبين حدود مجموعتهم إلى جانب أشياء أخرى. ومن خلال هذه الطرق وغيرها قد تصبح الثقافة «أسلوباً للحياة» بالنسبة لأعضائها، دولة داخل الدولة، أمة داخل أمة. وفى هذه الحالة يكون المجتمع مقسماً رأسياً.

ويمكن أن تنفجر المنازعات الثقافية فى المعترك السياسى، وهى تفعل ذلك عادة : بشأن الدين، واللغة، وما ترمز إليه الملابس فى المدارس مثلاً، أو المساواة فى الحصول على التعليم، أو ممارسات تفريقية من جانب إحدى المجموعات ضد أخرى، أو ما إذا كانت الحكومة يجب أن

تدعم الدين أو المؤسسات الدينية، وفى هذه الحالة، أيها وبأى الطرق أو الممارسات لمجموعة تجدها مجموعة أخرى مهينة جداً وترغب فى منعها، مثل الإجهاض وذبح الأبقار أو الملابس غير المحتشمة، وكيفية توافق الحدود السياسية والإقليمية مع رغبات أو مطالب المجموعة.. وهكذا.

مثل هذه المواضيع تطرح مشاكل خاصة للديمقراطية. فالمعتنقون لثقافة معينة ينظرون إلى مطالبهم السياسية عادة على أنها مسألة مبدأ، معتقدات دينية أو شبه دينية عميقة، والمحافظة على الثقافة، والحفاظ على المجموعة. ونتيجة لذلك يعتبرون مطالبهم حاسمة جداً بحيث لا تسمح بأى حل وسط. وهى غير قابلة للتفاوض. ولكن فى ظل عملية ديمقراطية سليمة تحتاج تسوية المنازعات السياسية إلى مفاوضات وتوفيق وحل وسط.

ولن يكون من المفاجأة أن نكتشف أن الدول الديمقراطية الأقدم المستقرة سياسياً قد أمكنها أن تتجنب المنازعات الثقافية الشديدة إلى حد بعيد. وحتى إذا كانت هناك خلافات ثقافية كبيرة بين المواطنين، فقد سمحوا بصفة عامة لخلافات أكثر قابلية للتفاوض (فى الأمور الاقتصادية مثلاً) لتتغلب على الحياة السياسية أغلب الوقت.

ألا توجد استثناءات لهذه الحالة السعيدة فيما يبدو؟ يوجد قلة. لقد كان التنوع الثقافى ملحوظاً بصفة خاصة فى الولايات المتحدة، وسويسرا، وبلجيكا، وهولندا، وكندا. ولكن إذا كان التنوع يهدد بتولد منازعات حضارية مزمنة، فكيف أمكن المحافظة على المؤسسات الديمقراطية فى هذه الدول؟

إن خبراتها، رغم تنوعها الشديد، تبين أنه فى دولة تكون فيها جميع الظروف الأخرى ملائمة للديمقراطية، يصبح من الممكن التعامل مع العواقب السياسية الضارة للتنوع الثقافى.

الاستيعاب . لقد كان هذا هو الحل الأمريكى. فمن أربعينيات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٢٠ كانت الثقافة السائدة، التى أنشأها على أساس طلب المستوطنين البيض، الذين جاءوا أساساً من بريطانيا العظمى، قد قابلت موجات من المهاجرين غير البريطانيين من أيرلندا، وإسكانديناوة، وألمانيا، وبولندا، وإيطاليا، وغيرها ـ وهم مهاجرون يمكن تمييزهم عادة بالاختلافات فى اللغة (باستثناء الأيرلنديين)، والدين، والطعام، والملابس، والعادات، والسلوك، والجوار، وغيرها من المميزات. وبحلول عام ١٩١٠ كان واحد من خمسة أشخاص من البيض تقريباً من المقيمين فى الولايات المتحدة قد ولد فى مكان آخر، يضاف إلى هذا أن آباء أكثر من واحد من كل أربعة مواليد من البيض ممن ولد فى الولايات المتحدة، ولدوا بالخارج. ومع ذلك فبعد جيل أو جيلين من وصول المهاجرين إلى الولايات المتحدة، كان قد تم استيعاب أولادهم فى الثقافة الغالبة بشكل كامل لدرجة

أنه على الرغم من أن كثيراً من الأمريكيين الآن يحتفظون (أو يقيمون) ارتباط بدولة أو ثقافة أجدادهم، إلا أن ولاءهم السياسى الغالب وهويتهم أمريكية.

وعلى الرغم من النجاح المثير للإعجاب الذى حققه الاستيعاب فى تقليل المنازعات الثقافية التى كان من الممكن أن تسببها الهجرة الضخمة فى الولايات المتحدة، فإن الخبرة الأمريكية تكشف عن بعض القصور الهام فى هذا الحل.

وابتداء، كان تحدى الاستيعاب مخففاً إلى حد بعيد، لأن الكثرة الغالبة من المهاجرين البالغين إلى الولايات المتحدة للحصول على الحياة الأفضل، التى كانت تعد بها، كانوا حريصين على الاستيعاب، وعلى أن يصبحوا «أمريكيين حقيقيين». وكانت ذرياتهم أكثر منهم فى ذلك. وهكذا كان الاستيعاب أساساً اختيارياً أو مفروضاً بآليات اجتماعية (مثل الخجل)، مما قلل من الحاجة إلى القهر من جانب الدولة[3].

وإذا كانت مجموعة سكان ضخمة من المهاجرين قد تم استيعابها بنجاح بصفة عامة، فإن المجتمع الأمريكى عندما واجه خلافات عرقية أو ثقافية أعمق، فإن النقص فى هذا المدخل سرعان ما تكشف. ففى المواجهات بين السكان البيض والسكان الأصليين الذين طالما احتلوا العالم الجديد، انتهى الاستيعاب إلى القهر والمستوطنات الإجبارية والعزل عن المجتمع الرئيسى. كما لم يستطع المجتمع الأمريكى أن يستوعب الأعداد الكبيرة من العبيد الأفريقيين الأمريكيين وذرياتهم. ومما يدعو إلى السخرية أنهم كانوا مثل الهنود يعيشون فى أمريكا قبل وصول أغلب المهاجرين الآخرين. وقد حالت العوائق الطبقية على أساس الجنس والتى فرضت بالقوة، بشكل فعال دون الاستيعاب. وقد حدث فشل شبيه بهذا إلى حد ما فى أواخر القرن التاسع عشر عندما وصل مهاجرون من آسيا للعمل فى السكك الحديدية والمزارع.

وقد كان هناك حاجز كبير آخر لم يستطع الاستيعاب أن يعبره. ففى أوائل القرن التاسع عشر نشأت فى الولايات الجنوبية ثقافة فرعية واقتصاد ومجتمع مميز مبنى على الرق. وقد انقسم الأمريكيون الذين يعيشون فى الولايات الجنوبية ومواطنوهم فى الولايات الشمالية والغربية بطريقتين للحياة لا يمكن التوفيق بينهما. وكانت النتيجة النهائية نزاع «لا يمكن السيطرة عليه»، ولم يمكن تسويته برغم الجهد الكبير عن طريق المفاوضات السلمية والحل الوسط[4]. وقد استمرت الحرب الأهلية الناتجة عن ذلك لمدة أربع سنوات، وأخذت ثمناً باهظاً من حياة الناس. ولم ينته النزاع حتى بعد هزيمة الجنوب وإلغاء الرق. فقد ظهرت ثقافة فرعية وتركيبة اجتماعية مميزة فى الجنوب، وكان إخضاع المواطنين الأفريقيين الأمريكيين مفروضاً بالتهديد، وفى الواقع بالعنف والإرهاب.

يكفى هذا عن حالات الفشل السابق للاستيعاب. وفى أواخر القرن العشرين لم يكن من الواضح ما إذا كانت الممارسة الأمريكية التاريخية للاستيعاب قادرة على أن تقابل بنجاح القلة الأسبانية المتزايدة باطراد، وغيرها من الأقليات الواعية بذاتها كذلك. فهل ستتحول الولايات المتحدة إلى مجتمع متعدد الثقافات، بحيث لا يضمن الاستيعاب حل المنازعات الثقافية بطريقة سلمية فى ظل إجراءات ديمقراطية! أم هل ستصبح دولة تنتج فيها الخلافات الثقافية مستوى أعلى من التفهم والتسامح والتوفيق[5]؟

اتخاذ القرار بتوافق الآراء. لقد وجدت الثقافات الفرعية المميزة، والتى قد تثير النزاع فى سويسرا وبلجيكا وهولندا. فما الذى نستطيع أن نتعلمه من خبرات هذه الدول الديمقراطية الثلاث؟

لقد ابتكر كل منها تنظيمات سياسية تستلزم الإجماع، أو توافق عريض للآراء للقرارات التى يتخذها مجلس الوزراء والبرلمان. لقد تنازل مبدأ الأغلبية (لدرجات متفاوتة) لمبدأ الإجماع. وعلى ذلك فإن قراراً للحكومة قد يؤثر بشكل كبير على مصالح واحد أو أكثر من الثقافات الفرعية لا يتخذ إلا بالموافقة الصريحة من ممثلى هذه المجموعة فى مجلس الوزراء والبرلمان. وقد يسر هذا الحل نظام التمثيل النسبى، الذى يضمن أن ممثلى كل مجموعة يمثلون بعدالة فى البرلمان. وهم ممثلون أيضاً فى مجلس الوزراء. وفى ظل ممارسات توافق الآراء الذى اتبع فى هذه الدول، يمكن لأعضاء مجلس الوزراء من كل ثقافة فرعية أن يمارسوا حق الرفض (الفيتو) على أى سياسة يختلفون معها. (ومثل هذه التنظيمات التى يسميها علماء السياسة «ديمقراطية توافقية» (من توافق الآراء) تختلف اختلافاً كبيراً فى التفاصيل بين الدول الثلاث، للمزيد انظر الملحق ب).

ومن الواضح أن نظم توافق الآراء مثل هذه لا يمكن ابتكارها، كما لا يمكن أن تعمل بنجاح إلا فى ظل ظروف خاصة جداً. وهذه الظروف تشمل موهبة التوفيق، وتقبل الحلول الوسط، وقادة أهل الثقة يستطيعون التفاوض لحل المنازعات بما يحصل على موافقة أتباعهم، وتوافق الآراء حول الأهداف والقيم الأساسية العريضة بشكل يسمح بتحقيق الاتفاقات، وهوية قومية لا تشجع المطالبة بالانفصال الكامل، والتزام بالإجراءات الديمقراطية التى تستبعد الوسائل العنيفة أو الثورية.

وهذه الظروف نادرة . وعندما لا تكون موجودة تصبح تنظيمات التوافق غير محتملة الوجود. وحتى إذا وضعت فى الوضع الملائم بطريقة أو بأخرى، كما يبين مثال لبنان المأساوى، فقد تنهار تحت ضغط النزاع الثقافى الحاد. ولبنان الذى كان يوصف من جانب علماء السياسة بأنه «ديمقراطية توافقية» ناجحة إلى حد كبير، سقط فى حرب أهلية طويلة فى عام ١٩٥٨ عندما أصبح الضغط الداخلى كبيراً بحيث تعذر على نظام التوافق أن يتعامل معه.

النظم الانتخابية . كثيراً ما تخرج الخلافات الثقافية عن السيطرة، لأن السياسيين المتنافسين على التأييد يزيدونها اشتعالا. والنظم الاستبدادية تلجأ فى بعض الأحيان إلى استخدام قوتهم الضخمة للقهر لاكتساح وكبت المنازعات الثقافية، التى تتفجر بضعف حدة القهر بسبب اتخاذ خطوات نحو الديمقراطية. وقد يلجأ السياسيون عن قصد مدفوعين بالعائدات السهلة التى تقدمها الهويات الثقافية، إلى إثارة العداوات الكامنة، فتتحول إلى بغضاء تنتهى إلى «التطهير الثقافى».

ولتجنب هذه النتائج اقترح علماء السياسة أن تصمم نظم الاقتراع بحيث تغير دوافع السياسيين بجعل التوافق أكثر فائدة من النزاع. وفى ظل التنظيم الذى يقترحونه لا يستطيع المرشحون أن ينتخبوا بدعم مجموعة ثقافية واحدة. فسيكونون محتاجين للفوز بأصوات من مجموعات كبرى عديدة. وتكمن المشكلة بالطبع فى إغراء القادة السياسيين فى فترة مبكرة من التحول الديمقراطى بتبنى تنظيمات من هذا النوع. وبمجرد الأخذ بنظام اقتراع مفرق، فإن دوامة النزاع الثقافى ستتزايد حتى يصبح متعذراً إلغاؤها.

الانفصال. عندما تكون الفوارق الثقافية من العمق بحيث لا يمكن التغلب عليها بأى من الحلول السابقة، قد يصبح الحل الوحيد الباقى أمام المجموعات الثقافية هو فصل أنفسهم إلى وحدات سياسية مختلفة، يملكون فى إطارها استقلالاً ذاتياً يكفى للمحافظة على هويتهم، وتحقيق أهدافهم الثقافية الرئيسية. وقد يكون الحل فى بعض المواضع فى نطاق فيدرالى تتمتع فيه الوحدات، سواء كانت ولايات أو محافظات أو كانتونات، بالاستقلال الذاتى، بحيث تستوعب المجموعات المختلفة. وأحد العناصر الحاسمة فى المجتمع المتناسق متعدد الثقافات الذى خلقه السويسريون هو نظامهم الفيدرالى. وأغلب الكانتونات متجانسة ثقافياً إلى حد كبير، فقد يكون أحد الكانتونات ناطقاً بالفرنسية وكاثوليكى، والآخر ناطقاً بالألمانية وبروتستانتى. وسلطات الكانتونات كافية للاحتياجات الثقافية.

وكما هو الحال فى الحلول الديمقراطية الأخرى لمشكلة تعدد الثقافات، فإن الحل السويسرى أيضاً يحتاج ظروفاً غير عادية ـ فى هذه الحالة، اثنان على الأقل. أولاً، يجب أن يكون المواطنون من الثقافات الفرعية المختلفة منفصلين فعلاً داخل حدود إقليمية بحيث لا يفرض الحل مصاعب شديدة. وثانياً، يجب أن يكون للمواطنين، رغم تقسيمهم إلى وحدات مستقلة ذاتياً، هوية قومية وأهداف وقيم مشتركة من القوة بحيث تحافظ على الاتحاد الفيدرالى. ورغم أن الظرفين متوافران فى سويسرا فليس أى منهما شائعاً.

وحيثما توفر الظرف الأول دون الثانى، فمن المحتمل أن تؤدى الخلافات الثقافية الى مطالب بالاستقلال التام. وإذا تحولت دولة ديمقراطية إلى اثنتين بتقسيم سلمى، فإن الحل يبدو لا غبار عليه إذا حكمنا عليه بالمعايير الديمقراطية الخالصة. فعلى سبيل المثال، حصلت النرويج على الاستقلال التام بطريقة سلمية فى عام ١٩٠٥ بعد حوالى قرن تقريبا من حالة قريبة من الاستقلال فى اتحاد مع السويد.

أما إذا كان الشرط الأول قائماً بشكل غير كامل بسبب تداخل المجموعات، فإن الاستقلال قد يفرض صعوبات شديدة على الأقلية (أو الأقليات) التى تضمها الدولة الجديدة. وهذه بدورها قد تبرر مطالبهم الخاصة بالاستقلال أو بالبقاء بطريقة ما داخل الدولة الأم. وقد تسبب هذا الإشكال فى تعقيد موضوع استقلال إقليم كويبك عن كندا. وعلى الرغم من أن كثيراً من مواطنى كويبك الناطقين بالفرنسية يرغبون فى تحقيق الاستقلال التام، فإن الإقليم يضم أيضاً عدداً كبيراً من غير الناطقين بالفرنسية ـ المتكلمين بالإنجليزية، ومجموعات السكان الأصليين والمهاجرين ـ الذين يرغبون فى البقاء مواطنين كنديين. وعلى الرغم من أن حلاً إقليمياً معقداً ممكن نظرياً، ويسمح لأغلب من يفضلون البقاء فى كندا من تحقيق ذلك، إلا أن إثبات أنه ممكن سياسياً غير واضح[6].

والحقيقة المؤلمة إذن هى أن جميع الحلول للمشاكل الكامنة فى التعدد الثقافى فى دولة ديمقراطية، والتى شرحتها، وربما يكون هناك حلول أخرى، تعتمد فى نجاحها على ظروف خاصة من المحتمل أن تكون نادرة. ولما كانت أغلب الديمقراطيات القديمة غير متجانسة بشكل معتدل، فإنها قد نجت من المنازعات الثقافية الشديدة. إلا أن تغيرات بدأت تطرأ فى أواخر القرن العشرين، ومن المؤكد أن تنهى هذا الوضع سعيد الحظ خلال القرن الحادى والعشرين.

العقائد الديمقراطية والثقافية

ستتعرض جميع الدول إن عاجلاً أو آجلاً لأزمات عميقة سياسية وعقائدية واقتصادية وعسكرية ودولية. وعلى ذلك، فإن كان لنظام سياسى ديمقراطى أن يثبت، فيجب أن يكون قادراً على تخطى التحديات والقلاقل التى تسببها أزمات مثل هذه. إن تحقيق ديمقراطية مستقرة ليس مجرد إبحار فى ريح طيبة، إنه يعنى أيضاً الإبحار فى بعض الأوقات فى ريح عاصف.

وخلال أزمة شديدة وطويلة تزداد فرص الانقلاب على الديمقراطية من جانب حكام مستبدين يعدون بإنهاء الأزمة بأساليب دكتاتورية عنيفة، وأساليبهم تقتضى بالطبيعة التخلى عن

المؤسسات والإجراءات الديمقراطية الأساسية.

لقد كان انهيار الديمقراطية كثير الحدوث خلال القرن العشرين، كما تؤكد الحوادث السبعين من تفكك الديمقراطية المشار إليها فى أول هذا الفصل. إلا أن بعض الديمقراطيات استطاعت أن تتخطى العواصف والأعاصير، ليس مرة واحدة، بل عدة مرات. والعديد منها، كما رأينا، تخطت حتى الأخطار الناشئة عن خلافات ثقافية حادة. وبعضها خرج بسفينة الديمقراطية أكبر قدرة على الإبحار من ذى قبل. إن الذين حققوا البقاء بعد هذه الفترات العاصفة هم بالتحديد الدول التى يمكن أن نسميها الآن الديمقراطيات الأقدم.

لماذا استطاعت المؤسسات الديمقراطية أن تنجو من الأزمات فى بعض الدول دون الأخرى؟ إلى جانب الظروف الملائمة التى أشرت إليها، يجب أن نضيف ظرفاً آخر. إن مستقبل الديمقراطية المستقرة فى دولة ما يصبح أفضل إذا كان مواطنوها وقادتها يدعمون الأفكار والقيم والممارسات الديمقراطية بقوة. وأكبر دعم يمكن الاعتماد عليه يتحقق عندما تكون هذه المعتقدات والتهيؤات مغروسة فى ثقافة الدولة، وينتقل جزء كبير منها من جيل إلى الذى يليه. وبعبارة أخرى، أن تمتلك الدولة ثقافة سياسية ديمقراطية.

إن الثقافة السياسية الديمقراطية يمكن أن تساعد فى تكوين مواطنين يؤمنون بأن: الديمقراطية والمساواة السياسية أهداف مطلوبة، والسيطرة على العسكريين والشرطة يجب أن تكون فى يد قادة منتخبين بصفة كاملة، والمؤسسات الديمقراطية الأساسية التى ذكرت فى الفصل الثامن يجب أن تبقى؛ والخلافات السياسية واختلاف الرأى بين المواطنين يجب أن تكون موضع تسامح وحماية.

إننى لا أقصد أن أفترض أن كل شخص فى دولة ديمقراطية يجب أن يتحول إلى مواطن ديمقراطى كامل. من حسن الحظ أن هذا الفرض ليس صحيحاً، وإلا ما كانت أى ديمقراطية لتوجد! ولكن ما لم تكن أغلبية كبيرة من المواطنين تفضل الديمقراطية ومؤسساتها السياسية عن أى بديل غير ديمقراطى، ويؤيدون القادة السياسيين الذين يساندون الممارسات الديمقراطية، فإنه من غير المحتمل أن تبقى خلال أزماتها المتعذر اجتنابها. وفى الواقع، فإن أقلية كبيرة ومتعصبة ضد الديمقراطية وعنيفة ربما تكون كافية لتدمير قدرة الدولة على المحافظة على مؤسساتها الديمقراطية.

كيف يمكن أن تؤمن الجماهير فى دولة بالأفكار والممارسات الديمقراطية؟ كيف تصبح الأفكار والممارسات الديمقراطية جزءاً جوهرياً من ثقافة الدولة؟ أى محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج منا أن نغوص فى أعماق التطورات التاريخية، بعضها عام، وبعضها خاص بدولة معينة، وهو

عمل يخرج عن حدود هذا الكتاب. دعنى أقول ما يلى فقط: إن الدولة التى ساقها تاريخها إلى هذه النتائج السعيدة، محظوظة !

ولكن التاريخ طبعاً ليس دائماً بهذا الجود. بل على العكس إنه يمنح العديد من الدول ثقافة سياسية، تدعم الأفكار والمؤسسات الديمقراطية بصورة ضعيفة فى أسعد الأحوال، وفى أسوأها تشجع بقوة الحكم الاستبدادى.

النمو الاقتصادى مع اقتصاد السوق

لقد كان نمو المعتقدات الديمقراطية والثقافة الديمقراطية تاريخياً، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بما يمكن أن يسمى تجاوزاً اقتصاد السوق. والأكثر من هذا تحديداً، أن الظرف الملائم جداً للمؤسسات الديمقراطية هو اقتصاد السوق، حيث تكون المشروعات الاقتصادية مملوكة أساساً للقطاع الخاص، وليس للدولة، أى اقتصاد رأس مالى أكثر من اشتراكى أو حكومى. ولكن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية ورأسمالية السوق يخفى تناقضاً: فاقتصاد رأسمالية السوق يولد بالضرورة عدم المساواة فى الموارد السياسية المتاحة لمختلف المواطنين. وبهذا ينال اقتصاد رأسمالية السوق بشدة من المساواة السياسية: فالمواطنون غير المتساوين اقتصادياً من غير المحتمل أن يكونوا متساوين سياسياً. ويبدو أنه فى دولة اقتصاد رأسمالية السوق، لا يمكن تحقيق المساواة السياسية الكاملة. وعلى ذلك فهناك دائماً توتر بين الديمقراطية واقتصاد رأسمالية السوق. فهل هناك بديل معقول لرأسمالية السوق يكون أقل إضراراً بالمساواة السياسية؟ سأعود إلى هذا السؤال وبشكل أعم إلى العلاقة بين الديمقراطية ورأسمالية السوق فى الفصلين التاليين.

ومع ذلك فلا يمكننا فى نفس الوقت أن نهرب من استنتاج أن اقتصاد رأسمالية السوق، والمجتمع الذى يتولد عنه، والنمو الاقتصادى الذى يحدثه، كلها ظروف ملائمة جداً لنشوء المؤسسات السياسية الديمقراطية والمحافظة عليها.

ملخص

ربما تكون ظروف أخرى مساعدة أيضاً ـ مثل حكم القانون واستمرار السلام وغيرها بدون شك. ولكن الظروف الخمسة التى وصفتها هى فى اعتقادى من أكثرها حسماً.

ويمكن أن نلخص الجدل فى هذا الفصل فى ثلاثة افتراضات عامة: أولاً، الدولة التى تتمتع بجميع هذه الظروف الخمسة من المؤكد أن تقيم مؤسسات ديمقراطية وتحافظ عليها. وثانياً، فى الدولة التى تفتقر إلى الظروف الخمسة من غير المحتمل أن تقيم مؤسسات ديمقراطية، أو، إذا تحقق ذلك بطريقة أو بأخرى، أن تحافظ عليها. فماذا عن دولة تختلط فيها الظروف، بعضها ملائم وبعضها غير ملائم؟ سوف أؤجل الجواب، والافتراض العام الثالث، حتى نبحث الحالة الغريبة فى الهند.

الهند : ديمقراطية بعيدة الاحتمال

ربما كنت قد بدأت تتساءل عن الهند. ألا تفتقر إلى جميع الظروف الملائمة؟ وإذا كان ذلك ألا تعتبر تناقضاً مع جميع حججى؟ ليس تماماً.

أن تستطيع الهند أن تحافظ طويلاً على المؤسسات الديمقراطية يبدو ظاهرياً بعيد الاحتمال جداً. وبتعداد سكان يقترب من بليون فى آخر القرن العشرين، ينقسم الهنود فيما بينهم على أسس تفوق أى دولة أخرى فى العالم. وهذه تتضمن اللغة، والطبقة، والطائفة، والدين، والإقليم – وتقسيمات فرعية لا حصر لها[7]. ضع ما يلى فى الاعتبار:

ليس للهند لغة قومية. والدستور يعترف رسمياً بخمس عشرة لغة. ولكن حتى هذا لا يهون من حجم مشكلة اللغة: فهناك مليون هندى على الأقل يتكلمون واحدة من خمس وثلاثين لغة متميزة. والأكثر من هذا، يتكلم الهنود ما يقرب من اثنتين وعشرين ألف لهجة مختلفة.

وعلى الرغم من أن ٨٠ فى المائة من السكان هندوس (والباقون أساساً مسلمون، رغم أن ولاية كيرالا تضم مسيحيين عديدين) فإن قوى التوحد فى الهندوكية ينال منها نظام الطوائف الذى قدمته الهندوكية إلى الهنود منذ حوالى ١٥٠٠ ق م. وحتى نظام الطوائف، مثل اللغة، مفرق إلى أقصى حد، فهناك أولاً عدد كبير من الناس خارج الطوائف الوراثية الأربع: هؤلاء هم «المنبوذون» الذى يعتبر الاتصال بهم مدنّساً. ويضاف إلى هذا مع ذلك، أن كل طائفة مقسمة إلى عدد لا يحصى من الطوائف الفرعية الوراثية، التى يلزم أعضاؤها حدوداً اجتماعية وسكنية ومهنية صارمة.

والهند واحدة من أفقر دول العالم. إليك هذه الأعداد: من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥ كان حوالى نصف السكان يعيشون على ما يعادل أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم. وبهذا المقياس كان هناك أربع دول أفقر. وفى ١٩٩٣-١٩٩٤ كان أكثر من ثلث سكان الهند – أى أكثر من

ثلاثمائة مليون نسمة ـ يعيشون فى الفقر رسمياً، فى القرى الصغيرة أساساً ويشتغلون بالزراعة. وفى ١٩٩٦ احتلت الهند المكانة السابعة والأربعين من بين ثمان وسبعين دولة نامية فى مقياس الفقر البشرى، يليها رواندا فى المكان الثامن والأربعين. يضاف إلى هذا أن حوالى نصف الهنود فوق سن الخامسة عشرة، وأكثر من ٦٠ فى المائة من النساء فوق سن السادسة أميون.

وعلى الرغم من أن الهند حصلت على استقلالها فى عام ١٩٤٧، واتخذت دستوراً ديمقراطياً فى ١٩٥٠، إلا أنه نظراً للظروف التى شرحتها آنفاً، ليس لأحد أن يعجب أن ممارسات الهند الديمقراطية أظهرت بعض القصور الفاضح من وجهة نظر الديمقراطية. فقد عانت من انتهاكات متكررة للحقوق الأساسية[8]. وينظر رجال الأعمال إلى الهند على أنها واحدة من بين عشر دول الأكثر فساداً فى العالم[9]. والأسوأ من هذا أنه فى ١٩٧٥ حدث انقلاب فى المؤسسات الديمقراطية، وحل محلها دكتاتورية عندما قامت رئيسة الوزراء أنديرا غاندى بانقلاب، وأعلنت حالة الطوارئ، وأوقفت الحقوق المدنية، وألقت فى السجون بالآلاف من قادة المعارضين.

ولكن أغلب الهنود يؤيدون المؤسسات الديمقراطية أغلب الوقت. ففى إجراء لم يكن ليتخذه قوم غير مؤهلين للديمقراطية، تم إسقاط أنديرا غاندى من منصبها فى انتخابات عادلة إلى حد ما، وذلك بعد عامين من استيلاء أنديرا غاندى على السلطة. ويبدو أن الشعب الهندى فى مجموعه، وليس الصفوة السياسية فقط، كان أكثر تعلقاً بالمؤسسات الدستورية مما كانت تعتقد، ولم يكونوا ليسمحوا لها أن تحكم بأساليب استبدادية.

وعلى الرغم من أن الحياة السياسية الهندية شديدة الاضطراب وعنيفة فى بعض الأحيان، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية على عيوبها تستمر فى العمل بطريقة أو بأخرى. ويبدو أن هذه الملاحظة تخلط جميع التوقعات المعقولة. كيف يمكن أن نفسر ذلك؟ أى إجابة بالنسبة إلى اللغز الهندى يجب أن تكون مؤقتة. وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو مثيراً للدهشة، فإن بعض الأوجه فى الهند قد تساعد على شرح أسباب قدرتها على الاحتفاظ بمؤسساتها الديمقراطية.

وابتداء، فإن العديد من الظروف الملائمة التى شرحتها موجودة فى الهند. فنشوء العسكرية الهندية من ماضيها كمستعمرة بريطانية، جعلها تنشئ قاعدة الطاعة للقادة المدنيين المنتخبين، وأن تحافظ عليها. وعلى ذلك تحررت الهند من أكبر تهديد للحكومة الديمقراطية فى أغلب الدول النامية. فعلى العكس من أمريكا اللاتينية مثلاً، فإن تقاليد العسكرية الهندية لا تقدم دعماً لانقلاب عسكرى أو دكتاتورية عسكرية. والشرطة، رغم ما بها من فساد على نطاق واسع،

فليست قوة سياسية مستقلة تستطيع أن تقوم بانقلاب.

يضاف إلى هذا، أن مؤسسى الهند الحديثة، الذين قادوها إلى الاستقلال، وساعدوا فى تشكيل دستورها ومؤسساتها السياسية، كانوا جميعاً ملتزمين بالمعتقدات الديمقراطية. والحركات السياسية التى قادوها كانت تدعو بقوة إلى الأفكار والمؤسسات الديمقراطية. ويمكن أن نقول إن الديمقراطية هى العقيدة الفكرية الوطنية فى الهند. وليس هناك غيرها. وعلى الرغم من ضعف إحساس الهند بالقومية فإنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأفكار والمعتقدات الديمقراطية، بحيث أن دعاة البديل غير الديمقراطى من الهنود عددهم قليل.

يضاف إلى هذا أنه على الرغم من أن الهند متعددة الثقافات، فإنها الدولة الوحيدة فى العالم التى تنتشر فيها المعتقدات والممارسات الهندوكية على نطاق واسع. ورغم كل شىء فإن ثمانية من كل عشرة من الهنود، هندوس. وعلى الرغم من أن نظام الطوائف مفرق، وأن القوميين الهندوس يمثلون خطراً قائماً للأقلية المسلمة، فإن الهندوكية تقدم شيئاً من الهوية المشتركة للأغلبية من الهنود.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه الظروف تقدم دعماً للمؤسسات الديمقراطية، فإن الفقر المنتشر فى الهند إذا أضيف إلى تقسيمها الحاد إلى ثقافات متعددة، يبدو أرضاً خصبة للنمو العنيف للحركات المضادة للديمقراطية تكفى لخلع الديمقراطية وإقامة دكتاتورية استبدادية. فلماذا لم يحدث ذلك؟ إن نظرة فاحصة تكشف عن عدد من المفاجآت.

أولاً، إن كل هندى عضو فى أقلية ثقافية من الصغر بحيث لا يستطيع أعضاؤها حكم الهند وحدهم. إن مجرد عدد التنوعات الثقافية التى تقسم عليها الهند يعنى أن كلاً منها صغير، وليس فقط شديد البعد عن الأغلبية، ولكنه من الصغر بحيث لا يستطيع حكم شبه القارة الواسع والمتنوع هذا. لا تستطيع أقلية هندية أن تحكم دون أن تستخدم قهراً كاسحاً بقوى العسكرية والشرطة. ولكن العسكرية والشرطة كما لاحظنا، ليست متاحة لهذا الغرض.

ثانياً، إن أعضاء الأقلية الثقافية، مع استثناءات قليلة، لا يعيشون معاً فى منطقة واحدة ولكنهم بعكس ذلك ينتشرون فى مناطق مختلفة من الهند. ونتيجة لذلك لا تستطيع أغلب الأقليات أن تأمل فى إقامة دولة منفصلة خارج حدود الهند. وأغلب الهنود، سواء أرادوا أو لم يريدوا ذلك، محكوم عليهم أن يبقوا مواطنين للهند. ولما كان الانفصال مستحيلاً، فإن البديل الوحيد هو الاتحاد داخل الهند[10].

وأخيراً، فإنه بالنسبة لأغلبية الهنود فإن الأمر ببساطة أنه لا يوجد بديل عملى للديمقراطية.

لا تستطيع أى من أقليات الهند بذاتها أن تسقط المؤسسات الديمقراطية وتقيم نظاماً استبدادياً، أو تعتمد على دعم العسكرية والشرطة التى تحتاج إليه لاستمرار وحكومة استبدادية، أو تأمل فى إنشاء دولة منفصلة، أو أن تقدم بديلاً أيديولوجيا ومؤسساتياً مغرياً للديمقراطية. والخبرة تبين أن أى تحالف كبير من أقليات مختلفة سيكون منقسماً بشكل لا يدعم الاستيلاء على الحكومة، أو تحويلها إلى حكومة استبدادية. فالديمقراطية على ما يبدو هى الخيار الوحيد المتاح لأغلب الهنود.

إن الصورة الكاملة للديمقراطية فى الهند أكثر تعقيداً، كما يتحتم أن تكون الصورة الكاملة لأى دولة. ولكن فى النهاية تؤكد الهند الافتراض الثالث الذى قدمته من قبل. ففى الدولة التى تفتقر إلى واحد أو أكثر وليس جميع الظروف الخمسة التى تشجع الديمقراطية، فالديمقراطية غير مضمونة وربما غير محتملة، ولكن ليست بالضرورة مستحيلة.

لماذا انتشرت الديمقراطية فى جميع أرجاء العالم

لقد بدأت هذا الفصل بملاحظة كثرة ما حدث خلال القرن العشرين من انهيار للديمقراطية وفى نفس الوقت اتساع مدى انتشارها فى نهاية هذا القرن. نستطيع الآن أن نشرح هذا الانتصار: لقد أصبحت الظروف الملائمة التى شرحتها أكثر انتشاراً بين دول العالم.

- انخفض خطر التدخل من جانب قوة خارجية معادية للتحول إلى الديمقراطية بتفكك الإمبراطوريات الاستعمارية، وحصول الناس على استقلالهم، وانهيار النظم الاستبدادية الكبرى، وأصبح المجتمع الدولى مسانداً لقيام الديمقراطية.
- انخفضت جاذبية الدكتاتورية العسكرية حينما تبين، ليس للمدنيين فقط، ولكن للقادة العسكريين أيضاً، أن الحكام العسكريين لم يكونوا عادة قادرين على مواجهة تحديات المجتمع الحديث. وقد ثبت فى الواقع أنهم عاجزون إلى حد بعيد. وبذلك أصبح أقدم وأخطر التهديدات للديمقراطية فى كثير من الدول مستبعداً أو تناقص بشدة.
- أصبح عدد من الدول التى تحولت إلى الديمقراطية متجانساً بشكل يكفى لأن يكون قادراً على تجنب منازعات ثقافية خطيرة. وقد كانت هذه عادة دولاً صغيرة وليست تجمعات ضخمة من ثقافات متباينة. وفى بعض الدول التى كانت أكثر انقساماً ثقافياً، أمكن

الوصـول إلى تنظيـمـات توافـقـيـة. وفى دولة واحـدة على الأقل، الهند، لم تكن أى من الأقليات الثقافية كبيرة لدرجة تمكنها من أن تحكم. وعلى العكس، حيثما كانت المنازعات الثقافية حادة، كما هو الحال فى بعض أجزاء أفريقيا، وفى يوغوسلافيا السابقة، كانت الديمقراطية كارثة.

- مـع الفشـل الواضـح للنظـم الاسـتبدادية والدكتاتوريات العسـكرية وغيرها مـن النظـم الفاشية، فقدت المعتقدات والأيدولوجيات المضادة للديمقراطية جاذبيتها السابقة فى أغلب أنحاء العالم. ولم يحدث من قبل على مدى التاريخ البشرى أن كان هذا العدد الكبير من الناس مسانداً للأفكار والمؤسسات الديمقراطية.
- لقـد انتقلت مـؤسسـات رأسمـالية السـوق من دولة إلى أخـرى. ولم ينتج عن رأسمـالية السوق زيادة فى النمو الاقتصادى والرفاهية فقط، ولكنه غير مجتمع الدولة جذرياً، بخلق طبقة وسطى كبيرة وذات نفوذ ومتعاطفة مع الأفكار والمؤسسات الديمقراطية.

لهذه الأسباب وربما لغيرها أصبح القرن العشرون قرن انتصار الديمقراطية. ولكن علينا أن ننظر إلى هذا النصر بحذر. ففى كثير من الدول الديمقراطية كانت المؤسسات السياسية الأساسية ضعيفة أو ناقصة. وفى الشكل ١، عددت خمس وستين دولة على أنها ديمقراطية. ولكن يمكننا أن نقسمها إلى مجموعات ثلاث: الأكثر ديمقراطية ٣٥، ديمقراطية لحد معقول ٧، ديمقراطية هامشية ٢٣ (انظر الملحق ١ للمصادر)[11]. وعلى ذلك فإن «انتصار الديمقراطية» كان أقل كمالاً مما كان يصور فى بعض الأحيان.

يضاف إلى ذلك، أنه من المعقول أن نتساءل عما إذا كانت نجاحات الديمقراطية ستدعم فى القرن الحادى والعشرين. والإجابة تتوقف على مدى كفاءة الدول الديمقراطية فى مواجهة تحدياتها. أحد هذه التحديات كما بينت من قبل، ينبع مباشرة من النتائج المتضاربة لرأسمالية السوق. فمن بعض الأوجه تكون ملائمة للديمقراطية، ولكن من غيرها تكون غير ملائمة. وسوف نعرف السبب فى الفصلين القادمين.

الفصل الثالث عشر

لماذا تلائم رأسمالية السوق الديمقراطية

الديمقراطية ورأسمالية السوق يشبهان شخصين مرتبطين فى زواج عاصف يمزقه التنازع، ولكنه يستمر، لأن كلاً من الطرفين لا يرغب فى الانفصال عن الآخر. وإذا نقلنا التشبيه إلى عالم النبات، فإن الاثنين يوجدان فى نوع من التعايش المتنافر.

وعلى الرغم من أن العلاقة معقدة بشكل غير عادى، فإنه يمكننا عن طريق مجموعة الخبرات الغزيرة والدائمة النمو فى النظم السياسية والاقتصادية، استخلاص خمس نتائج هامة. سأقدم اثنين فى هذا الفصل، والثلاث الأخر فى الفصل القادم.

١- لقد استمرت الديمقراطية البوليأركية فى الدول ذات اقتصاد رأسمالية السوق الغالب فقط، ولم تستمر إطلاقاً فى دولة ذات اقتصاد غير سوقى غالب.

على الرغم من أننى قصرت هذه النتيجة على الديمقراطية البوليأركية، فإنها تنطبق أيضاً بشكل جيد على الحكومات الشعبية، التى نشأت فى دول المدينة، فى اليونان وروما وإيطاليا القرون الوسطى، وعلى تطور المؤسسات النيابية ونمو مشاركة المواطنين فى شمال أوروبا. ولكن سأتخطى هذا التاريخ الذى قابلنا بعضه فى الفصل الثانى، حتى نركز بشكل كامل على مؤسسات الديمقراطية النيابية الحديثة ـ أى الديمقراطية البوليأركية.

والسجل هنا واضح بشكل يدعو للعجب. لقد استمرت الديمقراطية البوليأركية فى الدول ذات اقتصاد رأسمالية السوق الغالب فقط، ولم تستمر إطلاقاً (أو لفترة قصيرة على الأقصى) فى الدول ذات اقتصاد غير سوقى غالب. لماذا كان ذلك؟.

٢- إن هذه العلاقة الوثيقة تقوم لأن مميزات أساسية معينة فى رأسمالية السوق تجعلها ملائمة للمؤسسات الديمقراطية. وعلى العكس، فإن بعض المميزات الأساسية للاقتصاد غير السوقى الغالب يجعلها ضارة لمستقبل الديمقراطية.

فى اقتصاد رأسمالية السوق، تكون الوحدات الاقتصادية إما أفراداً أو مشروعات (مصانع ومزارع وغيرها) مملوكة لأفراد أو مجموعات، وليس، فى الأغلب، للدولة. والهدف الرئيسى لهذه الوحدات هو الربح الاقتصادى على شكل مرتبات وأرباح وفوائد وإيجار. والذين يقومون بإدارة المشروعات ليسوا فى حاجة أن يجاهدوا فى سبيل الأهداف غير المحددة، مثل الصالح العام أو الرفاهية العامة. ويمكن أن ترشدهم دوافع المصالح الشخصية فقط. ولما كانت الأسواق تقدم إلى الملاك والمديرين والعمال وغيرهم المعلومات الحاسمة التى يحتاجون إليها، فيمكنهم أن يتخذوا قراراتهم بدون توجيه مركزى. (هذا لا يعنى أنهم يمكنهم أن يستغنوا عن القوانين والقواعد، وهو ما سأعود إليه فى الفصل التالى).

وخلافاً لما تقوله لنا بديهتنا، فإن الأسواق تعمل على تنسيق وتنظيم قرارات الوحدات الاقتصادية. والخبرة التاريخية تشير بشكل قاطع إلى أن النظام الذى تتخذ فيه قرارات اقتصادية لا تحصى تكون من جانب أصحاب أدوار عديدين ومستقلين ولكن متنافسين، يعمل كل منهم من ناحية ضيقة للمصالح الشخصية، ويسترشد بالمعلومات التى تقدمها الأسواق، هذا النظام ينتج بضائع وخدمات بشكل أكثر كفاءة من أى بديل معروف. والأكثر من هذا أنه يقوم بذلك بانتظام وترتيب يدعو للدهشة فعلاً.

ونتيجة لذلك أدت رأسمالية السوق على المدى البعيد إلى نمو اقتصادى، والنمو الاقتصادى ملائم للديمقراطية. فالنمو الاقتصادى أولاً بقطعه للفقر الحاد وتحسين مستويات المعيشة، يساعد على تقليل المنازعات السياسية والاجتماعية. يضاف إلى هذا، أنه عندما تظهر منازعات اقتصادية فإن النمو يقدم المزيد من الموارد المتاحة لتسوية مرضية للجانبين، يغنم فيها كل جانب شيئاً. (وفى غياب النمو، فإن المنازعات الاقتصادية تصبح، باستخدام لغة نظرية اللعب، «المحصلة ـ صفر» : (ما أكسبه أنا تخسره أنت، وما تكسبه أنت أخسره أنا. وعلى ذلك فإن التعاون لا يجدى). ويزود النمو أيضاً الأفراد والمجموعات والحكومات بفائض من الموارد

لدعم التعليم، وبذلك يتم تكوين مواطنة متعلمة ومثقفة.

ورأسمالية السوق ملائمة للديمقراطية أيضاً بسبب آثارها الاجتماعية والسياسية. فهى تخلق طبقة متوسطة كبيرة من أصحاب الأملاك الذين يبحثون عادة عن التعليم، والاستقلال، والحرية الشخصية، وحقوق الملكية، وسيادة القانون، والمساهمة فى الحكومة. والطبقات الوسطى، كما أشار أرسطو لأول مرة، هى الحليف الطبيعى للأفكار والمؤسسات الديمقراطية. وأخيراً وربما الأكثر أهمية، فإن رأسمالية السوق، عن طريق لا مركزية العديد من القرارات الاقتصادية لأفراد ومنشآت مستقلة نسبياً، تتجنب الحاجة إلى حكومة مركزية قوية، أو حتى استبدادية.

ويمكن للاقتصاد غير السوقى أن يوجد عندما تكون الموارد قليلة، والقرارات الاقتصادية محدودة وواضحة. ولكن فى مجتمع أكثر تعقيداً، ولتجنب فوضى اقتصادية، ولتقديم مستوى معيشة متوسط على الأقل، فهناك ضرورة إلى بديل للتنسيق والتنظيم الذى تقدمه الأسواق. والبديل الملائم الوحيد هو حكومة الدولة. وعلى ذلك فأياً ما كانت الملكية القانونية الرسمية للمشروعات فى اقتصاد غير سوقى، فإن القرارات فى الواقع تتخذها وتسيطر عليها الحكومة. وبدون تنسيق السوق، فإنه يصبح من الضرورى أن يكون عمل الحكومة هو تخصيص الموارد القليلة: من رأس المال، والعمل، والآلات، والأراضى، والمبانى، والبضائع الاستهلاكية، والمساكن وغير ذلك. وللقيام بذلك تحتاج الحكومة إلى خطة مركزية شاملة وتفصيلية، وبالتالى إلى موظفى حكومة مكلفين بوضع الخطة وتنفيذها، والتأكد من تطبيقها. وهذه أعمال هائلة تحتاج إلى كميات مهولة من المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها. وللحصول على امتثال لتوجيهاتهم، يجب على موظفى الحكومة أن يكتشفوا ويطبقوا حوافز مناسبة. وهذه تتراوح بين مكافآت، سواء قانونية (مثل المرتبات والحوافز)، وغير قانونية (مثل الرشاوى) إلى القهر والعقاب (مثل الإعدام بسبب «الجرائم الاقتصادية»). وباستثناء ظروف نادرة وعابرة، التى سأعود إليها بعد قليل، لم تثبت أى حكومة أنها كفء لهذا العمل.

ومع ذلك فليست عدم كفاءة الاقتصاد المخطط المركزى هى الأشد ضرراً لمستقبل الديمقراطية. بل إنها العواقب الاجتماعية والسياسية للاقتصاد. إن الاقتصاد المخطط مركزياً يضع جميع موارد الاقتصاد تحت تصرف الحكومة. وللتنبؤ بالنتائج المحتملة لهذه الهبة السياسية ربما نتذكر المثل القائل «إن السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تفسد فساداً مطلقاً». إن الاقتصاد المخطط مركزياً يُصدر دعوة مباشرة لقادة الحكومة مكتوبة بأحرف بارزة: **إن لكم الحرية فى استخدام جميع هذه الموارد الاقتصادية لتقوية سلطتكم والمحافظة عليها!**

ويجب أن يكون لدى القادة السياسيين قدرات فوق طاقة البشر فى إنكار الذات، لمقاومة هذا الإغراء. ولكن للأسف، فإن السجل الأسود للتاريخ واضح. إن القادة المتاحة لهم الموارد الضخمة، التى يقدمها اقتصاد مخطط مركزياً قد أكدوا جميعاً حكمة المثل. ومن المؤكد أن القادة قد يستخدمون سلطتهم المطلقة لأهداف جيدة أو سيئة. والتاريخ يسجل الحالتين - وإن كان بوجه عام، فيما أعتقد، حقق الطغاة ضرراً أكثر من نفع. وعلى أى حال، فإن الاقتصاديات المخططة مركزياً كانت دائماً وثيقة الارتباط بالنظم الاستبدادية.

بعض الشروط

ومع أن كلا الاستنتاجين صحيح إلا أنهما يحتاجان للعديد من الشروط.

فالنمو الاقتصادى ليس قاصراً على الدول الديمقراطية، كما أن الركود الاقتصادى ليس قاصراً على الدول غير الديمقراطية. بل إنه فى الواقع يبدو أنه لا يوجد ارتباط بين النمو الاقتصادى ونوع الحكم أو النظام فى الدولة[1].

يضاف إلى هذا أنه رغم أن الديمقراطية قد وجدت فى الدول ذات اقتصاد رأسمالية السوق فقط، فإن رأسمالية السوق قد وجدت فى دول غير ديمقراطية. وفى العديد من هذه - تايوان وكوريا الجنوبية بالتحديد - كانت العوامل التى ذكرتها من قبل، والتى تميل إلى مصاحبة النمو الاقتصادى واقتصاد السوق، قد ساعدت بدورها فى تحقيق التحول إلى الديمقراطية. ففى هاتين الدولتين فإن القادة المستبدين الذين ساعدت سياساتهم على بدء تكوين اقتصاد سوق ناجح، وصناعات تصديرية، ونمو اقتصادى، وطبقة وسطى كبيرة ومثقفة، قد وضعوا دون أن يشعروا بذور تدميرهم شخصياً. وعلى ذلك، وبالرغم من أن رأسمالية السوق والنمو الاقتصادى ملائمان للديمقراطية، فقد يكونا على المدى الطويل أقل ملاءمة، بل ربما غير ملائمين إطلاقاً للنظم غير الديمقراطية. ومن ثمَّ فإن حل عقدة الدراما التاريخية الخطيرة، التى ستمثل خلال القرن الحادى والعشرين، ستكشف عما إذا كان النظام غير الديمقراطى فى الصين يمكنه أن يقاوم قوى الديمقراطية المتولدة عن رأسمالية السوق.

واقتصاد رأسمالية السوق ليس ملزماً بأن يوجد فقط على الشكل المألوف فى القرن العشرين كصناعى حضرى، أو ما بعد الصناعى. فيمكن أن يكون - أو على الأقل كان - زراعياً. فكما رأينا فى الفصل الثانى، فإنه خلال القرن التاسع عشر ظهرت المؤسسات الديمقراطية الأساسية، باستثناء حق الانتخاب للمرأة، فى دول كثيرة - الولايات المتحدة، وكندا، ونيوزيلندا، واستراليا - والتى كانت

زراعية بشكل غالب. وفى ١٧٩٠ فى أول عام للجمهورية الأمريكية فى ظل دستورها الجديد (المستمر) كان من بين مجموع السكان أقل قليلاً من أربعة ملايين، ٥ فى المائة فقط، يعيشون فى أماكن تضم أكثر من ألفين وخمسمائة من السكان؛ أما الباقون، وهم ٩٥ فى المائة، فكانوا يعيشون فى مناطق ريفية فى المزارع بصفة أساسية. وبحلول عام ١٨٢٠ عندما أصبحت المؤسسات السياسية (للبيض الذكور) للديمقراطية البوليأركية مؤسسة بصلابة، وبتعداد سكان أقل من عشرة ملايين، كان أكثر من تسعة من كل عشرة ما زالوا يعيشون فى مناطق ريفية. وعشية الحرب الأهلية فى ١٨٦٠ عندما كانت الدولة تضم أكثر من ثلاثين مليوناً من السكان، كان ثمانية من كل عشرة أمريكيين يعيشون فى مناطق ريفية. لقد كانت أمريكا، التى وصفها أليكس دى توكفيل فى كتابه «الديمقراطية فى أمريكا»، زراعية وليست صناعية. وقد كانت المشروعات الاقتصادية فى ذلك المجتمع الزراعى بالطبع مزارع فى المقام الأول، يمتلكها ويديرها أفراد زراع وعائلاتهم. وكان أغلب ما ينتجون يستخدم لاستهلاكهم.

ولكن النقطة الهامة هى أن الاقتصاد كان غير مركزى (أكثر فى الواقع مما سيصبح عليه مع حركة التصنيع)، وأعطى القادة السياسيون مدخلاً صغيراً إلى موارده، وخلق طبقة وسطى كبيرة من المزارعين الأحرار. وكان بذلك ملائماً تماماً لنشوء الديمقراطية. وفى رؤية توماس جفرسون للجمهورية، كان الأساس اللازم فى الواقع للديمقراطية هو مجتمع زراعى مكون من مزارعين مستقلين.

هل هذه الأصول لما قبل التصنيع فى العديد من الدول الديمقراطية الأقدم، غير ملائمة للدول فى عصر ما بعد التصنيع؟ لا. إن حجم الخبرة يدعم فكرة حاسمة: أياً ما كان نشاطه الغالب، فالاقتصاد اللا مركزى، الذى يساعد فى خلق أمة من المواطنين الأحرار، ملائم تماماً لنشوء المؤسسات الديمقراطية، والمحافظة عليها.

لقد ذكرت منذ لحظة «الظروف النادرة والعابرة» التى أدارت الحكومات فى ظلها التخطيط المركزى بكفاءة. والأكثر من هذا أن الحكومات كانت ديمقراطية. لقد كانت هذه هى حكومات الحرب فى بريطانيا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى، وبصورة خاصة فى الحرب العالمية الثانية. ولكن فى هذه الحالات كان للتخطيط، وتخصيص الموارد، هدفاً محدداً تحديداً واضحاً، والذى كان ضمان توفير الحاجات العسكرية مع تموين أساسى من البضائع والخدمات للمدنيين. وقد كانت أهداف الحرب تلقى تأييداً واسعاً. وعلى الرغم من ظهور بعض الأسواق السوداء، فإنها لم تكن متوسعة بحيث تقلل من جدوى النظام المركزى لتخصيص الموارد والتحكم فى الأسعار.

وأخيراً فإن النظام تفكك بعد وصول السلام. ونتيجة لذلك فإن القادة السياسيين كانوا محرومين من فرص كان يمكن أن يستمتعوا بها لاستغلال دورهم الاقتصادى المسيطر لأهداف سياسية.

وإذا وضعنا نظم وقت الحرب جانباً ، فإن الاقتصاديات الموجهة مركزياً وجدت فقط فى دول كان القادة فيها أساساً مضادين للديمقراطية، وعلى ذلك لا نستطيع بسهولة أن نفرق بين النتائج غير الديمقراطية للنظام الاقتصادى، والنتائج غير الديمقراطية فى معتقدات القادة. لقد كان لينين وستالين معاديين للديمقراطية بحيث أنه مع أو بدون اقتصاد موجه مركزياً، كانا سيمنعان إنشاء مؤسسات ديمقراطية. ولكن الاقتصاد الموجه مركزياً جعل عملهما أسهل بأن أتاح لهما موارد أكثر لفرض إرادتهما على الآخرين.

وبتعبير أدق إذن، فإن التجربة التاريخية التى تجمع بين المؤسسات الديمقراطية مع الاقتصاد الموجه مركزياً فى وقت السلم لم يتم تجربتها إطلاقاً. وأنا من جانبى أتمنى ألا تحدث. فالنتائج المحتملة فى اعتقادى يمكن التنبؤ بها تماماً. إنها تنذر بشر للديمقراطية.

ولكن حتى إذا كانت رأسمالية السوق أكثر ملاءمة للمؤسسات الديمقراطية عن أى اقتصاد غير السوقى قام حتى الآن، فإن لها عواقب عميقة غير ملائمة. سنفحص هذه فى الفصل التالى.

الفصل الرابع عشر

لماذا تضر رأسمالية السوق الديمقراطية

إذا اقتربنا من رأسمالية السوق من وجهة نظر ديمقراطية، سنكتشف بنظرة فاحصة أن لها وجهين. مثل شعار الإله الإغريقي يانوس، يتجهان في اتجاهين متضادين.. أحدهما وجه صديق ينظر تجاه الديمقراطية. والآخر وجه عدو ينظر في الاتجاه الآخر.

٣- الديمقراطية ورأسمالية السوق مرتبطان في نزاع دائم يقوم كل منهما بتغيير الآخر وتحديده .

بحلول عام ١٨٤٠، كان اقتصاد السوق مع أسواق منظمة ذاتياً للعمل والأرض والأموال قائماً بشكل كامل في بريطانيا. لقد انتصرت رأسمالية السوق على أعدائها في جميع الجبهات: ليس فقط في نظرية وممارسة الاقتصاد، ولكن في السياسة، والقانون، والآراء، والفلسفة، والأيديولوجية أيضاً. لقد كان معارضوها، على ما يبدو منهزمين تماماً. إلا أنه في دولة يكون للناس فيها رأي، كما هو في انجلترا، حتى في تلك الأوقات السابقة للديمقراطية، فإن مثل هذا الانتصار الكامل لا يمكن أن يستمر![1] فكما تفعل دائماً، فإن رأسمالية السوق قدمت مكاسب للبعض، ولكن كما تفعل دائماً أيضاً، قدمت أيضاً ضرراً لآخرين.

وعلى الرغم من أن حق الاقتراع كان محدوداً جداً، فإن المؤسسات السياسية الأخرى للحكومة النيابية كانت مستقرة. ولكن في الوقت الملائم في ١٨٦٧ ثم ١٨٨٤ ـ تم توسيع حق

الاقتراع، وبعد ١٨٨٤ كان فى وسع أغلب الرجال أن يدلوا بأصواتهم. وبذلك كان النظام السياسى يقدم فرصاً للتعبير الفعال للمعارضة لرأسمالية السوق غير المنظمة. وقد لجأ من أحسوا بالضرر من الأسواق غير المنظمة إلى مساعدة القادة السياسيين والحكوميين، التماساً للحماية، وقد وجد معارضو اقتصاديات سياسة عدم التدخل تعبيراً فعالاً عن شكواهم من خلال قادة، وحركات، وأحزاب، وبرامج، وأفكار، وفلسفات، وأيديولوجيات، وكتب، وصحف سياسية، والأهم من ذلك الأصوات والانتخابات. وقد ركز حزب العمال المنشأ حديثاً على متاعب الطبقات العاملة.

وعلى الرغم من أن بعض المعارضين كانوا يقترحون تنظيم رأسمالية السوق، فإن آخرين كانوا يرغبون فى إلغائها كلية. والبعض لجأ لحل وسط: فلننظمها الآن، ثم نلغيها فيما بعد. والذين اقترحوا إلغاء الرأسمالية لم يحققوا أهدافهم أبداً. أما الذين طالبوا بتدخل وتنظيم حكومى فقد حققوا الكثير.

وكما فى بريطانيا، فكذلك فى أوروبا الغربية ودول أخرى متحدثة بالإنجليزية. وفى الدول التى يمكن التأثير على الحكومات فيها بالحركات الشعبية المتذمرة، لم تستطع «سياسة عدم التدخل» أن تستمر. لقد كانت رأسمالية السوق بدون تدخل وتنظيم حكومى فى دولة ديمقراطية مستحيلة لسببين على الأقل.

أولاً، المؤسسات الأساسية لرأسمالية السوق نفسها تحتاج إلى تدخل وتنظيم حكومى كبير. فالأسواق المنافسة وملكية الوحدات الاقتصادية، وتطبيق العقود، ومنع الاحتكارات، وحماية حقوق الملكية، والكثير غيرها من أوجه رأسمالية السوق، تعتمد كلية على القوانين والسياسات والأوامر والإجراءات الأخرى التى تضطلع بها الحكومات. إن اقتصاد السوق ليس، ولا يمكن أن يكون، ذاتى التنظيم كلية.

ثانياً، بدون تدخل وتنظيم حكومى من المحتم أن يتسبب اقتصاد السوق فى ضرر بالغ لبعض الأشخاص، وهؤلاء المضارون، أو الذين يتوقعون الضرر، سيطلبون تدخل الحكومة. والعاملون فى مجال الاقتصاد الذين تحركهم المصالح الشخصية ليس لديهم حافز يذكر لوضع مصالح الآخرين فى الاعتبار، بل على العكس، إن لديهم حوافز قوية لتجاهل مصالح الآخرين إذا كانوا بذلك سيحققون مكسباً لأنفسهم. ويمكن إسكات الضمير بسهولة بالتبرير المغرى لإنزال الضرر بالآخرين: «إذا لم أفعلها، فسيفعلها آخرون. إذا لم أسمح لمصنعى بالتخلص من نفاياته فى النهر ودخانه فى الهواء، فإن آخرين سيفعلون ذلك، إذا لم أبع منتجاتى، حتى إذا كانت غير مأمونة، فسيفعل ذلك الآخرون. إذا لم.... فالآخرون سوف...». وفى اقتصاد تنافسى

من المؤكد فى الواقع أن آخرين سوف...

عندما يحدث الضرر نتيجة لقرارات يحددها التنافس والسوق غير المنظمة، فلا بد أن تثار أسئلة. هل يمكن إلغاء الضرر أو تقليله؟ وفى هذه الحالة، هل يمكن تحقيق ذلك بدون تكلفة باهظة على الأرباح؟ وإذا كان الضرر يقع على بعض الأشخاص والفوائد للآخرين، كما هو الحال عادة، كيف يتسنى لنا أن نحكم بما هو مرغوب فيه؟ وما هو أفضل حل؟ وإذا لم يكن الأفضل، فعلى الأقل يكون حلاً مقبولاً؟ كيف يمكن اتخاذ هذه القرارات، ومن الذى يتخذها؟ كيف وبأى وسيلة يمكن تطبيق القرارات؟

من الواضح أن هذه ليست أسئلة اقتصادية فقط، فهى أسئلة أخلاقية وسياسية أيضاً. وفى دولة ديمقراطية سيتجه المواطنون حتماً فى بحثهم عن إجابات إلى السياسة والحكومة. إن أقرب المرشحين للتدخل فى اقتصاد السوق بهدف تغيير نتيجة قد تكون ضارة بدون تدخل، وأكثرها فعالية هى.... حكومة الدولة.

ويعتمد نجاح المواطنين غير الراضين فى دفع الحكومة إلى التدخل بالطبع، على عدة أشياء، من بينها القوة السياسية النسبية للخصوم. ومع ذلك فسجل التاريخ واضح : فى جميع الدول الديمقراطية*، دفع الضرر الواقع أو المنتظر من الأسواق غير المنظمة الحكومات إلى التدخل بهدف تغيير النتيجة التى قد تسبب، بدون تدخل، ضرراً لبعض المواطنين.

وفى دولة مشهورة فى التزامها برأسمالية السوق، وهى الولايات المتحدة، فإن الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية، تتدخل فى الاقتصاد بطرق أكثر من أن تعد. ونسوق هنا بعض الأمثلة القليلة:

- تأمين البطالة ؛
- معاشات الشيخوخة ؛
- سياسة مالية لتجنب التضخم والركود الاقتصادى ؛
- الأمن، الغذاء، الدواء، الخطوط الجوية، السكك الحديدية، الطرق السريعة، الشوارع ؛
- الصحة العامة، مكافحة الأمراض المعدية، التطعيم الإجبارى لأطفال المدارس ؛

* وفى كثير من الدول غير الديمقراطية كذلك. ولكن اهتمامنا هنا هو عن العلاقة بين الديمقراطية ورأسمالية السوق.

- التأمين الصحى ؛
- التعليم ؛
- بيع الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى ؛
- تخطيط المدن: أعمال، سكنى وغير ذلك ؛
- وضع معايير البناء ؛
- ضمان تنافس السوق، ومنع الاحتكارات وقيود أخرى على التجارة ؛
- فرض وخفض الرسوم والحصص على الواردات ؛
- الترخيص للأطباء وأطباء الأسنان والمحامين والمحاسبين وغيرهم من المهنيين ؛
- إنشاء والمحافظة على الحدائق القومية، وحدائق الولايات، وأماكن الترفيه، ومناطق الحياة البرية ؛
- تنظيم شركات الأعمال لمنع أو معالجة التدمير البيئى، وأخيراً ...
- تنظيم بيع منتجات التبغ بهدف خفض معدل الإدمان والسرطان، وآثار ضارة أخرى.

وهكذا...

وتلخيصاً : لا يوجد اقتصاد رأسمالية السوق فى أى دولة ديمقراطية (أو الأغلب أنه لا يمكن أن يوجد لفترة طويلة) بدون تنظيم وتدخل حكومى على نطاق واسع لتغيير تأثيراته الضارة.

ومع ذلك، فإذا كان وجود مؤسسات سياسية ديمقراطية فى دولة ما يؤثر بشكل واضح على عمل رأسمالية السوق، فإن وجود رأسمالية السوق فى دولة ما يؤثر بشدة على عمل المؤسسات السياسية الديمقراطية. فسهم السببية، كما يمكن القول، يتجه فى الاتجاهين: من السياسة إلى الاقتصاد، ومن الاقتصاد إلى السياسة.

٤ ــ لما كانت رأسمالية السوق تخلق بالضرورة عدم مساواة، فإنها تحد من الإمكانية الديمقراطية للديمقراطية البوليأركية بتوليد عدم مساواة فى توزيع الموارد السياسية.

كلمات عن كلمات

الموارد السياسية تشمل كل شىء يمكن أن يصل إليه شخص أو جماعة لاستخدامه فى التأثير المباشر أو غير المباشر على سلوك الآخرين. ومع خلاف فى الزمان والمكان، يمكن تحويل عدد كبير من أوجه المجتمع البشرى إلى موارد سياسية: القوة المادية، الأسلحة، الأموال، الثروة، البضائع والخدمات، موارد الإنتاج، الدخل، المنزلة، الشرف، الاحترام، العاطفة، الكاريزما (جاذبية القائد)، المقام، المعلومات، المعرفة، التعليم، الاتصالات، وسائط الاتصال، التنظيم، المركز الاجتماعى، المركز القانونى، السيطرة على المبادئ والمعتقدات، الأصوات.. وغيرها. وهناك حد نظرى يمكن عنده توزيع الموارد السياسية بتساو، مثل الأصوات فى الدولة الديمقراطية. وعند الحد النظرى الآخر يمكن أن تركز فى أيدى فرد أو مجموعة. والتوزيعات الممكنة بين المساواة والتركيز الكامل لا نهائية.

وأغلب الموارد التى ذكرتها هنا موزعة فى كل مكان بشكل غير متساو جداً. وعلى الرغم من أن رأسمالية السوق ليست السبب الوحيد، إلا أنها هامة فيما تسببه من عدم مساواة فى توزيع العديد من الموارد الرئيسية: الثروة، الدخل، المنزلة، المقام، المعلومات، التنظيم، التعليم، المعرفة ....

وبسبب عدم المساواة فى الموارد السياسية، يحصل بعض المواطنين على نفوذ أكبر كثيراً من غيرهم على سياسات وقرارات وإجراءات الحكومة. وهذه الانتهاكات للأسف، ليست تافهة. وعلى ذلك فإن المواطنين غير متساوين سياسياً ــ وهم بعيدون عنها جداً ــ وعلى ذلك فإن الأساس الأخلاقى للديمقراطية، وهو المساواة السياسية بين المواطنين، منتهك بشكل خطير.

٥ ــ إن رأسمالية السوق تشجع بشدة نشوء الديمقراطية إلى مستوى البوليأركية. ولكنها، بسبب آثارها الضارة على المساواة السياسية، غير ملائمة لقيام الديمقراطية فوق مستوى البوليأركية.

وللأسباب المبينة من قبل، فإن رأسمالية السوق مذيب قوى للنظم الاستبدادية. فعندما تحول المجتمع من ملاك أراض وفلاحين إلى أصحاب العمل وموظفين وعمال، من مجموعات ريفية غير متعلمة وتستطيع البقاء بالكاد، ولا حتى هذا فى أحوال كثيرة، إلى دولة ذات سكان مدن متعلمين وآمنين لحد معقول، ومن احتكار صفوة صغيرة أو أوليجاركية أو طبقة حاكمة لجميع الموارد تقريباً، إلى توزيع أوسع جداً للموارد، من نظام لا يستطيع فيه الكثيرون عمل أى شىء لمنع سيطرة القلة

على الحكومة، إلى نظام تستطيع فيه الكثرة أن تجمع مواردها بشكل فعال (ليس أقلها أصواتهم) ويؤثرون بذلك على الحكومة للعمل لصالحهم ـ وعندما تساعد على تحقيق كل هذه التغييرات، كما فعلت كثيراً، وستستمر فى ذلك فى دول كثيرة ذات اقتصاديات نامية، فإنها تعمل كوسيلة للتغيير الثورى للمجتمع والسياسة.

وعندما تقوم الحكومات المستبدة فى الدول الأقل تقدماً بإنشاء اقتصاد سوق نشط، فإنها بذلك تضع بذور دمارها النهائى.

ولكن بمجرد تحول المجتمع والسياسة إلى رأسمالية السوق، وأصبحت المؤسسات الديمقراطية مستقرة، فإن النظرة تتغير جذريا. فحينئذ ينتج عن عدم المساواة فى الموارد الذى تسببه رأسمالية السوق عدم مساواة سياسية خطيرة بين المواطنين.

وما إذا كان جعل زواج الديمقراطية البوليأركية من رأسمالية السوق أكثر ملاءمة لمزيد من الديمقراطية البوليأركية سؤال صعب جداً لا توجد له إجابات سهلة، ومن المؤكد لا توجد إجابات قصيرة. والعلاقة بين النظام السياسى الديمقراطى فى الدولة ونظامها الاقتصادى غير الديمقراطى كان يشكل تحدياً كبيراً ودائماً للأهداف والممارسات الديمقراطية طوال القرن العشرين. ومن المؤكد أن هذا التحدى سيستمر فى القرن الحادى والعشرين.

الفصل الخامس عشر

رحلة لم تتم

ما الذى سيأتى؟ إن القرن العشرين كما رأينا، كان يبدو فى بعض الأحيان لكثير من المعاصرين أنه سيتحول إلى فترة سوداء ومأسوية للديمقراطية، ولكن ثبت بدلاً من ذلك أنه عصر انتصار غير مسبوق. وعلى الرغم من أننا قد نشعر بالارتياح فى الاعتقاد بأن القرن الحادى والعشرين سيكون رحيماً بالديمقراطية، كما كان القرن العشرين، إلا أن سجل التاريخ يخبرنا أن الديمقراطية كانت نادرة فى الخبرة البشرية. هل مكتوب عليها أن يستبدل بها نظم غير ديمقراطية، وتبدو كنسخة القرن الحادى والعشرين لوصاية الصفوة السياسية والبيروقراطية؟ أم هل ستستمر بدلاً من ذلك فى توسعها العالمى؟ أو ربما فى تطور آخر هل يصبح ما يسمى «ديمقراطية» أعرض فى المدى، وأضحل فى العمق – تمتد إلى دول أكثر وأكثر فى الوقت الذى تضعف فيه خصال الديمقراطية؟

إن المستقبل فيما أظن، غير مؤكد بحيث يقدم إجابات كاملة. وباستكمالنا البحث فى الأسئلة الواردة فى الفصل الثالث نكون قد خرجنا عن خرائطنا. إن العالم المعروف الذى وضعت خريطته من الخبرة يجب أن يفسح الطريق إلى مستقبل تكون فيه الخرائط – فى أحسن الأحوال، لا يعتمد عليها – رسوم تخطيطية يضعها رسامو الخرائط ليس لديهم تقارير يعتمد عليها عن أرض بعيدة.

ومع ذلك، فقد نستطيع أن نتنبأ بثقة كبيرة فيما أعتقد، أن بعض المشاكل التى تواجهها الآن الدول الديمقراطية ستبقى، وربما تصبح أكثر إلحاحاً.

وفى هذا الفصل الأخير سأقدم رسماً تخطيطياً مختصراً للعديد من التحديات. سأركز أساساً على الديمقراطيات الأقدم حتى أجعل مهمتى أسهل فى التناول من جهة، ومن جهة أخرى لأننى أعتقد أنه عاجلاً أو آجلاً - ربما عاجلاً أكثر من آجلاً - أن الدول التى تحولت حديثاً إلى الديمقراطية، أو فى مرحلة التحول، ستواجه مشاكل شبيهة بتلك التى ستأتى للديمقراطية الأقدم.

وبالنظر لما سبق، لا ينتظر أن تكون أى من المشاكل التى سأذكرها مثيرة للدهشة. إننى ليس لدى أدنى شك أن غيرها ستظهر. ويؤسفنى ألا أستطيع أن أقدم حلولاً هنا لهذا العمل الذى يحتاج إلى كتاب آخر - أو بالأصح، عدة كتب. ولكن لنا أن نكون على ثقة من أمر واحد: أن طبيعة ونوعية الديمقراطية ستعتمد إلى حد بعيد على نجاح المواطنين والقادة الديمقراطيين فى مواجهة التحديات التى سأصفها الآن.

التحدى الأولى : النظام الاقتصادى

لا ينتظر أن تستبدل رأسمالية السوق فى الدول الديمقراطية. وبناء على ذلك ينتظر أن يستمر بشكل أو بآخر، التعايش المتعارض، الذى سبق وصفه فى الفصلين الثالث عشر والرابع عشر.

ليس هناك بديل يمكن تقديمه أفضل من اقتصاد السوق الغالب. وفى تغير شديد فى المنظور وبنهاية القرن العشرين سيكون لدى عدد قليل من المواطنين فى الدول الديمقراطية ثقة فى احتمال اكتشاف، وتقديم نظام غير سوقى، يكون أكثر ملاءمة للديمقراطية والمساواة السياسية، ويكون فى نفس الوقت من الكفاءة بحيث يقدم بضائع وخدمات مقبولة بنفس القدر. وخلال القرنين الماضيين راودت الاشتراكيين والمخططين والتكنوقراطيين، وكثيرين غيرهم، رؤى تستبدل فيها الأسواق ويحل محلها، فى تصورهم، عمليات أكثر نظاماً، وأفضل تخطيطاً، وأكثر عدالة لاتخاذ قرارات اقتصادية بشأن إنتاج وتسعير وتوزيع السلع والخدمات. وقد ذهبت هذه الرؤى طى النسيان. وأياً ما كانت عيوب اقتصاد السوق الغالب، فيبدو أنه الخيار الوحيد للدول الديمقراطية فى القرن القادم.

أما أن اقتصاد السوق الغالب يتطلب أن تكون المشروعات الاقتصادية مملوكة وموجهة فى أشكالها الرأسمالية الشائعة، فأمر، على العكس، أقل تأكيداً. فالحكومات الداخلية فى المشروعات الرأسمالية غير ديمقراطية، وفى بعض الأحيان تكون فى الواقع طغياناً إدارياً. يضاف إلى هذا أن

ملكية الشركات والأرباح وغيرها من المكاسب الناتجة عن الملكية توزع بغير تساو بقدر كبير. وعدم المساواة فى الملكية والتحكم فى المشروعات الاقتصادية الكبرى يساهم بدوره بشدة فى عدم المساواة فى الموارد السياسية المذكورة فى الفصل الرابع عشر، ومن ثمَّ تؤدى لانتهاكات واسعة فى المساواة السياسية بين المواطنين الديمقراطيين.

وعلى الرغم من هذه العوائق، فإن البدائل التاريخية للملكية، والتحكم الرأسماليين، بنهاية القرن العشرين، قد فقدت أغلب التأييد. وقد تخلت أحزاب العمل الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية من وقت طويل عن تأميم الصناعة كهدف. وقامت الحكومات التى يقودها، أو يشترك فيها مثل هذه الأحزاب، بالخصخصة السريعة للمشروعات المملوكة للدولة. وقد انتهت المحاولة الكبرى الوحيدة لاقتصاد السوق الاشتراكى، حيث كانت المشروعات «المملوكة اشتراكياً»، التى تعمل فى إطار مفهوم السوق، محكومة داخلياً بممثلى العمال (من ناحية المبدأ على الأقل) عندما تفككت يوغوسلافيا وحكومتها الشيوعية المسيطرة. ومن المؤكد أنه فى بعض الديمقراطيات الأقدم توجد بعض الشركات المملوكة للعاملين، بل إنها فى الواقع تزدهر. إلا أن حركات اتحاد العمال وأحزاب العمال والعاملين بصفة عامة لا يدعون بجدية إلى نظام اقتصادى يتكون أساساً من شركات يملكها ويتحكم فيها موظفوها وعمالها.

وهكذا: فإن التوتر بين الأهداف الديمقراطية واقتصاد رأسمالية السوق يكاد يكون من المؤكد أن يستمر إلى ما لا نهاية. هل هناك وسائل أفضل للاحتفاظ بمزايا رأسمالية السوق، وفى نفس الوقت تقلل تأثيرها الضار على المساواة السياسية؟ ستحدد الإجابات التى يقدمها المواطنون والقادة فى الدول الديمقراطية إلى حد بعيد طبيعة ونوعية الديمقراطية فى القرن الجديد.

التحدى الثانى : التدويل

لقد رأينا السبب فى أن التدويل يحتمل أن يوسع مجال القرارات التى تتخذها الصفوة السياسية والبيروقراطية على حساب الضوابط الديمقراطية. وكما اقترحت فى الفصل التاسع، فإنه من وجهة نظر ديمقراطية من المؤكد أن التحدى الذى يمثله التدويل هو التأكد من أن العبء الذى تتحمله الديمقراطية يؤخذ فى الاعتبار عند نقل القرارات إلى المستويات الدولية، وتقوية وسائل مساءلة الصفوة السياسية والبيروقراطية عن قراراتهم. وتحقيق ذلك، وكيفيته، للأسف، بعيد عن الوضوح.

التحدى الثالث : التنوع الثقافى

كما رأينا فى الفصل الثانى عشر، فإن مستوى متوسطاً من الانسجام الثقافى ملائم لتكون واستقرار الديمقراطية فى العديد من الدول الديمقراطية الأقدم. ومع ذلك فخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ساهم اثنان من التطورات فى هذه الدول فى زيادة ذلك التنوع الثقافى. ويبدو من المنتظر أن يستمر كلاهما فى القرن الحادى والعشرين.

أولاً، بعض المواطنين الذى كانوا عادة يستهدفون التفرقة، شاركوا آخرين قبلهم فى حركات الهوية الثقافية، التى ترمى إلى حماية حقوقهم ومصالحهم. وكانت هذه الحركات تضم الملونين والنساء والشواذ والأقليات اللغوية والمجموعات العرقية، التى تعيش فى مناطقها التاريخية، مثل الأسكتلنديين وأهالى ويلز فى بريطانيا العظمى، والناطقون بالفرنسية فى كويبك وغيرهم.

ثانياً، لقد تضخم التنوع الثقافى فى الدول الديمقراطية الأقدم بزيادة أعداد المهاجرين الذين كانوا يتصفون باختلافات عرقية ولغوية، ودينية، وثقافية، جعلت من الممكن تمييزهم عن غالبية السكان. وينتظر أن تساهم الهجرة، القانونية وغير القانونية، لعدة أسباب فى زيادة كبيرة فى التنوع الثقافى فى الديمقراطيات الأقدم. فالاختلافات الاقتصادية على سبيل المثال، بين الدول الديمقراطية الغنية والدول الأفقر، تشجع الناس فى الدول الأفقر على الأمل فى إمكان الهرب من فقرهم بالانتقال إلى الدول الأغنى. ويريد غيرهم ببساطة أن يرفعوا من نوعية حياتهم بالهجرة إلى دولة غنية ذات فرص أكثر. وقد زاد عدد الراغبين فى الانتقال إلى الديمقراطيات الأقدم بصفة خاصة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، بطوفان من اللاجئين الذين أصابهم الرعب وهم يحاولون بصورة يائسة أن يفروا من العنف والكبت ورعب إبادة الجنس، «التطهير العرقى»، والجوع، والأهوال الأخرى التى واجهوها فى أوطانهم.

وقد أضافت الضغوط الداخلية إلى هذه الضغوط الخارجية. فأصحاب الأعمال يأملون فى أن يستأجروا المهاجرين بمرتبات وتحت ظروف لم تعد تجتذب مواطنيهم. والمهاجرون حديثاً يرغبون فى أن يلحق بهم أقرباؤهم فى الخارج. ولم يكن المواطنون بدافع من الاعتبارات الإنسانية والعدالة يرغبون فى إرغام اللاجئين أن يستمروا إلى الآن فى معسكرات اللاجئين، أو يواجهوا البؤس والرعب، وربما القتل الذى ينتظرهم فى وطنهم.

وفى مواجهة الضغوط من الخارج ومن الداخل، اكتشفت الدول الديمقراطية أن حدودها أكثر نفاذاً مما كانت تعتقد. لقد كان منع الدخول غير المشروع بالبر والبحر على ما يبدو أمراً مستحيلاً

بدون تكاليف باهظة لحراسة الحدود بطرق يجدها كثير من المواطنين غير مستساغة وغير إنسانية بدرجة لا تحتمل، وذلك إلى جانب التكلفة.

ويبدو لى أنه من غير المحتمل أن يقل التنوع الثقافى والتحدى الذى يمثله خلال القرن الجديد، بل يبدو أن التنوع يحتمل أن يتزايد.

وإذا كانت الدول الديمقراطية فى الماضى لم تتعامل مع التنوع الثقافى بطرق تتسق مع الممارسات والقيم الديمقراطية، فهل يمكنها أن تفعل أفضل من ذلك فى المستقبل؟ إن التنظيمات المختلفة الواردة فى الفصل الثانى عشر، وفى الملحق ب، تقدم حلولاً ممكنة تتراوح بين الاستيعاب فى طرف والاستقلال فى الطرف الآخر. وربما توجد حلول أخرى. وعلى أى حال، ستعتمد طبيعة ونوعية الديمقراطية هنا أيضاً على التنظيمات التى تضعها الدول الديمقراطية للتعامل مع التنوع الثقافى فى شعوبها.

التحدى الرابع : التعليم المدنى

على الرغم من أننى لم أتحدث كثيراً فى الصفحات السابقة عن التعليم المدنى، فربما تتذكر أن أحد المعايير الأساسية لعملية الديمقراطية هو الفهم المستنير: يجب أن تتاح لكل عضو (مواطن) فى حدود معقولة للوقت، فرصاً متساوية وفعالة لمعرفة السياسات البديلة الملائمة وآثارها المحتملة.

كيف يتجه المواطنون إلى اكتساب تعليمهم المدنى عملياً؟ لقد أوجدت الدول الديمقراطية الأقدم مسالك متعددة للفهم السياسى. فابتداء، يتلقى أغلب المواطنين مستوى من التعليم الرسمى يكفى لتأكيد معرفة القراءة والكتابة. ويزداد فهمهم السياسى بالإتاحة العريضة للمعلومات الملائمة التى يمكن أن يحصلوا عليها، بتكلفة منخفضة من وسائط الإعلام. ويضيف التنافس السياسى بين الراغبين فى الوظائف، والذى تنظمه الأحزاب السياسية فى تقديم المعلومات، حيث تحرص الأحزاب والمرشحون على تقديمها للناخبين (وأحياناً مزينة بمعلومات خطأ) عن ماضيهم وأهدافهم. وبفضل الأحزاب السياسية ومنظمات المصالح، أصبحت كمية المعلومات التى يحتاج إليها المواطنون ليصبحوا على اطلاع كاف، ويساهموا بنشاط فى السياسة، وليكونوا فعالين سياسياً، تنخفض فى الواقع إلى مستويات يسهل الوصول إليها. وللحزب السياسى عادة تاريخ معروف بصفة عامة للناخبين، واتجاه حالى يكون عادة امتداداً لماضيه، ومستقبل يمكن التنبؤ به إلى حد ما. ونتيجة

لذلك تقل حاجة الناخبين إلى فهم كل قضية عامة ذات أهمية. وبدلاً من ذلك يمكنهم ببساطة أن يصوتوا لمرشحى الحزب الذى يختارونه مع بعض الثقة أن ممثليهم إذا انتخبوا سيتبعون عادة السياسات التى تتفق بصورة عامة مع مصالحهم.

وكثير من المواطنين ينتمون إلى جمعيات معدّة لحماية وتعزيز اهتماماتهم الخاصة ـ مجموعات المصالح، ومنظمات ومجموعات الضغط. والموارد، والمهارات السياسية، ومعرفة الخبرة المتاحة لمجموعات المصالح المنظمة، تقدم للمواطنين نوعاً خاصاً من التمثيل فى الحياة السياسية تكون عادة فعالة جداً.

وبسبب التنافس الحزبى، ونفوذ منظمات المصالح، والانتخابات التنافسية، يفترض القادة السياسيون أنهم مساءلون عن تنفيذ، أو على الأقل محاولة تنفيذ، برامج حزبهم ووعودهم الانتخابية. والأكثر من هذا أنهم فى الدول الأقدم ديمقراطية يساءلون فعلاً، رغم الاعتقاد الشائع بعكس ذلك[1]!

وأخيراً، فإن القرارات الحكومية الهامة تتخذ عادة على خطوات وليس بقفزات إلى المجهول. ولما كانت تتخذ خطوة بخطوة، فإن التغيرات التدريجية تميل إلى تجنب الكوارث المعقدة. فالمواطنون والخبراء والقادة يتعلمون من الأخطاء، ومن النظر فى الإصلاحات المطلوبة، وتغيير السياسة، وغير ذلك. وتكرر العملية مرة بعد مرة أخرى إذا لزم الأمر. وعلى الرغم من أن كل خطوة ستبدو صغيرة بشكل مخيب للأمل، فإن الخطوات التدريجية مع الوقت قد تسبب تغييرات عميقة، ويمكن أن تكون ثورية. ولكن هذه التغيرات التدريجية التى تتم سلمياً، وتكتسب تأييداً عريضاً من الرأى العام يمكن أن تستمر.

وعلى الرغم من أنه يبدو لبعض المراقبين أن التدخل بطريقة متدرجة غير منطقى إطلاقاً، إلا أنه بالفحص الدقيق يبدو أنها طريقة منطقية لإحداث تغيرات هامة فى عالم مشكوك فيه بدرجة كبيرة[2]. لقد كانت أكثر القرارات ضرراً فى القرن العشرين هى تلك التى اتخذها قادة مستبدون متحررون من قيود الديمقراطية. وبينما كانت الديمقراطية مترددة، كان الحكام الطغاة، الذين خدعتهم نظرتهم الضيقة للعالم، يتبعون بغير تبصر قرارات تدمير الذات.

ومع كل ما فيها من قصور، فإن هذا الحل النمطى للوصول إلى مستوى كاف للكفاءة المدنية، يمكن أن يقال فى مدحه الكثير[3]. إلا أننى أخشى ألا يكون كافياً فى المستقبل. فهناك ثلاثة تطورات متداخلة يبدو لى أنها ستجعل الحل النمطى قاصراً بشكل خطير.

تغيرات فى المقياس. نتيجة لتزايد التدويل، أصبحت الإجراءات التى تؤثر بشكل كبير فى

حياة المواطنين تتخذ على مناطق أكبر وأكبر، وتضم المزيد من الناس داخل حدودهم.

التعقيد . على الرغم من أن المستوى المتوسط للتعليم الرسمى قد ارتفع فى جميع الدول الديمقراطية، وربما يستمر فى الارتفاع، فإن صعوبة فهم الأمور العامة قد ارتفع بالمثل، وربما زاد عن مكاسب ارتفاع مستويات التعليم. فعلى مدى نصف القرن الماضى تقريباً زادت أعداد الموضوعات المختلفة المتعلقة بالسياسة والحكومة والدولة فى جميع الدول الديمقراطية. ولا يمكن لأى شخص فى الواقع، أن يكون خبيراً فيها جميعاً - بل فى أكثر من القليل منها. وأخيراً، فإن الحكم على السياسات ليس مفعماً بعدم التأكد، ولكنه يتطلب عادة أحكاماً صعبة عن المبادلات.

الاتصالات. لقد حدثت تغيرات كبيرة خلال القرن العشرين على الإطار الاجتماعى والتقنى للاتصالات البشرية فى الدول المتقدمة: التليفون، والراديو، والتليفزيون، والفاكس، والتليفزيون المتفاعل، والإنترنت، واستطلاعات الرأى التى تكاد تتزامن مع الأحداث، ومجموعات تركيز النشاط، وغيرها. ونتيجة للأسعار المنخفضة نسبياً للاتصالات والمعلومات، تزايدت بشكل كبير كمية المعلومات المتاحة عن الأمور السياسية على جميع مستويات التعقيد[4]. ولكن هذه الزيادة فى إتاحة المعلومات قد لا تؤدى إلى كفاءة أكبر أو تفهم متزايد: فالمقياس والتعقيد وكمية المعلومات الأكبر تفرض مطالب متزايدة القوة على إمكانيات المواطنين.

ونتيجة لذلك أصبحت إحدى الحاجات الضرورية فى الدول الديمقراطية، زيادة قدرة المواطنين على المشاركة الذكية فى الحياة السياسية. إننى لا أعنى أن مؤسسات التعليم المدنى المنشأة فى القرنين التاسع عشر والعشرين يجب أن تهجر. ولكننى أعتقد أنه فى السنوات القادمة ستصبح هذه المؤسسات الأقدم فى حاجة إلى تعزيزها بوسائل جديدة للتعليم المدنى، والمساهمة السياسية والمعلومات والتشاور التى تستفيد بشكل مبتكر من مجموعة من التقنيات والتكنولوجيات المتاحة فى القرن الحادى والعشرين. وبالكاد بدأنا فى التفكير بجدية فى هذه الاحتمالات، ناهيك عن اختبارها فى تجارب على نطاق صغير.

هل تصمد الدول الديمقراطية، سواء القديمة أو الحديثة، أو التى فى مرحلة التحول، فى مواجهة هذه التحديات وغيرها، التى من المؤكد أنها ستواجهها؟ وإذا فشلت فى ذلك فإن الفجوة بين مثاليات الديمقراطية وحقائقها، وهى كبيرة فى الوقت الحاضر، ستزداد حجماً، وسيأتى بعد عصر انتصار الديمقراطية عصر تحلل وانهيار الديمقراطية.

وعلى طول القرن العشرين لم تكن الدول الديمقراطية ينقصها النقاد الذين أعلنوا عن ثقة أن

الديمقراطية تمر بأزمة وفى خطر شديد، أو حتى محكوم عليها بالإخفاق. حسناً لقد تعرضت لخطر شديد فى بعض الأوقات؛ ولكنها لم تكن، فى النهاية، محكوماً عليها. لقد كان المتشائمون مستعدين تماماً للتخلى عن الديمقراطية. ومما أربك توقعاتهم الأليمة، أن الخبرة أثبتت أنه ما إن تصبح المؤسسات الديمقراطية قائمة على أساس متين فى دولة ما، فإنها تثبت قوتها ومرونتها. لقد أثبتت الديمقراطيات طاقة غير متوقعة فى التعامل مع المشاكل التى واجهتها ـ ربما بشكل غير كامل، ولكنه مرض.

وإذا واجهت الديمقراطيات القديمة تحدياتها، وتغلبت عليها فى القرن الحادى والعشرين، فربما تحولت، فى النهاية، إلى ديمقراطيات متقدمة فعلاً. ونجاح الديمقراطيات المتقدمة سيصبح مصباحاً لكل من يؤمنون بالديمقراطية على مستوى العالم.

ملحق أ

عن نظم الانتخاب

إذا أردت أن تعرف المزيد عن نظم الانتخاب فيمكن أن تبدأ بكتاب

The International IDEA Handbook of Electoral System Design, edited by Andrew Reynolds and Ben Reilly (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 1997).

فهو يقسم «عالم النظم الانتخابية» إلى ثلاثة أقسام : نظم الأغلبية التعددية ونظم التمثيل النسبى، والنظم الشبيهة بالتمثيل النسبى. ونظام «الأكثرية» (الذى عقدت مقارنة بينه وبين التمثيل النسبى فى الفصل الحادى عشر) عبارة عن نوع من أربعة أنواع لنظم الأغلبية ـ التعددية. وهناك نظم أخرى تشمل نظام الصوت البديل (يعرف أيضاً باسم التصويت التفضيلى) ونظام المرحلتين المستخدم فى فرنسا .

وعلى الرغم من أن نظام الصوت البديل يستخدم فى استراليا فقط (وبشكل معدل فى دولة ناورو، وهى جزيرة فى المحيط الهادى)، فإن بعض علماء السياسة يؤيدونه بشدة. وفى ظل هذا النظام ، يمكن اختيار المرشحين من دوائر ذات عضو واحد، كما هو الحال فى نظام «الأكثرية». ولكن على العكس من هذا الأخير، فإن الناخبين يرتبون المرشحين، واحداً للخيار الأول، اثنين للخيار الثانى. ثلاثة للخيار الثالث.. وهكذا. وإذا لم يحصل أى من المرشحين على أغلبية الأصوات،

يستبعد المرشح الحاصل على أقل الأصوات ثم يتم عد الاختيارات الثانية للمرشح. ويستمر هذا حتى يحصل مرشح على ٥٠ فى المائة من الأصوات. ونظام المرحلتين المستخدم فى فرنسا يهدف إلى تحقيق نتيجة مشابهة. وكلاهما يتجنب القصور فى نظام «الأكثرية» إذا تنافس أكثر من مرشحين على مقعد واحد، فيمكن الفوز بالمقعد للمرشح الذى قد ترفضه أغلبية الناخبين إذا كان لهم الخيار. وفى الواقع، فإن نظام الصوت البديل يعطى الناخبين هذه الفرصة.

ونظم التمثيل النسبى تقسم إلى ثلاث مجموعات. وأكثر شيوعاً هو نظام القائمة، وفيها يختار الناخبون المرشحين من قوائم تقدمها الأحزاب السياسية، ويرتبط عدد المرشحين المنتخبين تماماً مع نسبة الأصوات المعطاة لصالح حزب المرشح. وفى ظل النظام النسبى مختلط الأعضاء المستخدم فى ألمانيا وإيطاليا، وحديثاً فى نيوزيلندا، فإن بعض المرشحين، نصفهم مثلاً، يختارون من قائمة قومية لتمثيل نسبى والآخرون من دوائر ذات عضو واحد. وبذلك، كما يرى مؤيدوه، فإن نظام القائمة يقدم بعض النسبية فى نظام التمثيل النسبى، ولكنه مثل نظام «الأكثرية» يحقق أغلبية برلمانية بشكل أكثر احتمالاً من نظام التمثيل النسبى.

وهناك نظام للتمثيل النسبى كثيراً ما يدعو علماء السياسة إليه، ولكنه نادراً ما يستخدم (باستثناء أيرلندا، حيث طبق منذ ١٩٢٠) وهو نظام «الصوت الوحيد القابل للانتقال». وكما فى نظام الصوت البديل المبين من قبل، فإن الناخبين يرتبون المرشحين. ولكن على عكسه فإنه يستخدم فى دوائر ذات عضوية متعددة. وباتباع أسلوب لفرز الأصوات أكثر تعقيداً من أن يشرح هنا، فإن نظام «الصوت الوحيد القابل للانتقال» يضمن أن المقاعد فى الدوائر ذات العضوية المتعددة سيحصل عليها أعلى المرشحين فى الحصول على الأصوات، ويقدم توزيعاً نسبياً للمقاعد بين الأحزاب السياسية بشكل تقريبى. وعلى الرغم من أن الناخبين فى أيرلندا راضون عن هذا النظام فيما يبدو، فإن تعقيده ربما لم يشجع على استخدامه فى أماكن أخرى.

والكتاب المشار إليه يصف تسعة نظم وما يترتب عليها. ويقدم بالإضافة إلى ذلك حكمة «نصيحة إلى مصممى النظام الانتخابى». وبعض المبادئ التى يقدمها (يتلوها بعض الشروح المختصرة) هى :

- إجعله بسيطاً .
- لا تخش الابتكار .
- إجعل خطأك إلى ناحية الاستيعاب .

- إبن الشرعية والقبول لدى جميع من يقوم بدور .
- حاول زيادة نفوذ الناخبين .
- ولكن حقق التوازن بين ذلك وبين تشجيع الأحزاب السياسية المترابطة .

إن كثرة أعداد نظم الانتخاب البديلة يشير إلى ثلاثة ملاحظات. أولاً، إذا كانت دولة ديمقراطية لديها نظام انتخابى لا يلائم حاجاتها، فعليها أن تغيره. ثانياً، يمكن صياغة النظام الانتخابى فى دولة بشكل يناسب خصائصها ـ التاريخية، والتقاليدية والحضارية.. وهكذا. ثالثاً، قبل أن تأخذ دولة بنظام انتخابى جديد (أو تقرر الاحتفاظ بالنظام القائم) فيجب دراسة البدائل بعناية بمعاونة خبراء أكفاء فى النظم الانتخابية.

ملحق ب

الاستيعاب السياسى فى دول مقسمة ثقافياً أو عرقياً

إن التنظيمات فى الدول الديمقراطية والمصممة لضمان درجة مقبولة من الاستيعاب السياسى بين ثقافات فرعية مختلفة يمكن تقسيمها إلى نوعين «الديمقراطية الاتحادية» و «تنظيمات انتخابية» :

الديمقراطية الاتحادية ينتج عنها تكون تحالف عظيم للقادة السياسيين بعد الانتخابات فى ظل نظم التمثيل النسبى الانتخابى التى تضمن لك ثقافة فرعية نصيباً من المقاعد فى المجلس التشريعى متناسباً بالتقريب إلى الحجم النسبى للأصوات الى حصلت عليها. والحجة فى هذا الموضوع هو أرند ليبهارت، الذى يقدم نظرة شاملة فى كتابه :

Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration (New Haven and London: Yale University Press, 1977, chap.3, 53-103).

لقد وجدت نظم الديمقراطية الاتحادية فى سويسرا وبلجيكا وهولندا من حوالى ١٩١٧ إلى السبعينيات، وفى النمسا من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٦.إن أنماط الثقافات الفرعية والتنظيمات السياسية لتحقيق توافق الآراء مختلفة (أو كانت تختلف) فى كل دولة. فالسويسريون يختلفون فيما بينهم فى لغتهم الأصلية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية) والديانة (البروتستانتية والكاثوليكية) والإقليم (كانتون). والخلافات فى اللغة والدين متداخلة: فبعض المتحدثين بالألمانية من البروتستانت،

وبعضهم من الكاثوليك، فى حين أن بعض المتحدثين بالفرنسية كاثوليك، والبعض الآخر بروتستانت. إن هذه الاختلافات المتداخلة قد خففت من المنازعات بشأن اللغة والدين، والتى لم توجد على الإطلاق تقريباً فى سويسرا الحديثة. ولكن الأقاليم الأصغر متجانسة بصورة نمطية فيما يتعلق بكل من اللغة والدين. وقد حدث هذا نتيجة للتاريخ والتخطيط. وعلى الرغم من أن التنظيمات السياسية التوافقية السويسرية موصوفة أساساً فى دستور الاتحاد السويسرى، فإنها مدعمة إلى حد بعيد على ما يبدو بمواقف السويسريين وثقافتهم السياسية.

والبلجيكيون يختلفون فى اللغة (الفرنسية والفلمنكية) والديانة (بروتستانت، وكاثوليك، ولا دينى) وفى الإقليم. وهناك منطقتان متجانستان نوعاً. إحداهما مجاورة لفرنسا، يغلب عليها الناطقون بالفرنسية والبروتستانت أو اللادينيون، أما الأخرى المجاورة لهولندا فهى فلمنكية وكاثوليكية، وفى الوسط، بروكسل، مختلطة. والنظام السياسى التوافقى يتكون من وزارة متعددة الأحزاب، وحكومات ائتلافية التى تضم عادةً ممثلين للقطاع البروتستانتى المتكلم بالفرنسية، والقطاع الكاثوليكى المتكلم بالفلمنكية.

وقد كان الهولنديون لعدة أجيال منقسمين إلى أربعة «أعمدة»: كاثوليك وبروتستانت واشتراكى وليبرالى. وقد تغلغلت هذه الاختلافات فى جميع العلاقات والأنشطة، من السياسة إلى الزواج والجوار والأندية واتحادات العمال والصحف وغير ذلك. وكان النزاع الذى تفجر بشأن التعليم الدينى فى المدارس المدعومة من الدولة بين ممثلى العمودين الدينيين وبين دعاة المجموعتين غير الدينيتين مهدداً لاستقرار الديمقراطية الهولندية بحيث نشأ بعد ١٩١٧ نظام «اتحادى» تمثل فيه المجموعات الأربع فى الوزارة وفى القرارات التى تحتاج إلى موافقة الأربع (انظر أرنيد ليبهارت *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* (Berkeley: University of California Press, 1968).

وبالمناسبة، كان الحل الهولندى للنزاع هو تقديم دعم من الدولة للمدارس المنفصلة لكل من «الأعمدة» الأربعة. وعندما انخفضت حدة الخلافات الدينية فى السبعينيات من القرن العشرين، قلت الحاجة إلى التحالفات الشاملة لحكومة الأحزاب الأربعة. ومع ذلك فإن نظام التعددية الحزبية والتمثيل النسبى قد ضمنا أن الحكومات فى هولندا ستستمر على شكل ائتلافات من عدة أحزاب.

إن الديمقراطيات الاتحادية الناجحة نادرة ولا شك أن السبب فى ذلك أن الظروف التى تساعد فى جعلها صالحة للعمل نادرة (وفى كتابه الديمقراطية فى مجتمع تعددى يصف

ليبهارت تسعة من تلك الظروف الملائمة). وهناك خلاف حول ما إذا كان الحل الاتحادى مرغوباً فيه فى المجتمعات المقسمة على عدة أسس : (١) فى العديد من الدول المقسمة ثقافياً تكون الظروف الملائمة (وربما اللازمة) لنجاحها ضعيفة أو غائبة تماماً. (٢) التنظيمات الاتحادية تخفض إلى مدى بعيد أهمية دور المعارضة فى الحكومة الديمقراطية (لهذا النقد، انظر
Courtney Jung and Ian Shapiro, "South Africa's Negotiated Transition: Democracy, Opposition, and the New Constitutional Order," in Shapiro, *Democracy's Place* (Ithaca: Cornell University Press, 1996), 175-219)

(٣) يقلق بعض النقاد أن حق الاعتراض والحاجة إلى توافق الآراء قد يؤدى إلى الوصول إلى طريق مسدود: ففى هولندا مثلاً، قد يتطلب الأمر عدة أشهر لتشكيل وزارة متعددة الأحزاب مقبولة من جميع الأعمدة، ولكن بمجرد تشكيل الوزارة الائتلافية لا يمثل الوصول إلى طريق مسدود مشكلة.

ويجادل بعض علماء السياسة أن البديل المحتمل يمكن أن يكون وضع تنظيمات انتخابية تقدم حوافز قوية للقادة السياسيين لتكوين ائتلافات انتخابية قبل وأثناء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية (انظر مثلاً Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985), and *A Democratic South Africa? Constitutional Engineering in a Divided Society* (Berkeley: University of California Press, 1991)

ولكن كيفية تحقيق ذلك على أفضل وجه بعيدة عن الوضوح. ومن الواضح أن نظام «الأكثرية» هو أفضل النظم المرغوب فيها لأنها قد تسمح لإحدى المجموعات بكسب أغلبية كاسحة من المقاعد بحيث تصبح المفاوضات والحل الوسط وتكوين الائتلافات غير لازمة. ويجد بعض المراقبين ميزة فى نظام البديل الانتخابى السابق شرحه فى الملحق أ. وقد ترغم متطلبات التوزيع المرشحين لمنصب الرئيس الحصول على نسبة أدنى من الأصوات من جانب أكثر من ثقافة فرعية أو مجموعة عرقية أساسية واحدة. (ومع ذلك، ففى كينيا، على الرغم من مطلب أنه «لكى ينتخب رئيساً يجب أن يحصل المرشح على ٢٥٪ على الأقل من الأصوات فى خمسة على الأقل من ثمانية أقاليم ... ففى ١٩٩٢ مكنت المعارضة المنقسمة لدانيل أراب موى من أن يصبح رئيساً بحصوله على ٣٥٪ فقط من الأصوات» (*The International IDEA Handbook of Electoral System Design*, edited by Andrew Reynolds and Ben Reilly (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 1997). 1090].

أو قد توزع المناصب الرئيسية بين المجموعات العرقية الرئيسية طبقاً لصيغة ثابتة وافق عليه

الجميع. ولكن لا يوجد من بين هذه البدائل ما يضمن نهاية دائمة للنزاعات الثقافية المفرقة. إن الحلول العبقرية التى قدمت الاستقرار لفترة من الوقت فى لبنان ونيجيريا وسرى لانكا انتهت جميعها تحت التوتر الناشئ من النزاع العرقى إلى حرب أهلية أو حكم مستبد.

وهناك نتيجة لا يمكن تجنبها: لا توجد حلول عامة لمشاكل الدول المنقسمة ثقافياً. فكل حل يجب أن يصاغ طبقاً لظواهر كل دولة.

ملحق جـ

عن إحصاء الدول الديمقراطية

كم عدد الدول الديمقراطية؟ وأين تقع أمة، مثل أمتكم، فى المقياس الذى يتراوح بين «الديمقراطية و«الأوتوقراطية» مثلاً؟.

وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من القراء، فى تصورى يشعرون بالحاجة إلى إحصاء دقيق، على أساس سليم وحديث عن عدد الدول الديمقراطية فى العالم، فإن بعضهم قد يرغب فى أن يجد إجابة عن السؤال الثانى. ولكن الوصول إلى هذه الإجابة قد يحتاج إلى الإجابة عن السؤال الأول.

وهذا ليس باليسير. فالقول بأن الدولة الديمقراطية يجب أن تملك جميع المؤسسات البوليأركية الواردة فى الفصل الثامن، أمر يختلف عن أن نحكم على وجودها فعلاً فى دولة معينة. وللوصول إلى نتيجة أن دولة ما ديمقراطية، بمعنى امتلاك المؤسسات السياسية للديمقراطية البوليأركية، يحتاج إلى حكمين على الأقل: أن المؤسسات قائمة فعلاً فى الدولة، وأنها قائمة على، أو فوق مستوى حد (عتبة) أدنى قد نحتاج إليه للقول بأن الدولة غير ديمقراطية. والحجم الكبير من المعلومات عن دول العالم التى يقدمها المراقبون المستقلون تساعد مساعدة كبيرة على الوصول إلى الحكم الأول، أما الثانى فهو أكثر مخادعة وافتراضى إلى حد ما. وقد يكون أحد الحلول افتراض أن الحد (العتبة) هو بالتقريب المستوى القائم فى الدول الأوروبية والناطقة بالإنجليزية، أى الديمقراطيات الأقدم. وهو يعتبر، تصريحاً أو تلميحاً، هو الحل النمطى كما أعتقد. نحن نحكم على

دولة بأنها ديمقراطية «إذا كانت المؤسسات السياسية الديمقراطية الكبيرة موجودة بها على مستوى يمكن مقارنته بمستوى الديمقراطيات».

وقد حاول العديد من العلماء ومنظمات البحث فى السنوات الأخيرة أن يصلوا إلى أحكام سليمة على أسس معقولة بالنسبة للدول التى تستوفى أو لا تستوفى بشكل مرض معايير الديمقراطية. وفى ذلك استخدموا عادة معايير متشابهة، ولكنها غير متطابقة. ومن حسن الحظ، أن النتائج تكاد تكون متفقة، على الرغم من أن وضع الحد الفاصل بين «الديمقراطية» و«عدم الديمقراطية» عمل افتراضى إلى حد ما.

ولتوضيح ذلك سأقدم ثلاثة من هذه الجهود. هناك جدول فى مصنفى «الديمقراطية ونقادها» (New Haven and London: Yale University Press, 1989) يبين الزيادة فى عدد الديمقراطيات البوليأركية فيما بين ١٨٥٠ إلى ١٩٧٩، وقد أخذت عن هذا الجدول، الشكل ١ فى هذا الكتاب. ويرتب جدول آخر فى مصنفى المشار إليه (جدول ١٧,٣) ١٦٨ دولة من حوالى ١٩٨١-١٩٨٥، فى سبع طبقات تتراوح ما بين البوليأركيات الكاملة، حيث يوجد أربعة من المؤسسات السياسية الديمقراطية الكبيرة، إلى النظم الاستبدادية المتطرفة التى لا يوجد بها أى من هذه المؤسسات. وكلا الجدولين يعتمدان على مصنف مايكل كوبدج وولفانج رينكه، اللذين استخدما أفضل المعلومات المتاحة للحكم على المستوى النسبى فى كل دولة لكل من المؤسسات الديمقراطية الأساسية الأربعة: انتخابات حرة وعادلة، حرية التعبير، مصادر بديلة ومستقلة للمعلومات، وجمعيات مستقلة. ويقدمان شرحاً لطريقتهم فى «قياس البوليأركية» فى *Studies in Comparative International Development* 25, 1 (Spring 1990): 51-72 وهو يشتمل على كمية ضخمة من البحث الدقيق ولكنه لم يتكرر. (ومع ذلك، فإن كوبدج يصف المقياس باختصار، ويوظف بطريقة مثمرة الترتيب السابق فى "Modernization and Thresholds of Democracy: Evidence for a Common Path," in *Inequality Democracy and Economic Development*, edited by Manus I. Midlarsky (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 177-201.

وهناك مصدر مفيد متاح بسهولة وحديث وهو الدورية السنوية للمنظمة غير الحزبية، «بيت الحرية» *Freedom in the World : The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, 1996-1997. وإذا كان لك اتصال بالإنترنت ستجد قائمتهم للدول فى: http:\www. freedomhouse. org\ political\frtable 1. htm. وتصنيف «بيت الحرية» يرتب الدول فى مقياسين، يتراوح كل منهما من أقصى حرية (١) إلى أدنى حرية (٧)، أحدهما للحقوق السياسية والآخر

للحريات المدنية. وعندما أحصيت جميع الدول ذات المرتبة (١) أو أقصى حرية بالنسبة للحقوق السياسية، ١، ٢، ٣ بالنسبة للحقوق المدنية، وجدت أن ٥٦ دولة استوفت المعيارين، وجميعها فيما أعتقد تتفق تماماً مع الأحكام الأخرى عن المؤسسات الديمقراطية فى تلك الدول. ولكن لا الهند ولا البرازيل ولا روسيا وصلت إلى هذه المستويات: «بيت الحرية» يصنف الهند ٢ فى الحقوق السياسية و ٤ فى الحريات المدنية، وروسيا ٣ فى الحقوق السياسية و ٤ فى الحريات المدنية. وإذا كنا سنضمهما فيصل المجموع إلى ٥٨ دولة.

ويوجد مصدر آخر هو تحليل فى ١٩٩٤ لدول عددها ١٥٧ فى جامعة كولورادو، التى تقدم Polity III المتاحة فى الموقع التالى على الإنترنت : http://isere. colorado.edu/pub/datasets/ polity 3.

وهذه الدول البالغ عددها ١٥٧ مسجلة على مقياس ديمقراطى ذى ١٠ نقاط (صفر = منخفض، ١٠ = مرتفع) ومقياس أوتوقراطى ذى ١٠ نقاط (صفر = منخفض، ١٠ = مرتفع). ومن هذه الدول خص ٦٥ دولة مقياس أوتوقراطى صفر ومقياس ديمقراطى ٨ أو ٩ أو ١٠ – وهذا المجموع هو المبين عن عام ١٩٩٥ فى الشكل ١. ولكن على الرغم من أننا نستطيع أن نطلق على جميع هذه الدول اسم «ديمقراطية» فيمكننا أن نحكم عليها بأنها ديمقراطية إلى درجات مختلفة. وبذلك نستطيع أن نصف الدول الخمس والثلاثين التى سجلت ١٠ فى المقياس الديمقراطى على أنها «الأكثر ديمقراطية»، والسبع ذات المقياس ٩ على أنها «ديمقراطية لحد معقول»، والإثنتان والثلاثين التى سجلت ٨ على أنها «ديمقراطية هامشية».

ولكن بوليتى ٣ تحذف أغلب الدول الصغيرة جداً مثل سان مارينو (تعدادها ٢٤٠٠٠) أو الجزر الصغيرة فى الكاريبى والمحيط الهادى مثل بربادوس (تعدادها ٢٥٦٠٠٠) وميكرونيزيا (تعدادها ١٢٣٠٠٠). إلا أنه فى مقياس «بيت الحرية» وضعت سان مارينو وبربادوس وميكرونيزيا جميعها على رأس كل من الحقوق السياسية والحريات المدنية، وعلى ذلك يمكن أن تعتبر من بين الدول الأكثر ديمقراطية.

والخلاصة أنه على الرغم من أن إحصاء كاملاً ويمكن الاعتماد عليه وحديثاً لكل الدول الديمقراطية فى العالم يبدو أنه غير متاح، فإن هذين المصدرين يسمحان بتقديرات جيدة إلى حد ما. وربما كان الأكثر أهمية لقراء هذا الكتاب أنه عن طريق المصدرين ستتمكن من رؤية كيفية ترتيب الخبراء المستقلين لدولة معينة على مقاييس ملائمة بشكل مباشر للديمقراطية.

ملاحظات

CHAPTER 2: WHERE AND HOW DID DEMOCRACY DEVELOP?

1 For an extensive description of democracy in Athens, see Mogens Herman Hansen, *The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes: Structure, Principles, and Ideology*, translated by J. A. Crook (Oxford: Blackwell, 1991).
2 James Madison, *The Federalist: A Commentary on the Constitutions of the United States* . . . (New York: Modern Library [1937?]), No. 10, 59.
3 Johannes Brøndsted, *The Vikings* (New York: Penguin, 1960), 241.
4 Benjamin R. Barber, *The Death of Communal Liberty: A History of Freedom in a Swiss Mountain Canton* (Princeton: Princeton University Press, 1974), 115.
5 Gwyn Jones, *A History of the Vikings*, 2d ed. (Oxford: Oxford University Press, 1985), 150, 152, 282–284.
6 Franklin D. Scott, *Sweden: The Nation's History* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1977), 111–112.
7 Dolf Sternberger and Bernhard Vogel, eds., *Die Wahl Der Parliamente*, vol. 1: *Europa* (Berlin: Walter de Gruyter, 1969), part 1, table A1, 632; part 2, 895, and table A2, 913.

CHAPTER 4: WHAT IS DEMOCRACY?

1 Thucydides, *Complete Writings: The Peloponnesian War*, unabridged Crawley translation with introduction by John H. Finley, Jr. (New York: Random House, 1951), 105.
2 American readers accustomed to applying the term *state* to the states that make up the federal system of the United *States* may sometimes find this usage confusing. But the term is widely used in international law, political science, philosophy, and in other countries, including several countries with federal systems, where the constituent parts may be called provinces (Canada), cantons (Switzerland), Lande (Germany), and so on.

CHAPTER 5: WHY DEMOCRACY?

1 These figures are from Robert Conquest, *The Great Terror, Stalin's Purge of the Thirties* (New York: Macmillan, 1968), 525ff., and a compilation in 1989 by eminent Russian historian Roy Medvedev (*New York Times*, February 4, 1989, 1).
2 An important exception was the United States, where de facto limits on the

exercise of suffrage by black citizens were imposed in southern states until after the passage and enforcement of the Civil Rights Acts of 1964–1965.

3 To pursue the problem more deeply, see James S. Fishkin, *Tyranny and Legitimacy: A Critique of Political Theories* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1979).

4 Thucydides, *The Peloponnesian War* (New York: Modern Library, 1951), 105.

5 The word *anarchy* is from the Greek word *anarchos* meaning rulerless, from *an* + *archos,* ruler. Anarchism refers to a political theory holding that a state is unnecessary and undesirable.

6 John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* [1861] (New York: Liberal Arts Press, 1958), 43, 55.

7 This important finding is substantiated by Bruce Russett, *Controlling the Sword: The Democratic Governance of National Security* (Cambridge: Harvard University Press, 1990), chap. 5, 119–145. In what follows I have drawn freely from Russett's discussion. The observation also appears to hold true for earlier democracies and republics. See Spencer Weart, *Never at War: Why Democracies Will Never Fight One Another* (New Haven and London: Yale University Press, 1998).

8 High levels of international trade seem to predispose countries toward peaceful relations regardless of whether they are democratic or undemocratic. John Oneal and Bruce Russett, "The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950–1985," *International Studies Quarterly* 41, 2 (June 1997): 267–294.

CHAPTER 6: WHY POLITICAL EQUALITY I?

1 For further on this matter, see Garry Wills, *Inventing America: Jefferson's Declaration of Independence* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1978), 167–228.

2 Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* vol. 1 (New York: Schocken Books, 1961), lxxi.

CHAPTER 7: WHY POLITICAL EQUALITY II?

1 The philosophical status of ethical statements and how they differ from statements in empirical sciences like physics, chemistry, and so on has been a matter of vast debate. I could not hope to do justice to the issues here. However, for an excellent discussion of the importance of moral argument in public decisions, see Amy Gutmann and Dennis Thompson, *Democracy and Disagreement* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1996).

2 For these remarks at the Constitutional Convention, see Max Farrand, ed., *The Records of the Federal Convention of 1787,* 4 vols. (New Haven: Yale University Press, 1966), 1:82, 284, 578.

3 John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* [1861] (New York: Liberal Arts Press, 1958), 44.

CHAPTER 8: WHAT POLITICAL INSTITUTIONS DOES LARGE-SCALE DEMOCRACY REQUIRE?

1 "The Hats assumed their name for being like the dashing fellows in the tricorne of the day. . . . The Caps were nicknamed because of the charge that

they were like timid old ladies in nightcaps." Franklin D. Scott, *Sweden: The Nation's History* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1977), 243.

2 Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* vol. 1 (New York: Schocken Books, 1961), 51.

3 Tocqueville, *Democracy in America,* 50.

4 John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* [1861] (New York: Liberal Arts Press, 1958), 55.

CHAPTER 9: VARIETIES I

1 Lenin, *The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky* (November 1918), cited in Jens A. Christophersen, *The Meaning of "Democracy" as Used in European Ideologies from the French to the Russian Revolution* (Oslo: Universitetsvorlaget, 1966), 260.

2 As I mentioned in Chapter 2, Greeks did not view as "democratic" the rudimentary representative governments formed by some cities for common defense, which in any case were irrelevant to later developments of representative government.

3 Destutt de Tracy, *A Commentary and Review of Montesquieu's Spirit of Laws* (Philadelphia: William Duane, 1811), 19, cited in Adrienne Koch, *The Philosophy of Thomas Jefferson* (Chicago, 1964), 152, 157.

4 Cited in George H. Sabine, *A History of Political Theory,* 3d ed. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961), 695.

5 The quotation and estimates of the numbers of Athenian citizens are from Mogens Herman Hansen, *The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes: Structure, Principles, and Ideology,* translated by J. A. Crook (Oxford: Blackwell, 1991), 53–54. Estimates for the other cities are from John V. Fine, *The Ancient Greeks: A Critical History* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1983).

6 E. F. Schumacher, *Small Is Beautiful: A Study of Economics as If People Mattered* (London: Blond and Briggs, 1973).

7 Frank M. Bryan, "Direct Democracy and Civic Competence," *Good Society* 5, 1 (Fall 1995): 36–44.

CHAPTER 10: VARIETIES II

1 See Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven and London: Yale University Press, 1984), table 3.1, 38. I have added Costa Rica to his list.

2 Through a series of enactments by the parliament sitting as a constitutional body Israel has been converting its constitutional arrangements into a written constitution.

3 Some social and economic rights have been added to the U.S. Constitution directly, as with the Thirteenth Amendment abolishing slavery, or via congressional and judicial interpretation of the Fifth and Fourteenth Amendments.

4 Lijphart, *Democracies,* tables 10.1 and 10.2, 174, 178. Because of its regional decentralization, Belgium might reasonably be added to the list. As with other constitutional arrangements, the categories "federal" and "unitary" include significant variations.

5 According to the Madison's notes, in a lengthy speech on June 18, 1787, Hamilton remarked: "As to the Executive, it seemed to be admitted that no good one

could be established on republican principles. . . . The English model was the only good one on this subject. . . . Let one branch of the Legislature hold their places for life or at least during good behavior. Let the Executive also be for life." See Max Farrand, ed., *The Records of the Federal Convention of 1787*, vol. 1 (New Haven: Yale University Press, 1966), 289. Gerry's comment on June 26 is at 425.

CHAPTER 11: VARIETIES III

1 The variations are, as an excellent study puts it, "countless." The same study suggests that "essentially they can be split into nine main systems which fall into three broad families." Andrew Reynolds and Ben Reilly, eds., *The International IDEA Handbook of Electoral System Design*, 2d ed. (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 1997), 17. The "three broad families" are plurality-majority, semi-PR, and PR. For further details, see Appendix A.

2 Incidentally, whether a country is federal or unitary has no particular bearing on its choosing between a parliamentary and a presidential system. Of the federal systems among the older democracies, four are parliamentary (Australia, Austria, Canada, and Germany) while only the United States is presidential, and Switzerland is a unique hybrid. We can thus discount federalism as a factor that determines the choice between presidentialism and parliamentarism.

3 In referendums held in 1992 and 1993 New Zealanders rejected FPTP. In the binding 1993 referendum a majority adopted a system that combines proportionality with the election of some members of parliament from districts and others from party lists.

4 For details, see Dieter Nohlen, "Sistemas electorales y gobernabilidad," in Dieter Nohlen, ed., *Elecciónes y sistemas de partidos en America Latina* (San José, Costa Rica: Instituto Interamericano de Derechos Humanos, 1993), 391–424. See also Dieter Nohlen, ed., *Enciclopedia electoral latinoamericana y del Caribe* (San José, Costa Rica: Instituto Interamericano de Derechos Humanos, 1993). Without exception, all twelve of the newly independent island countries of the Caribbean that had been British colonies adopted the British (Westminster) constitutional model.

5 And newer ones as well. For some years Uruguay had a plural executive, which, however, it abandoned.

6 See Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, eds., *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).

CHAPTER 12: WHAT UNDERLYING CONDITIONS FAVOR DEMOCRACY?

1 I derived this estimate by combining lists (eliminating overlaps) from two studies that used somewhat different criteria: Frank Bealey, "Stability and Crisis: Fears About Threats to Democracy," *European Journal of Political Research* 15 (1987): 687–715, and Alfred Stepan and Cindy Skach, "Presidentialism and Parliamentarism in Comparative Perspective," in Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, eds., *The Failure of Presidential Government* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), 119–136.

2 Mark Rosenberg, "Political Obstacles to Democracy in Central America," in

James M. Malloy and Mitchell Seligson, eds., *Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987), 193–250.

3 Though coercion was not, as is sometimes thought, nonexistent. Children in schools were uniformly compelled to speak English. Most rapidly lost competence in their ancestral language. And outside the home and neighborhood English was almost exclusively employed—and woe to the person who could not comprehend or respond in English, however poorly.

4 Many volumes have been written on the causes of the American Civil War. My brief statement does not, of course, do justice to the complex events and causes leading to that conflict.

5 For an excellent comparative analysis, see Michael Walzer, *On Toleration* (New Haven and London: Yale University Press, 1997). In an epilogue he offers "Reflections on American Multiculturalism" (93–112).

6 Scott J. Reid describes a two-round voting process that would allow most, though not all, persons in Quebec to remain in Canada or in an independent Quebec. He concedes that his "proposal and others like it may or may not be practical" ("The Borders of an Independent Quebec: A Thought Experiment," *Good Society* 7 [Winter 1997]: 11–15).

7 The data that follow are mainly from the *Economist*, August 2, 1997, 52, 90; United Nations Development Programme, *Human Development Report* (New York: Oxford University Press, 1997), 51; "India's Five Decades of Progress and Pain," *New York Times*, August 14, 1997; and Shashi Tharoor, "India's Odd, Enduring Patchwork," *New York Times*, August 8, 1997.

8 After her electoral defeat in 1977 Indira Gandhi was voted in again as prime minister in 1980. In 1984 she ordered Indian troops to attack the holiest Muslim shrine in India, which was being occupied by members of the Sikh religious sect. Shortly after, she was assassinated by two of her Sikh bodyguards. Hindus then went on a rampage and killed thousands of Sikhs. In 1987, her son Rajiv Gandhi, who had become prime minister, suppressed an independence movement by a regional minority, the Tamils. In 1991 he was assassinated by a Tamil.

9 *Economist*, August 2, 1997, 52.

10 This not true if members of a distinct cultural minority live together in a region on India's borders. There are several such minorities, most prominently the Kashmiris, whose attempts to gain independence have been frustrated by the Indian government's employing military force against them.

11 The criteria for the three categories are described in Appendix C.

CHAPTER 13: WHY MARKET-CAPITALISM FAVORS DEMOCRACY

1 For impressive evidence on this point, see Bruce Russett, "A Neo-Kantian Perspective: Democracy, Interdependence, and International Organizations in Building Security Communities," in Emanuel Adler and Michael Barnett, eds., *Security Communities in Comparative and Historical Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); and Adam Przeworski and Fernando Limongi, "Political Regimes and Economic Growth," *Journal of Economic Perspectives* 7, 3 (Summer 1993): 51–70.

CHAPTER 14: WHY MARKET-CAPITALISM HARMS DEMOCRACY

1 The classic account is Karl Polanyi, *The Great Transformation* (New York: Farrar and Rinehart, 1944). Polanyi was an exile from Austria and Hungary who moved to England and later taught in the United States.

CHAPTER 15: THE UNFINISHED JOURNEY

1 This is essentially the finding of several careful studies. Compare the study of thirteen democratic countries by Hans-Dieter Klingemann, Richard I. Hofferbert, and Ian Budge et al., *Parties, Policies and Democracy* (Boulder: Westview, 1994). A study of thirty-eight governments in twelve democratic countries also found considerable congruence between the views of citizens and those of policy makers, though the congruence was higher in countries with PR electoral systems than in countries with FPTP systems; John D. Huber and G. Bingham Powell, Jr., "Congruence Between Citizens and Policy Makers in Two Visions of Liberal Democracy," *World Politics* 46, 3 (April 1994): 29ff.

2 Charles E. Lindblom showed the rationality of "muddling through" by incremental methods in a seminal article, "The Science of Muddling Through," *Public Administration Review* 19 (1959): 78–88. See also Lindblom, "Still Muddling, Not Yet Through," in his *Democracy and Market System* (Oslo: Norwegian University Press, 1988), 237–262. Lindblom also used the term *disjointed incrementalism*, on which he wrote extensively. See his *The Intelligence of Democracy: Decision Making Through Mutual Adjustment* (New York: Free Press, 1965).

3 For example, Benjamin I. Page reaches a favorable verdict about American voters in *Choices and Echoes in Presidential Elections: Rational Man and Electoral Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1978). Michael X. Delli Carpini and Scott Keeler conclude, however, that "one of the central—and most disturbing—findings of our research is the sizable gaps in knowledge found between socioeconomically disadvantaged groups and their more advantaged counterparts" (*What Americans Know About Politics and Why It Matters* [New Haven and London: Yale University Press, 1989], 287).

A more severe criticism, with recommendations for the introduction of new institutions to help overcome deficiencies in understanding, is James Fishkin, *The Voice of the People, Public Opinion and Democracy* (New Haven and London: Yale University Press, 1995).

4 In 1930 a three-minute telephone call from New York to London had cost three hundred dollars (in 1996 dollars); in 1996 it cost about one dollar (*Economist*, October 18, 1997, 79).

قــراءات إضافــية

إن عدد الكتب والمقالات التى تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع الديمقراطية كبير جداً. وهى ترجع إلى القرن الرابع ق. م. فى مصنفات أرسطو وأفلاطون إلى ما لا يقل عن مئات الأعمال، فى تصورى، والتى نشرت فى العام الماضى. وعلى ذلك فمن الواضح أن القائمة المختصرة التالية غير كاملة، وقد يكون الاختيار جزافياً إلى حد ما. ولكن إذا كنت ترغب فى تتبع الموضوع بتفصيل أكثر من معالجتى المختصرة أو كنت ترغب فى استكشاف الديمقراطية من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظرى، فإن هذه المصنفات قد تكون ذات نفع. وقد أشرت إلى بعضها من قبل فى قائمة المراجع.

THE ORIGINS AND DEVELOPMENT OF DEMOCRACY

Adcock, F. E. *Roman Political Ideas and Practice.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1959.

Agard, Walter R. *What Democracy Meant to the Greeks.* Madison: University of Wisconsin Press, 1965.

Hansen, Mogens Herman. *The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes: Structure, Principles, and Ideology.* Translated by J. A. Cook. Oxford: Blackwell, 1991.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Jones, A. H. M. *Athenian Democracy.* Oxford: Blackwell, 1957.

Taylor, Lily R. *Roman Voting Assemblies from the Hannibalic War to the Dictatorship of Caesar.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1966.

Vanhanen, Tatu. *The Process of Democratization: A Comparative Study of 147 States, 1980–88.* New York: Crane Russak, 1990.

DEMOCRATIC GOALS, IDEALS, AND ADVANTAGES

Barber, Benjamin R. *Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age.* Berkeley: University of California Press, 1984.

Bobbio, Norberto. *The Future of Democracy: A Defence of the Rules of the Game.* Translated by Roger Griffin. Edited and introduced by Richard Bellamy. Cambridge: Polity Press, 1987. [Originally published as *Il futuro della democrazia.* Turin: Giulio Editore, 1984.]

Christophersen, Jens A. *The Meaning of "Democracy" as Used in European*

Ideologies from the French to the Russian Revolution. Oslo: Universitetsforlaget, 1968.

Fishkin, James. *Democracy and Deliberation: New Directions for Democratic Reform.* New Haven and London: Yale University Press, 1991.

Gutmann, Amy. *Liberal Equality.* Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

Held, David. *Models of Democracy,* 2d ed. Stanford: Stanford University Press, 1996.

Mansbridge, Jane J. *Beyond Adversarial Democracy.* New York: Basic Books, 1980.

Mill, John Stuart. *Considerations on Representative Government.* [1861] New York: Liberal Arts Press, 1958.

Pateman, Carole. *Participation and Democratic Theory.* Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

Rousseau, Jean-Jacques. *Du Contrat social, ou Principes de droit politique.* [1762] Paris: Editions Garnier Frères, 1962.

——. *On the Social Contract, with Geneva Manuscript and Political Economy.* Edited by Roger D. Masters and translated by Judith R. Masters. New York: St. Martin's Press, 1978.

Sartori, Giovanni. *The Theory of Democracy Revisited.* Chatham, N.J.: Chatham House, 1987.

Sen, Amartya. "Freedoms and Needs." *New Republic,* January 10 and 17, 1994, 31–38.

Shapiro, Ian. *Democracy's Place.* Ithaca: Cornell University Press, 1996.

——. *Democratic Justice.* New Haven and London: Yale University Press, forthcoming.

ACTUAL DEMOCRACY: INSTITUTIONS AND PRACTICES

Diamond, Larry, et al., eds. *Consolidating the Third Wave Democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997.

Klingemann, Hans-Dieter, Richard I. Hofferbert, and Ian Budge, et al. *Parties, Policies, and Democracy.* Boulder: Westview Press, 1994.

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-one Countries.* New Haven and London: Yale University Press, 1984.

——. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration.* New Haven and London: Yale University Press, 1977.

Lijphart, Arend, ed. *Parliamentary versus Presidential Government.* Oxford: Oxford University Press, 1992.

Linz, Juan J., and Arturo Valenzuela, eds. *The Failure of Presidential Democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994.

Rae, Douglas W. *The Political Consequences of Electoral Laws.* New Haven: Yale University Press, 1967.

Sartori, Giovanni. *Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives, and Outcomes.* London: Macmillan, 1994.

Shugart, Matthew Soberg, and John M. Carey. *Presidents and Assemblies: Constitutional Design and Electoral Dynamics.* New York: Cambridge University Press, 1992.

Ware, Alan. *Citizens, Parties, and the State: A Reappraisal.* Princeton: Princeton University Press, 1988.

FAVORABLE AND UNFAVORABLE CONDITIONS

Archibugi, Daniele, and David Held, eds. *Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order*. Cambridge: Polity Press, 1995.

Gutmann, Amy, and Dennis Thompson. *Democracy and Disagreement*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1996.

Hayek, Friedrich A. von. *The Road to Serfdom*. Chicago: University of Chicago Press, 1976.

Held, David, ed. *Prospects for Democracy, North, South, East, West*. Stanford: Stanford University Press, 1993.

Inglehart, Ronald. *Culture Shift in Advanced Industrial Society*. Princeton: Princeton University Press, 1990.

——. *Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in Forty-three Societies*. Princeton: Princeton University Press, 1997.

Lindblom, Charles E. *Democracy and Market System*. Oslo: Norwegian Universities Press, 1988.

——. *The Intelligence of Democracy: Decision Making Through Mutual Adjustment*. New York: Free Press, 1965.

——. *Politics and Markets: The World's Political Economic Systems*. New York: Basic Books, 1977.

Linz, Juan J., and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation*. New York: Farrar and Rinehart, 1944.

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market*: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Putnam, Robert D. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

Sen, Amartya. *Inequality Reexamined*. New York: Russell Sage Foundation, and Cambridge: Harvard University Press, 1992.

Walzer, Michael. *On Toleration*. New Haven and London: Yale University Press, 1997.

CHALLENGES AND PROSPECTS

Budge, Ian. *The New Challenge of Direct Democracy*. Cambridge: Polity Press, 1996.

Burnheim, John. *Is Democracy Possible? The Alternative to Electoral Politics*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Fishkin, James S. *The Voice of the People: Public Opinion and Democracy*. New Haven: Yale University Press, 1997.

Gutmann, Amy. *Democratic Education*. Princeton: Princeton University Press, 1987.

Hirst, Paul. *Associative Democracy: New Forms of Social and Economic Governance*. Cambridge: Polity Press, 1994.

Schweickart, David. *Capitalism or Worker Control? An Ethical and Economic Appraisal*. New York: Praeger, 1980.

شكــر وتقــديــر

لقـد كـانت زوجـتى آن سـيل دال Ann Sale Dahl أول من أخـبـرته أننى قـد أرغب فى كـتـابة كـتـاب آخـر يتـعلق بنظـريـة وممـارسـة الديمقـراطيـة. والكتـاب الذى كنت أفكر فـيـه آنئـذ كـمـا قلت سـيكون أقـل أكـاديمية من أغلب مـا كـتـبت. فـسـوف لا أكـتب الكتـاب أسـاسـاً للعلمـاء والأكـاديميين الآخـرين، أو حـتى للأمريكيين بوجـه خـاص. أريد أن يكون نـافعاً لكل شـخص، حيثمـا كـان، قـد يكون مهـتمـاً بشـدة لتـعلم المـزيد عـن موضـوع واسـع يمكـن بسـهولة أن يصـبح معقـداً بحـيث يصـبح من يتـابعـونه بعمـق هـم المنظـرين السـياسـيين، والفلاسـفة وغيرهـم من العلمـاء. والعثور على الأسلوب الصـحـيح يصـبح تحـديـاً مـرهـقـاً. وقـد شـجـعنى رد فـعل آن المتـحـمس على المضـى قـدمـاً. وقـد كـانت أيضـاً أول قـارئ لنسـخـة تكاد تكون كاملة، وقـد كانت اقـتراحـاتها التـحريرية الأنيقـة تحـسـينا كـبيراً لما قدمته.

وقد قدم زميلان مرهقان بالعمل، جيمس فيشكن ومـايكل والزر، بسخـاء تعليقـات مفصلة على الصورة النهائية للمخطوط ـ ليست النهائية تماماً، كما تبين من بعد. لقد كان نقدهما ومقترحاتهما ملائمة ومفيدة بحيث تبنيتها جميعاً تقريباً، متجاهلاً مع الأسف، قليلاً مما بدى لى أنه قد يحتاج إلى كتاب أطول عما كان فى خاطرى.

وأنا شاكر لشارلس هيل وديفيد مايهيو ويان شاپيرو ونورما تومبسون لاستجابتهم لما طلبته من أسماء المصنفات التى قد تكون مفيدة للقارئ الذى يرغب فى الاستزادة من الموضوع. وقد زادت مقترحاتهم من ثراء القائمة تحت عنوان «قراءات إضافية».

وقبل الانتهاء من المخطوط بوقت كبير أخبرت عنه جون كوڤل، كبير المحررين فى مطبعة جامعة ييل، الذى أبدى فورا اهتمامه الشديد به. وبعد أن قدمت إليه نسخة من المخطوط كانت استفساراته ومقترحاته مفيدة لى فى التحسين من عدة أوجه.

ويسعدنى أننى بهذا الكتاب استمررت فى علاقة طويلة مع مطبعة جامعة ييل. ومن دواعى رضائى بوجه خاص أن مطبعة جامعة ييل ستقوم بنشره، لأننى عند كتابة الكتاب أخذت بدون تردد على أعمالى السابقة التى نشرتها المطبعة على مدى سنين عديدة. كما يسعدنى أن المدير جون رايدن، والمدير المساعد تيناوايز، والمدير التنفيذى ميرل لاننج، لم يكتفوا بإبداء حماسهم لنشر الكتاب، بل دعموا اقتراحى أنه يجب أن يترجم بسرعة وينشر فى الخارج، حتى يمكن أن يكون متاحاً للقراء فى أماكن أخرى فى العالم.

وأخيراً فإن تحرير لورا جونز دولى، مساعد مدير التحرير كان سريعاً وممتازاً. وعلى الرغم من أن مساهمتها غير واضحة للقارئ، فإن المؤلف يعلم أن الكتاب أصبح أفضل بسببها. وأرجو أن تشاركنى هى هذا الرأى.

Contents

1 Do We Really Need a Guide?

PART I. THE BEGINNING

2 Where and How Did Democracy Develop? A Brief History

3 What Lies Ahead?

PART II. IDEAL DEMOCRACY

4 What Is Democracy?

5 Why Democracy?

6 Why Political Equality I? Intrinsic Equality

7 Why Political Equality II? Civic Competence

PART III. ACTUAL DEMOCRACY

8 What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?

9 Varieties I: Democracy on Different Scales

10 Varieties II: Constitutions

11 Varieties III: Parties and Electoral Systems

PART IV. CONDITIONS FAVORABLE AND UNFAVORABLE

12 What Underlying Conditions Favor Democracy?

13 Why Market-Capitalism Favors Democracy

14 Why Market-Capitalism Harms Democracy

15 The Unfinished Journey

APPENDIX A. On Electoral Systems

APPENDIX B. Political Accommodation in Culturally or Ethnically Divided Countries

APPENDIX C. On Counting Democratic Countries

Notes

Further Reading

Acknowledgments

مطابـــع
المركز الفنى التجارى

ON DEMOCRACY

by Robert A. Dahl

هــذا الكتــاب

مـاذا نعنى بالديمقراطية؟ مـا الذى يفرق بين حكومـة ديمقراطيـة وحكومـة غيـر ديمقراطية؟ وإذا كانت دولة غير ديمقراطية تتحول إلى الديمقراطية، فإلى أى شىء تتحول؟ ومتى يمكننا أن نقول إنها قد أحدثت التحول؟ أما عن ترسيخ الديمقراطية، فما الذى يتم ترسيخه فعلاً؟ وما الذى يعنيه الحديث عن تعميق الديمقراطية فى دولة ديمقراطية؟ وإذا كانت الدولة ديمقراطية فعلاً فكيف يمكن أن تكون أكثر ديمقراطية؟.. وهكذا.

لقد كانت الديمقراطية موضوع نقاش لحوالى ألفين وخمسمائة سنة، وهى فترة تكفى لتقديم مجموعة ضخمة من الأفكار عن الديمقراطية التى يمكن أن يوافق عليها كل الناس أو جميعهم تقريباً. ولكن هذا، لحسن الحظ أو لسوئه لم يحدث.

ولم ينجح خمسة وعشرون قرناً من المناقشة والجدل والدعم والهجوم والتجاهل والتطبيق والممارسة والتدمير، وفى بعض الأحوال إعادة إنشاء الديمقراطية، على ما يبدو، فى الوصول إلى اتفاق على بعض الأسئلة الأساسية عن الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية فى مدلولها العام موغلة فى القدم، إلا أن الديمقراطية التى سأناقشها أساساً فى هذا الكتاب هى وليدة القرن العشرين.

فإذا كنت مهتماً بالبحث عن أجوبة لبعض الأسئلة الأساسية عن الديمقراطية، فإن هذا الدليل يمكن أن يساعدك فى ذلك.

وخلال هذه الجولة القصيرة لن تجد بالطبع إجابات عن جميع الأسئلة التى تحب أن تسألها. وللاحتفاظ برحلتنا قصيرة نسبياً، سنتجاوز العديد من المسالك التى تشعر أنه يجب استكشافها. ربما كانت واجبة بالفعل، كذلك، لذلك أرجو أن تقوم فى نهاية جولتنا باستكشافها بمعرفتك.

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل جاردن سيتى ـ القاهرة